

سياسة الغد

برنامج سياسى واقتصادى واجتماعى

تأليف

مريت بك بطرس غالى

137

سياسة الغد

برنامج سياسى واقتصادى واجتماعى

مريت بك بطرس غالى



سلسلة
ذاكرة الكتابة
تصدرها
الهيئة العامة لقصور الثقافة

• سياسة الغد
برنامج سياسى
واقتصادى واجتماعى
• مريت بك بطرس غالى
• هذه الطبعة :
الهيئة العامة لقصور الثقافة
القاهرة -2012م
16,5 × 23,5سم
• تصميم الغلاف:
فكرى يونس
• رقم الإيداع: ١٥٦٤٩/ ٢٠١٢
• الترقيم الدولى: 978-977-718-032-0
• المراسلات :
باسم / مدير التحرير
على العنوان التالى : 16 شارع أمين
سامى - قصر العينى
القاهرة - رقم بريدى 11561
ت : 27947891 (داخلى : 180)
• الطباعة والتنفيذ :
شركة الأمل للطباعة والنشر
ت : 23904096

ذاكرة الكتابة (136)
تعنى بنشر أبرز الأعمال الفكرية والأدبية
والنقدية التى طبعت فى بدايات القرن العشرين

سياسة الغد

برنامج سياسى واقتصادى واجتماعى

تمهيد

هذا كتاب ما إن تقرأه حتى تحس بأنه يتكلم عن مشاكلنا الحالية، فهو يقول في صفحة ١١ «لا تحيا النظم العامة، مثل الدستور والإدارة والمحاكم، إلا بروح الجماعات التي أسست من أجلها ولا تؤدي وظيفتها إلا بتعاون هذه الجماعات واشتراكها في تحريكها وتنشيطها. فإذا كانت النظم غير ملتئمة مع الروح الشعبية، أو عجزت الأمة عن التعاون والاشتراك في توجيهها والأخذ بيدها، تعطلت ولم تلبث أن تنهدم وتتلاشى. وهذا الذي حدث في مصر، فإن عدم نجاح السياسة الداخلية منذ أن استقلت الأمة المصرية بإدارة أمورها نتيجة لقلة بين الروح الشعبية والنظم العامة على الإطلاق، ولذا يجد بنا أن نبحث عن سر هذا التوتر، وأن نبين بعض العوامل التي حالت دون أن تنغرس النظم الجديدة في نفوسنا».

وفي صفة ١٥ وما بعدها يقول: «والأمة الآن في مفترق الطريق، ولا أمل أن تسير إلى الأمام ما لم يكن سيرها على ضوء البرامج المستوفاة في الأمور الثقافية والاقتصادية والاجتماعية. ويجب أن يكون هذا العمل من صنع الأحزاب السياسية وبعد هذا لا نرى داعيا لتبسط في العوامل الأخرى التي تحقق سيرا طبيعيا للنظام الديموقراطي والحكم النيابي فكل ما نراه الآن عرضة للنقد سوا أكان متصلا بإجراءات الانتخابات أم بكيفية العمل في المجلسين وتغيير الوزارات المستمرة وعلى العموم كل مظاهر حياتنا السياسية

الدالة على عدم الاستقرار والهدوء، فإن هذا كله معروف منا جميعا ومعروفة كذلك وسائل علاجه، غير أن هذا العلاج لا يتم إلا إذا اقتنع بضرورته المسئولون عن الأمور الوطنية».

ويقول فى صفحة ١٩: «ويبدو عدم النزاهة فى السياسة من وجوه كثيرة، أظهرها استعمال السلطة الإدارية فى الأغراض الحزبية، وقد أصبح هذا الاستعمال عادة متبعة فى كل مناسبة حتى مل الشعب من الاعتراض عليه وسكت عنه إلى حد أنه خيل خطأ إلى المسئولين عن تلك الحال أنها أضحت مألوفة ومرضيا عنها. وهناك نواح أخرى للنقص فى الحكم أقل ظهورا وأكثر خطرا: فمن بينها الإسراف فى الوعود السياسية بغير تدبر ولا تمييز، وبث روح الشقاق فى الأمور الاجتماعية أو الدينية لأغراض شخصية أو حزبية. فإن طمع بعض الساسة أو نقص نضوجهم السياسى، أو تجاهلهم المقصود أو غير المقصود فى المصالح الوطنية العليا، من شأنها أن توجب تيارات فكرية وشهوات حزبية تدخل فى الأمة عوامل خطيرة، مخلة بالنظام الاجتماعى ومفسدة للروح القومية. وهى جرائم ضد الأمة لأنها تمس ضميرها وتحدث آثارا بعيدة واسعة النطاق لا تزول إلا بعد مجهود طويل فى مختلف مظاهر الحياة العامة وخاصة فى الشئون الاجتماعية وإنما كانت أقل ظهورا وأعظم خطرا لأن صفتها المذمومة ليست واضحة كل الوضوح بل يمكن الدفاع عنها بأن لها أغراضا وطنية وتبريرها ببعض المعاذير الصحيحة فى ظاهرها والباطلة فى حقيقتها».

وفى نظرته للرأى العام يقول ص٢٤: «لا تستطيع حكومة ما دكتاتورية كانت أو ديمقراطية أن تنسى الرأى العام وأهميته، إذ أنه الأساس الذى تعتمد عليه قبل كل شىء. وفى بعض البلاد مثل فرنسا وبريطانيا العظمى تعنى الحكومة بحريته وتدعه مطلقا لتسير على ضوئه وتهتدى بهديه، وفى بلاد أخرى مثل إيطاليا وألمانيا تقيده بقيود دقيقة وتسلك به السبيل الذى تراه مفيدا لها. ولذا اتضحت مهارة الدكتاتوريين من منصبه أولا وبالذات على الرأى العام وطرق الاستيلاء عليه وتوجيهه كما يشاؤون».

وهو يرى أن: عوامل أخرى تقف بالرأى العام عن التقدم وتغذيه بغذاء فاسد وفى مقدمتها الدعايات الانتخابية الباطلة والمناقشات الصحافية التى لا تعتمد على أساس من الحق والمنطق والخلافات الحزبية التى تسرف فى الخصومة إلى حد أن تنسى الواقع والملموس. وكان من نتائج هذا أن الرأى العام فى بلدنا بدل أن يتقدم وينمو فى جو الحياة الديمقراطية كما هو شأنه، أخذ يتضاءل ويرجع إلى الوراء.

وكل هذا يقودنا إلى ضرورة النظر فى ما ورد بالكتاب من آراء ومقترحات للنهوض بالأمة المصرية إلى جانب مراعاة واقعنا الحالى، فإذا نظرنا للنظام البرلمانى الذى نريده

وجدنا أنه يجب أن يقوم على مجموعة من الأسس والمتطلبات التى يتميز بها عن غيره من الأنظمة السياسية الأخرى ويمكن إيجاز هذه الأسس والمتطلبات وكما يأتى:

١- وجود ثنائية الجهاز التنفيذى.

٢- وجود تعاون وتوازن ما بين السلطات.

٣- وجود نوع من الصرامة الحزبية أو الانضباط الحزبى.

ويمكن تناول هذه الأسس والمتطلبات بشىء من التفصيل وكما يأتى:

١- وجود ثنائية الجهاز التنفيذى.

إن ذلك يعنى وجود منصبى رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة، وتكون المسئولية السياسية ملقاة على عاتق الحكومة، وتكون الوزارة مسئولة مسئولية تضامنية أمام البرلمان وهذا يفضى بطبيعة الحال إلى وجود رئيس دولة بغض النظر سواء أكان ملكا أم رئيسا للجمهورية، غير مسئول سياسيا أى يسود ولا يحكم ويختص بأمور شكلية وفخرية ولكن رئيس الدولة يسأل جنائيا فى الأنظمة الجمهورية «عكس الأنظمة الملكية التى تعد الملك منزها عن الخطأ وبالتالى عن المسئولية».

ولذلك تبعا لوظيفة الرئيس تلك انقسم الفقه بشأن دور الرئيس إلى قسمين قسم يرى سلبية ذلك الدور وأنه لا يستطيع ممارسة أى سلطات حقيقية، وقسم يرى أن الدستور يسند له بعض الصلاحيات والسلطات خصوصا بعد التنسيق مع الوزارة، (عبد الغنى بسيونى ١٩٨٥، ٢٠٠).

أما الجهاز التنفيذى الثانى فهو الحكومة أو الوزارة، حيث إنها هى التى تضطلع بأعباء الحكم بوصفها المحور الرئيس للسلطة التنفيذية فى النظام البرلمانى لذلك فالمسئولية السياسية الكاملة تقع على عاتقها أمام الهيئة النيابية، ولذلك فالمسئولية الوزارية تعد بالفعل حجر الزاوية فى النظام البرلمانى والركن الأساسى فى بنائه وبدونها يفتقد هذا النظام جوهره وتتغير طبيعته، وهذه المسئولية قد تكون جماعية تضامنية أو فردية تتعلق بوزير آخر، ونعنى المسئولية التضامنية أو الجامعية أن الوزارة تكون مسئولة بمجموعها عن السياسة العامة التى تسير عليها أمام البرلمان ويلزم الحصول على تأييده لها وإذا اعترض البرلمان على هذه السياسة ولم يوافق عليها فإن هذا يعنى سحب الثقة من الوزارة وإسقاطها بمجموعها، أما المسئولية الفردية فتتعلق بمسئولية وزير واحد عن تصرفاته الخاصة بإدارة وزارته، وسحب الثقة منه يحتم عليه تقديم استقالته من الوزارة، (عبد الغنى بسيونى، ١٩٩١، ٢٩٩) وكذلك انظر صكبان حميد المفرجى وآخرون ١٩٨٩، ٢٠٠).

٢- وجود تعاون وتوازن ما بين السلطات.

فالنسبة لهذا الأساس فهو يعنى أن توزيع الاختصاصات ما بين السلطات مرن غير جامد، فمع قيام السلطة التشريعية بوظيفة التشريع فإن السلطة التنفيذية الحق فى اقتراح القوانين والتصديق عليها وبالمقابل فإن للسلطة التشريعية الحق فى مراقبة أعمال السلطة التنفيذية والتصديق على الاتفاقيات التى تقدمها السلطة التنفيذية وتنظيم العلاقة هذه بين السلطتين يكون قائما على فكرة التوازن بينهما فهناك مساواة وتداخل بين السلطتين فللسلطة التنفيذية الحق فى دعوة البرلمان للانعقاد وحتى حله وكذلك للبرلمان الحق فى استجواب الوزراء والتحقيق معهم وحجب الثقة عن الوزارة أى تقرير المسئولية الوزارية، (عبدالغنى بسيونى ١٩٩١، ٢٩٥).

ولعل هذا الأمر واضح جدا فى بريطانيا حيث إن الحزب الفائز بالأغلبية البرلمانية هو الذى يشكل الحكومة ورئيس الوزراء يكون رئيس الحزب الفائز بالأغلبية البرلمانية وهنا تظهر وشائج العلاقة الواضحة ما بين الحكومة بوصفها جزءا من السلطة التنفيذية والبرلمان بوصفه جزءا من السلطات التشريعية.

٣- وجود نوع من الصرامة الحزبية أو الانضباط الحزبى.

وهو مطلب أساسى آخر، إذ يتطلب النظام البرلمانى نوعاً من الانضباط الحزبى لأنه وكما قلنا فإن الحزب الفائز بالأغلبية البرلمانيه هو الذى يشكل الحكومة وبالتالى فإن الحكومة.. ومن الناحية النظرية سوف تتمتع بأغلبية برلمانية مساندة مما يسهل عمل وقد يثور التساؤل لماذا؟ فالجواب لأننا وكما نعرف أن السلطة المالية مثلا بيد البرلمان فإنه فى حالة وجود انضباط حزبى قد تكون أية خلافات وعدم التزام نائب من حزب الأغلبية بالتصويت لمشروع الحكومة سيؤدى إلى نوع من الجمود فى العمل الحكوم.ى ولذلك نرى انه بمرور الوقت فإن الاحزاب البريطانية ولكونها تتبع النظام البرلمانى نرى أنها تتميز بالانضباط الحزبى العالى بل والمركزية المفرطة فى بعض الاحيان. (عامر فاخورى ٢٠٠٤، ٩٩) لكن هذا لا يعنى أنه سيكون هناك دمج كامل للسلطتين التشريعية والتنفيذية وكأنهما جهاز واحد يعنى انعدام المعارضة لأنه وإن كانت هناك اغلبية برلمانية مؤيدة للحكومة لكن هذا لا يلغى وجود المعارضة التى تنتقد أعمال الحكومة «حكومة الحزب الفائز بالأغلبية البرلمانية» إضافة إلى التقاليد الديمقراطية المترسخة منذ زمن طويل لهذه الأنظمة.

بيد أن هذا الكلام وإن انطبق على الدول المتقدمة ديمقراطيا لكنه لا ينطبق فى حقيقة الأمر على الدول ذات التجربة السياسية الحديثة والتى تفتقد إلى الجذور الديمقراطية وإلى

ترسيخ قواعد وأحوال ممارسة العمل الحكومى بأسلوب ديمقراطى. (رياض عزيز هادى ١٩٨٩، ٢٣١).

فإذا ما نظرنا إلى اوضاعنا الحالية نجد أن النظام يمتلك ٧ ملايين موظف يدينون له بالولاء أكثر من رغبتهم في التغيير وبالتالى يصنعون له استقرارا هشا فى غياب أحزاب قوية. ولهذا لا بد أن تمتلك الأحزاب القدرة على مخاطبة جيش الموظفين لاخراجهم من هذا الولاء الحكومى وإقناعهم أن مصالحهم مع الحريات.

اما الإصلاح الإقتصادى سوف يتأخر إلى حين التقدم فى مسارات الإصلاح السياسى وهذه إحدى معضلات الوضع المصرى الراهن ومن ثم يحتاج الأمر إلى حلول إبداعية تقلل من التأثير السلبى الإصلاح السياسى على الاوضاع الاقتصادية للشرائح الدنيا فى مصر ووضعها المتدنى والذى سوف يزداد سوءا يوما بعد يوم وفى النهاية لن يكون امامنا سوى الاصلاح السياسى وربما بشروط أكثر صعوبة من شروط اليوم.

ومن الممكن أن يقترح فى مجال حل مشاكلنا الحالية أن تدار مصر بشكل لا مركزى، وهذا لا يمكن الوصول إليه إلا بالخلاص من البيروقراطية المركزية، وتقسيم مصر إلى عشر ولايات محافظات هى: القاهرة - الاسكندرية - شرق الدلتا - وسط الدلتا - غرب الدلتا - سيناء - البحر الأحمر - الصحراء الغربية - شمال الصعيد وجنوب الصعيد كل محافظة من هذه المحافظات تشكل وحدة متكاملة اقتصاديا وزراعيا وصناعيا وخدميا وهو الأهم، ويحكمها حاكم منتخب من الناس ولها برلمان محلى، يومها سيكون من المستحيل أن يحكم مصر ديكتاتور كما حدث طوال الخمسين سنة التعيسة الماضية.

إن الإصلاح السياسى يحتاج إلى شروط يجب العمل للوصول إليها هى البرلمان والاحزاب الفاعلة.

١- برلمان من خلال انتخابات غير مزورة وبدون إشراف قضائى:

حصول مصر على برلمان حقيقى يشبه طلبنا للعنقاء فى استحالته، ولكن دعونا نتحد المستحيل كما فعل أجدادنا الفراعنة العظام واحدثوا نورا فى ظلمات الحياة البدائية.

يحتوى القطر المصرى على عدد ٢٢٢ دائرة انتخابية لو مثل كل دائرة نائب واحد، بعد الغاء بدعة الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين، لصار لدينا ٢٢٢ نائبا وهو عدد معقول يسمح بمناقشات أكثر فاعلية.

تجرى الانتخابات على مرحلتين بعد تقسيم كل دائرة إلى مائة قسم، كل قسم سيكون من الصغر بحيث تقل مصاريف الدعاية إلى حدها الأدنى ويتمكن كل ناخب من معرفة

المرشحين معرفة شخصية إلى حد كبير وهو الأصل في فلسفة الانتخابات ويعرف ايضا اهدافه وبرنامجه في حالة نجاحه. صغر مساحة الاقسام وبالتالي قلة عدد المرشحين وفي وجود نشاط حزبي فعال سيجعل من الصعوبة التدخل الأمني أو التزوير ومن ثم لا حاجة لوجود اشراف قضائي، بعد المرحلة الأولى سيكون لدينا ١٠٠ مرشح ناجح في كل دائرة بعدها يجتمع هؤلاء المائة في مكان مغلق لكي يختاروا واحدا منهم لتمثيل الدائرة، وفي هذه المرحلة لن يكون هناك أية إمكانية للتزوير فكل مرشح يسعى لكي يكون النائب ومن المتوقع أن يحصل على هذا الشرف أكثرهم قدرة على الاقناع وليس أكثرهم قدرة على الخطابة ومغازلة الجماهير البسطاء أو تقديم رشاوى الزيت والسكر والفلوس كما يحدث حاليا.

هنا البرلمان تكون مهمته الأولى صياغة دستور جديد للبلاد من خلال لجنة من ٥٠ عضوا ممثلا لنصفها من أعضاء المجلس ونصفها الأخر من أهل الاختصاص في صياغة الدساتير على أن يكون عشرة منهم خبراء أجانب من الدول العريقة في الممارسة الديمقراطية.

٢- الأحزاب:

الأحزاب مؤسسات مدنية ملك للجميع يقبلها المجتمع أو يرفضها بما يحقق مصالحه وبالتالي فللجميع الحق في تكوين الأحزاب بغض النظر عن العدد ودون المرور بلجنة غير مبررة تسمى لجنة شئون الأحزاب، فالجميع ونحن معهم يرفض الأحزاب الدينية والعسكرية ونقبل بالأحزاب المدنية ولأن الأحزاب تخاطب الجميع وتسعى لتمثيلهم فهي تخاطب المسلمين والمسيحيين وغيرهم على حد سواء ودون تفرقة لذلك لابد أن يكون خطابها خطابا مدنيا خاليا من كل العبارات الدينية. الخطاب المدني هو المخرج من حريق الاحتقان الطائفي والفرز الديني القائم على قدم وساق هذه الأيام.

عبد العزيز جمال الدين

تقديم
عن ميرت غالى وكتابة سياسة الغد

صعبة هى الكتابة، الا يقترب منها أو يشبهها سوى الانتحار متلبساً بالحب، كلاهما انتعارين بغض النظر عن لذتهما، ففى الحب تقع اللذة بين فكى الغرابة والنتيجة ، وفى الكتابة تلتقى اللذة بالمعرفة، وعند الكتابة عن الكتب بحدائقها اللامتناهية تلتقى اللذات أجمع، لذة الحب والغرابة فى جنة المعرفة والوصول، وفى الكتابة عن كتاب (سياسة الغد) لـ(ميريت بك بطرس غالى) والصادر فى طبعته الأولى عن مطبعة الرسالة فى العام ١٩٣٨ لذة التعلق بطوق نجاة تحتاجه مرحلتنا التاريخية الحالية، إبان تداعيات ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ فالكتاب يعد من الكتب المعلمة والرائدة فى طرح صيغة مهمة لبرنامج سياسى واجتماعى واقتصادى، لا أظن أن أى مرحلة قد تجاوزته؛ فالكتاب حليف حقيقى لفكرة البناء والتأسيس فى دولة العلم، دولة المواطنة، الدولة المدنية التى تكفل خرية العبادات لكافة البشر، (حلمنا النهائى) وكتاب (سياسة الغد) يقع ضمن سلسلة من المؤلفات المهمة لصاحبها (ميريت بك بطرس غالى) أحد رموز الوطنية المصرية، وذلك بإنجازاته سواء بالكتابة أو على أرض الواقع، فـ(ميريت غالى) الذى ولد فى القاهرة فى العشرين من مايو فى العام ١٩٠٨ وحصل على ليسانس الحقوق ودبلوم مدرسة العلوم السياسية من جامعة باريس فى العام ١٩٢٩، قدم للمكتبة العربية مجموعة من الكتب المهمة وهى، (الأداة الحكومية) بالاشتراك مع د-(إبراهيم بيومى مدكور) صدرت طبعته الأولى فى العام ١٩٤٣، و(الإصلاح الزراعى- الملكية والإيجار والعمل)، صدر بالقاهرة فى العام ١٩٤٥ كما قام بترجمة كتاب (تنمية الاقتصاد القومى)

عن الفرنسية لمؤلفة (هنرى مونييه) وصدر فى القاهرة فى العام ١٩٣٥، إضافة إلى (الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، صدر بالقاهرة فى العام ١٩٥٢ هذا بالإضافة إلى كتاب (سياسة الغد) الذى نحن بصدد الإشارة إليه، وهو كتاب يستحق الرجوع إليه للاستفادة من خبرات الرجل الإدارية والتنموية، فصاحب (سياسة الغد) والذى إشتريته هو وكتاب (الدستور المصرى والحكم النيابي فى مصر) منذ ما يزيد عن ست سنوات أهدانى كنزا لازلت مدينا له بالكثير.

ولـ(ميريت بطرس غالى) أدوار كبيرة اجتماعيا ودبلوماسياً، ولعل أبرزها دوره فى الحبشة، فمع نشوب الحرب بين إيطاليا والحبشة فى العام ١٩٣٥ تم تأسيس لجنة مساعدة الحبشة وكان لـ(ميريت غالى) دورا مهم فى هذه اللجنة التى كان يرأسها الأمير (عمر طوسون)، وذلك لما يملكه (ميرت) من علاقات مع منظمات إنسانية يمكنها تحريك القضية (راجع كتاب العائلة البطرسية.. سيرة عائلة قبطية.. إعداد د. خالد عزب وأيمن منصور ومحمد السيد حمدى، تقديم إسماعيل سراج الدين.. مكتبة الإسكندرية صدر فى العام ٢٠١٠، ومن بين الأدوار الاجتماعية لـ(ميريت غالى) ذكر د. مصطفى الفقى فى مقاله بجريدة (المصرى اليوم فى ٢٠٠٨/٣/٢٠ أنه فى العام ١٩٤٤ عندما أقدم الأخوان المسلمون على شراء قصر كبير بميدان الحلمية ليكون مركزاً عاماً ومقراً للدعوة لهم ولم يكن لديهم المبلغ الذى تعاقدوا عليه فقاموا باكتتاب على مستوى القطر من الإخوان ومن مجبيهم والمتعاطفين معهم فقد ساهم عدد كبير من أقباط مصر في هذا الاكتتاب كل بما استطاع فقد تبرع الخواجة فرنكو التاجر ب عشرة جنيهات، وجرجس بك صالح بخمسة جنيهات. بينما تبرع ميريت بك غالى بأكبر مبلغ وقتها عشرون جنيها وذلك بالرغم من الحالة الاقتصادية التى كانت تمر بها مصر إبان الحرب العالمية الثانية (راجع الفقى، المصرى اليوم نفس التاريخ.

إن الحديث عن ميريت غالي قد يحتاج إلى كتاب كبير، وإيمانا منا بأهمية هذا النموذج الوطنى المشرف كان من الطبيعى أن نعيد نشر كتابه الخطير والمهم فى هذه اللحظة التاريخية الفارقة كما قمنا من قبل بنشر كتاب الدستور المصرى والحكم النيابيه فى مصر لجامعه ألبرت شقير فى لحظة هى المصودة بعينها وفى النهاية أترككم مع كتاب سياسة الغد لصاحبة ميريت بك بطرس غالى دون أن أنسى أن أقدم شكرى للسيد رئيس التحرير الذى لا يتوانى فى دعم الكتب المهمة والجادة والذى نأمل معاً أن نضيف إلى ما أضافه السابقون علينا، متمنين لمصر أن تعبر إلى البر الذى يليق بجمالها وتاريخها العظيم.

طارق هاشم

اعتراف وتقـــدير

إلى صـديقى

الدكتور ابراهيم بيومى مدكور

الذى كثيراً ما تبادلت معه الحديث فى هذه الموضوعات

وغيرها من شئون الوطن وحقوقه المقدسة

مقدمة

من عادة الكتاب فى الشئون العامة أن يستهلوا حديثهم بأن يصبغوا أحوال بلادهم بألوان سوداء قاتمة ، كى يتخذوا من ذلك وسيلة لإقدامهم على معالجتها ؛ وما كنت لأعدل عن هذه العادة لولا أن أحوالنا الحاضرة أضحت تنطق بنفسها عما نحن عليه ، وقد شُغل فكرنا جميعاً بعلامات الضعف فى النظام السياسى والقومى ، ومظاهر التفكك الاقتصادى والاجتماعى . وشاهدنا فى السنتين الأخيرتين على الأخص اهتماماً عظيماً بمشاكلنا الداخليـة فى جرائدنا ومجلاتنا ومحاضراتنا وفى حديث الناس عامة ؛ وترجع هـذه الظاهرة الجديدة فى حياتنا القومية ، على ما أظن ، إلى أنّا على أثر اكتساب حريتنا الوطنية انتقلنا إلى عصر جديد فى تاريخنا ، حتى بدأنا نشعر بأن مستقبلنا القومى أصبح الآن فى أيدينا ، وليس لأحد سوانا أن ينظّمه ويكوّنه . وقد غطّت قضية الاستقلال خلال العشرين عاماً الماضية على شئوننا الداخلية إلى حد ما ، وصرفتنا عنها بحيث خيل إلينا أنها على درجة من الرقى مقبولة ؛ وكم كانت خيبتنا عظيمة حين عدنا من الشئون الخارجية إلى الشئون الداخلية ، فوجدناها فى منتهى الضعف والتقهقر .

وحالة مصر فى الحقيقة لا تدعو إلى الاطمئنان : فأمامنا اضطراب مستمر فى الحياة القومية ، وأزمة محققة فى الآداب العامة ، ومشاكل اقتصادية واجتماعية قد تصل فى القريب العاجل إلى الحد الأقصى من الخطورة . وليست تلك العوامل

بخافية على أحد ؛ وقد أوجدت عند بعضنا شيئاً من التشاؤم فى المستقبل ، وانتشر القلق فى صفوف الشعب ، من فلاحين يشعرون به ولا يفهمون أسبابه ، إلى مثقّفين ومتعلّمين يرون الأخطار فى جلاء و يتوقعون تضخّمها فى السنوات القادمة . غير أن علامات الضعف والتفكك لا تظهر على صورة واحدة لكل منّا ، ولم نبحث وراء تلك الدلائل الخطيرة والعديدة عن الأسباب الأصلية التى عملت على تكوينها وظهورها . وكان لعدم تعوّدنا مواجهة تلك الشئون المعقّدة أن أخذنا ندرسها ونتناقش فيها منفصلاً بعضها عن بعض ، ولم نفطن إلى وحدة الحياة القومية و إن بدت مختلفة المظاهر سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً .

زد على ذلك أن عدم الاستقرار السياسى والإدارى يجعل الوزارات التى تتوالى على كراسى الحكم غير قادرة على أن تعد برنامجاً للإصلاح والتقدم ، وتواصل تنفيذه منسّقة بين مختلف التدابير الحكومية وغير الحكومية . حتى أن سرعة التقلب السياسى وكثرة المشاكل الوطنية وتعقّدها تبعد برجال السياسة والإدارة عن الأغراض البعيدة التى كان يجب عليهم ألّا يفارقوها أبداً ، وتجرهم نحو المجادلات الحزبية والمسائل الوقتية أو الثانوية ؛ فتظهر تلك المجادلات وهذه المسائل بمظهر هام جداً كلما قربت وضاق الوقت عن حلها ، مما يؤدى إلى قرارات غير محكمة وحلول غير كاملة ، فتبقى سياسة الدولة عديمة التواصل كثيرة التردّد والتقلّب .

وليس الغرض من هذا البحث أن ندرس جميع المسائل التى تواجه الدولة المصرية فى الوقت الحاضر ، ولا أن نستعرضها واحدة بعد أخرى ونقترح حلاً

وتدبيراً لكل منها ؛ بل الغرض أن نلقى نظرة إجمالية على كافة مظاهر النشاط القومى مع التدقيق فى العوامل الأساسية التى أدّت إلى تضخّم مشاكلنا ومصاعبنا ؛ ثم نرسم بعض الخطط العامة التى يحسن العمل على مقتضاها لمعالجة هذه الأخطار. وإلى جانب ذلك نبيّن حاجتنا الحيوية إلى الوحدة والتناسق والتواصل فى سياسة الحكومة لتكفل تقدّم الأمة سياسيًّا وقوميًّا ، وتضمن علاج ما يمكن علاجه من أحوالنا الاقتصادية والاجتماعية .

وإذا كانت سماء مصر ملبّدة بغيوم الأخطار الخارجية والمصاعب الداخلية ، لجدير بنا ألّا نرهب هـذا أو نخشاه ، ولنطمئن على كل حال إلى ما فى قلوب المصريين من عزم وشهامة وإخلاص فى خدمة الوطن . ولقد اتفق أول عهد مليكنا المحبوب مع شروق شمس الاستقلال الوطنى الذى قضى الشعب المصرى قروناً يتطلع إليه ، فأصبح عهد « فاروق الأول » حلقة اتصال بين مفاخر مصر القديمة وآمال مصر الحديثة ؛ والله نسأل أن يهدينا سبيل التقدم والفلاح .

القاهرة فى أكتوبر سنة ١٩٣٨

الباب الأول

الشئون السياسية والادارية

من أهم مظاهر عصرنا سرعة التطور الاقتصادى وتعاقب الحركات السياسية والاجتماعية المترتبة عليه . فالحركات التى كانت تستغرق ثلاثين أو خمسين عاماً فى القرون الماضية ، تراها فى الوقت الحاضر تتقدم بخطوات مضاعفة ، وتتعاقب أدوارها بسرعة عجيبة ؛ فلا نكاد نألف حالة حتى تتبعها حالة أخرى تختلف عنها تمام الاختلاف . وكم شهدنا بلاداً غيرت نظمها وشعوباً بدلت طرائق حكمها على الأشياء ، وطمحت إلى غايات جديدة تخالف تماماً ما كانت تنشده من قبل ؛ وأصبحت نظم الحكم على الأخص متقلبة فى مختلف البلاد ، لا تلبث أن تتغير عما كانت عليه منذ زمن قريب . ويؤثر التعصب الوطنى والمشاكل الاقتصادية تأثيرها فى توتر العلاقات بين الدول ، وتواجه النظريات الحكومية المتناقضة بعضها بعضاً بين دولة وأخرى أو بين حزب وآخر ، فتثير منازعات عنيفة ومعارك دموية . وقد أصبحت الحريات الشخصية اليوم مهددة أو مهدومة ، تلك الحريات التى كانت تبدو بالأمس من الضروريات الجوهرية . وصارت الدول الأكثر تمسكاً بسننها القديمة ، والأمم الأكثر محافظة على تقاليدها الموروثة ، مضطرة إلى إعادة النظر فى مناهجها الحكومية وأساليبها السياسية ؛ ذلك لأن كل دولة تشعر

بضرورة الاستعداد للطوارئ» ، فتعمل كل ما فى وسعها على إنماء قوة المقاومة فى جميع أعضائها ، وجعل دواليب الحكم قادرة على أن تنهض بمجهود طويل وعمل متواصل . وليست مصر بعيدة عن هذا التطور ، وعليها بدورها أن تضع نظريتها الحكومية وتحدّد طرائق الحكم التى تنوى السير عليها .

ولقد روى لنا التاريخ نبأ عصور أخرى كانت عرضة لأزمات واضطرابات مثل اليوم ، فكانت الأمم حين ذاك تتنازع فى جو الفشل العام والمكافحة الشديدة فى سبيل الحياة كما تتنازع اليوم ، وتحاول اختراع نظم جديدة كفيلة بأن تضمن لكل منها حاجاتها الدائمة وضروراتها الحاضرة . وكان الحكم الديمقراطى يلوح لنا رمزاً أساسيًّا للحكومات الأوربية ، وخاصة بعد حرب سنة ١٩١٤ ، فقد بدا منغرساً فى جميع الدول القديمة منها والحديثة — والآن بعد مضى عشرين عاماً أصبح السواد الأعظم من أمم أوربا يخضع للأحكام المطلقة ، حتى أنه فى الدول الدكتاتورية التى احتفظت ببعض نظم الحكم الديمقراطى ، أصبحت تلك النظم مجموعة أشكال ظاهرية لا تعبّر عن حقيقة ؛ مما يحملنا على القول بأن حكم الحرية إنما يلائم عصور الهدوء والاستقرار ، فلا يصلح لمواجهة هذا الزمن القلق ، ولا يكفل مقاومة التعصب الوطنى البالغ حده ، والأزمات الاقتصادية التى تتوالى بغير انقطاع . وكأن بعض الدول أرادت أن تحكم أمورها وتحفظ كيانها من الأخطار الداخلية والخارجية بتنظيم الحكم المطلق و إسناده إلى شخص واحد ، يجمع فى يديه كل قوات الأمة بقواعد دقيقة ونظام شديد ، فيتدخّل فى كل مظاهر الحياة و يرتب جميع أعمال الأفراد . ومن هذه الجهة يخيل إلينا أن السلطات المطلقة

ليست إلّا وسيلة لمقاومة الضعف والانحلال الظاهرين فى العالم أجمع ، وخاصة فى أوربا .

ومن الناس من يعتقد أن الدواء أضر من الداء ، ولا يريدون أن يدفعوا هذا الثمن الفاحش فى إصلاح غير مضمون النجاح ؛ غير أنه ليس لنا أن نحكم على النظم المختارة عند الأمم الأخرى ، فمن حقوق كل أمة فى حدود الحياة الدولية أن تطالب بحريتها مع احترامها لحرية الآخرين ، وبذلك تصبح مالكة أمرها فترسم لنفسها ما تشاء من غايات ، وتشيد مستقبلها كيفما أرادت . إذاً لا ننظر إلى المسألة إلاّ من الناحية التى تهمنا ، وهى الذود عن كياننا القومى ، والبحث عن أثر هذه النظريات الحكومية الحديثة فى مصير مستقبلنا الوطنى : فمن هذه الوجهة يتراءى لنا أن الأحكام المطلقة والغلو فى الشعور الوطنى عبارة عن قوة جديدة فى العالم ، حتى أن تمسك بعض الدول بالقوة والعنف أصبح خطراً عظيماً على الدول الأخرى التى لم تسلم بمثل هذه العقائد السياسية . وكما أن السلاح الجديد يتطلب الدرع الجديد ، كذلك التشدد فى القوة الوطنية ، والتعصب للحرب والقتال ، يحتمان على الدول الأخرى القيام باستعداد محكم وتجهيز تام مساوٍ لما قامت به الدول الدكتاتورية . وإنّا نأمل أن تصل مصر إلى هذه الغايات من طريق غير طريق الأحكام المطلقة .

شرع المصريون منذ خمسة عشر عاماً يجربون النظام الديمقراطى ويؤسسون الحكم النيابى فى وادى النيل ؛ وأضحوا يدافعون عنه فى صفوف الدول الديمقراطية الكبرى التى تعمل على الاحتفاظ بنظمها الحرة على الرغم من تطورات السياسة

العالمية وكثرة المصاعب والعقبات الملقاة فى طريقها . ولا شك فى أن الدفاع عن النظام النيابى كان أكثر صعوبة فى مصر منه فى بعض الدول الأخرى المتمتعة بالتقاليد القومية العريقة والرأى العام الناضج الذى يشترك فى تكوينه جميع أفراد الأمة . لأنها حديثة العهد بهذا النظام ، ولسوء الحظ قد بدأت تطبّقه فى عصر لا يلائمه تمام الملاءمة ، وأقبلت عليه فى وقت أخذت فيه بعض الدول الأخرى تُعرض عنه . قلنا إن الدول كلها أصبحت مضطرة إلى إعادة النظر فى نظمها الحكومية ، إما لتثبيتها على ما هى عليه بطرق الإصلاح المختلفة — وهذا شأن فرنسا وسويسرا وبريطانيا العظمى والولايات الأمريكية المتحدة ؛ وإما لتغييرها وإنشاء نظام جديد يحل محلها ويناسب ظروف كل بلد وعقلية أهله — وهذا شأن إيطاليا وألمانيا والبرتغال ورومانيا . فينبغى للأمة المصرية أيضاً أن تلقى نظرة إجمالية على شئونها السياسية والإدارية كى تتحقق من إمكان الاحتفاظ بالنظام الحالى ، وتبحث عن طرق الإصلاح التشريعية والاجتماعية التى تؤدى إلى هذه الغاية .

* * *

لا تحيا النظم العامة ، مثل الدستور والإدارة والمحاكم ، إلاّ بروح الجماعات التى أُسست من أجلها ، ولا تؤدى وظيفتها إلاّ بتعاون هذه الجماعات واشتراكها فى تحريكها وتنشيطها . فإذا كانت النظم غير ملتئمة مع الروح الشعبية ، أو عجزت الأمة عن التعاون والاشتراك فى توجيهها والأخذ بيدها ، تعطلت ولم تلبث أن تنهدم وتتلاشى . وهذا الذى حدث فى مصر ؛ فإن عدم نجاح السياسة الداخلية منذ أن استقلت الأمة المصرية بإدارة أمورها نتيجةٌ لقلة التناسق بين الروح

الشعبية والنظم العامة على الإطلاق . ولذا يجدر بنا أن نبحث عن سر هذا التوتر ، وأن نبيّن بعض العوامل التى حالت دون أن تنغرس النظم الجديدة فى نفوسنا . وسنقصر حديثنا على النظام النيابى ، وطرائق الحكم ، والإدارة ، والرأى العام .

النظام النيابى

يخيل إلينا أن اختلال القواعد النيابية فى مصر وعجزها عن تأدية وظيفتها يرجع إلى سبب تاريخى فى غاية البساطة . ففى البلاد التى نشأ فيها الحكم الديمقراطى والنظام النيابى ، كانت السلطة فى الأصل محصورة فى شخص واحد ، وكانت الاتجاهات الفكرية الجديدة والتطورات السياسية والاجتماعية موضع بحث ومجال مناقشة بين الحاكم والأشخاص القليلين المنتدبين منه لمساعدته على استعمال سلطته ؛ فتنحصر إدارة شئون الدولة فى تلك الدائرة الضيقة ، ولم يكن للشعب صوت فى الحكم . اللهم إلاّ إذا أحس بشىء من الجور ، وتظلم أو لم يرتض أساليب الحكم القائمة وأعلن بغضه لها وسخطه عليها ببعض مظاهر الثورة والاضطراب ؛ ولكن هذا لا يُعد على كل حال اشتراكاً فعلياً فى الحكم ، ولا مساهمة فى سيره الطبيعى .

ثم أخذت الأفكار الديمقراطية تنتشر ، وصار الرأى العام يتكوّن شيئاً فشيئاً ؛ فاضطر الحاكم إلى أن ينزل لرعاياه عن بعض سلطته ؛ وأُطلق على هذا النظام الجديد اسم الحكم الدستورى . وبينما كانت دعائم السلطة تتسع وتتوزع بين عدد متزايد من الناس ، اتّسعت دائرة البحث والمناقشة فى الشئون العامة ؛ فأخذ الأفراد ينفصلون عن الذين يخالفونهم فى الرأى ، وينضمون إلى الذين يشاطرونهم

فى الأفكار والشعور . وهكذا نشأت الأحزاب السياسية الكبرى ، وهى الأداة الضرورية للحكم النيابى على الرغم من عدم ذكرها فى الدساتير . فترى حزباً يمثل العمال ، وآخر يردد آراء أصحاب رؤوس المال ، فتنتج كل بيئة الأحزاب التى تتفق مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية . وتخضع هذه الأحزاب لقانون الحياة كما يخضع له كل كائن حىّ ، فتتمشى نظرياتها مع تقلب الأحوال ، وتتغير أحياناً أسماؤها من جيل إلى جيل ؛ ولكنها مع ذلك لا تفارق أصلها التاريخى ، ولا تزال على اتصال وارتباط بالأسباب الطبيعية العميقة التى ساعدت على تكوينها وتقدمها . فترى الحزب الديمقراطى فى الولايات المتحدة يمثل منذ أكثر من قرن ونصف الولايات الجنوبية وبيئتها الزراعية ، فيحمى المصالح الزراعية ويردد النظريات السياسية المخالفة لنظريات الحزب الجمهورى الذى يمثل الولايات الشمالية وبيئتها الصناعية والمالية . وكذلك الأحزاب السياسية الفرنسية ، على كثرة عددها واختلاف درجاتها من محافظين إلى متطرفين ، إنما نشأت تحت تأثير حوادث تاريخية وضرورات اقتصادية لم يزل أثرها حيًّا وفعّالاً فى البلد حتى اليوم . وللأحزاب السياسية فى البلاد الديمقراطية نظريات صريحة فى دعائم الوطنية وطرائق الحكم ؛ ولها أيضاً فى المسائل الاقتصادية والشئون الاجتماعية والثقافية برامج معروفة لدى الجميع ؛ وهى لا تزال على اتصال بالرأى العام ، وتحاول دائماً أن تحظى برضاه وعطفه لأنه دعامتها الأولى . وتلك الأحزاب هى التى تكفل للحكم النيابى سيره الطبيعى وفائدته الصحيحة .

أما فى بلادنا المصرية فلم يحصل ذلك التطور الطويل الذى أدّى إلى قيام النظام

النيابى فى بعض الدول الأوربية . فظلت مصر قروناً منقادة للدول التى تسلطت عليها بقوتها وثروتها ، وعجز المصريون عن بناء الأسس اللازمة لتكوين الرأى العام وتربية الأمة تربية سياسية واجتماعية صحيحة . وبعد أن أثّرت الحوادث الدولية أثرها فى إضعاف السلطة الأجنبية ، وبعد أن أدّت المكافحة فى سبيل الحرية إلى نيل استقلالنا ، صارت مصر دولة مستقلة ، ونظمت حياتها القومية على نمط البلاد التى سبقتها إلى الحرية والاستقلال . وبما أن التطور التاريخى الذى حوّل الأحكام المطلقة إلى النظام الديمقراطى لم يتم على وجهه الكامل فى مصر ، أصبح هذا النظام غريباً بيننا ، ومنقولاً إلى وسط غير مستعد له لم تتوفر فيه العناصر اللازمة لتغذيته . وبدا ضعيفاً، لا يحقق كل ما يرجى منه من آمال ؛ فالحكم النيابى لم يلتئم بعد مع الروح القومية ، وما أتى به من نظم جديدة لا يتناسب تماماً وعقلية الشعب . وأهمّ مظهر فى الأمور السياسية المصرية هو ضعف الأحزاب وقلة تكوينها وخبرتها العملية والديمقراطية .

ولقد كانت سياسة الأشخاص والأغراض سبباً قويًّا فى توتّر العلاقات بين أفراد الأمة ، والقعود بمشروعات هامة عن أن تصل إلى قمتها منذ أن نالت مصر استقلالها الجزئى ، وبعد أن تعاهدت مع بريطانيا العظمى لحلت مشكلة الاستقلال حلاً كاملاً . وفى أثناء الجهاد الوطنى بين المرحلتين كان الحزب الوحيد فى الحقيقة هو حزب الوفد ، لأنه كان يمتاز عن الجماعات السياسية الأخرى بروحه القوية وتطلعه إلى غرض معيّن ، هو خلاص الوطن من جميع السلطات الأجنبية بلا قيد ولا شرط ؛ فكان هذا الغرض بمثابة برنامج سياسى صحيح . ولما صارت

مصر دولة مستقلة وانقضى عهد الامتيازات الأجنبية ، انتهى الوفد إلى غايته وأتم برنامجه . وقد كان يُتوقع أن يبدأ على الأثر بالاتجاه نحو الجانب الداخلى والإصلاح الاقتصادى، فيتخذ منه أساساً لخطته العملية وسياسته الحكومية ؛ ولكنه للأسف لم يفكر مقدماً فى أن يرسم خطته فى السياسة الداخلية استعداداً لعهد الاستقلال التام ، وكان المجال فسيحاً أمامه لوضع برنامج إنشائى فى الشئون السياسية والاجتماعية والاقتصادية . فبدا بعد تنفيذ خطته فى السياسة الخارجية وكأنْ لا عمل له ولا داعى لبقائه ؛ ولم يكن الضعف الذى حلّ به فى تلك الفترة إلّا أمراً منتظراً ونتيجة منطقية . ولعل الانشقاق الذى حدث فى صفوفه كان نتيجة تباين فى الآراء حول هذه النقطة — وإذا كان لنا أن نجدّ فى المطالبة بحقوقنا الخارجية ، فمن واجبنا أن نحسن التصرف فى شئوننا الداخلية . وفيما وراء الوفد لا نستطيع أن نتحدث عن أحزاب مصرية حقيقية ؛ فلا تُعرف لها نظرية معينة فى دعائم الوطنية ، ولا فكرة ثابتة فى أساليب الحكم ، ولا خطط واضحة فى الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى . حقاً إن لها جرائد وإدارات منظمة ، كما تتمتع بجميع الأوصاف الظاهرية للأحزاب السياسية ، إلّا أنها ينقصها فى الغالب الجوهر والروح .

والأمة الآن فى مفترق الطريق ؛ ولا أمل فى أن تسير إلى الأمام ما لم يكن سيرها على ضوء البرامج المستوفاة فى الأمور الثقافية والاقتصادية والاجتماعية . ويجب أن يكون هذا العمل من صنع الأحزاب السياسية لأن الحزب الشاعر بقوته ، المتمسك بعقيدته ، المستعد لتنفيذ مشروعاته وحمل مسؤوليتها على عاتقه ،

هو الذى يستطيع دون غيره أن يعد برنامجاً منطقياً وعملياً يعرضه على الأمة . وليست اقتراحات الحزب السياسى مجرد نظريات ، بل من شأنها أن تصبح يوماً ما الحقيقة الفعّالة فى البلد ، فيضطر كل فرد إلى أن يلتفت إليها ويدرسها ويناقشها .

وبعد هذا لا نرى داعياً للتبسط فى العوامل الأخرى التى تحقق سيراً طبيعياً للنظام الديمقراطى والحكم النيابى ؛ فكل ما نراه الآن عرضة للنقد ، سواء أكان متصلاً بإجراءات الانتخابات أم بكيفية العمل فى المجلسين وتغيّر الوزارات المستمر ، وعلى العموم كل مظاهر حياتنا السياسية الدالة على عدم الاستقرار والهدوء ، فإن هذا كله معروف منا جميعاً ومعروفة كذلك وسائل علاجه ؛ غير أن هذا العلاج لا يتم إلّا إذا اقتنع بضرورته المسؤولون عن الأمور الوطنية . فالروح أهم من حرفية القانون ؛ ولا فائدة فى تطبيق القواعد الدستورية تطبيقاً حرفياً ، وتفسيرها تفسيراً بعيداً عن روحها .

سوء استعمال الحكم النيابى

من البديهى أن النظام النيابى وحده ، حتى الصالح منه ، لا يستطيع أن يصلح طرائق الحكم إصلاحاً تاماً ، ولا أن يسلك بها مسلك النزاهة والتعاون . وكيف ننتظر ذلك وأمامنا بعض البلاد العريقة فى الحكم النيابى التى كثرت فيها الفضائح ، وقلّت روح النزاهة ، وضعف التعاون فى الدوائر الحكومية ؟ ولكن مما لا شك فيه أن السياسية المبنية على التعصب الشخصى ساعدت على إفساد الأخلاق إلى حد بعيد ، بينما كان ينتظر من النظام النيابى على حسب روحه أن يساعد على إصلاح شئون الحكم إلى حد ما ، بما يوجده فى الحكام والمشتغلين

بالسياسة من الخضوع للنظام الدستورى ، وفهم ضرورة التعاون فى المسائل الوطنية التى تعلو على مصالح الأحزاب والأفراد . وإذا كنَّا قد أشرنا إلى ما يقع فى بعض البلاد الراقية مثل فرنسا من اضطراب سياسى وفضائح مالية ودسائس مستمرة ، فإنه يجدر بنا أن نذكر أن للفرنسيين مزايا تحميهم إلى درجة كبيرة من أخطار أساليبهم السياسية ؛ ومن بينها على الأخص قوة النظام الاجتماعى وثباته ، وتنوع المرافق الاقتصادية وتوفر الثروة لديهم ، ونضوج الرأى العام السليم وحسن الإدراك والتربية القومية عند معظم السكان — بينما أن مصر لا تتمتع بصفة من تلك الصفات ، ولن تتمتع بها قبل زمن طويل وإصلاح متواصل . فلا يجوز للمصريين مطلقاً أن يفسحوا السبيل بحال للأزمات الوزارية التى تتوالى بغير انقطاع ، والمخاطرات السياسية التى لا تنشأ عن ضرورة الأحوال . ذلك لأن ضعف النظام الاجتماعى وخطورة الحال الاقتصادية ، التى سنتكلم عن بعض نواحيها فيما يلى ، تجعل لطرائقنا فى الحكم الأثر الضار فى تقدم الأمة .

وليس غرضنا فى هذا المكان أن نتحدث عن الاختلاسات المالية التى أصبحت تهمة عادية يوجهها كل حزب إلى الآخر ؛ فإن عدم النزاهة فى الشئون المالية أمر منتشر فى كل مكان ، ولا نرانا فى حاجة إلى أن ننوه بنقصه وجانبه الذميم ، فالجمهور ينفر منه بطبعه ؛ وإنَّا لنلاحظ أن رجال السياسة الذين لا يحافظون تماماً على شهرتهم وسمعتهم سرعان ما يحكم عليهم الرأى العام . على أن عواقب الاختلاس المالى ليست بعيدة المدى (بصرف النظر عن رداءة المثل المعروض أمام الناس) فإنه إذا ما انقضت حادثة ما من هذا النوع امّحى أثرها بعد

ذلك من النفوس . ولذا لا يعنينا التبسط فى هذا الموضوع ، بل يجب أن ننظر إلى غيره من أساليب الحكم الضارة ، التى هى أوسع نطاقاً وأوخم عاقبة وأبعد أثراً .

كان نشاط الأحزاب فى السياسة الداخلية منذ نيل الاستقلال الجزئى سنة ١٩٢٢ متجهاً فى الغالب نحو المناقشات العقيمة والمجادلات الضارة بتقدم الأمة . وإذا استثنينا الجبهة الوطنية فى سنتى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ ، التى بدأت علامات الانشقاق تظهر فيها بين مرحلتى لندن ومونترو ، لم نلحظ إلاّ فى القليل النادر سعياً خالصاً من جانب الأحزاب للتعاون على المشاكل الداخلية ، ومجهوداً واضحاً فى الإصلاح والإنشاء . وليست بعقائد سياسية تلك العقائد المرتكنة على الانتماء لرجل بدلاً من آخر ، سواء أكان الانتماء ناشئاً عن الاحترام أو الصداقة أو المنفعة . والسياسة المبنية على التعصب الشخصى لا ترجع بفائدة على الأمة ، لأنها فى الغالب تضع الصالح العام فى المكان الثانى ، إن لم تغفله كل الإغفال . وفى مثل هذا النظام ينشأ الخلاف السياسى والأزمات الحكومية عن أتفه الأسباب الشخصية التى يترتب عليها عواقب خطيرة ، لأن العوامل الشخصية تؤثر تأثيراً مباشراً فى سياسة الدولة ، فتتعلق بها أهم المصالح الوطنية وتخضع لها شئون الأمة بأسرها . والضغينة الشخصية ، إن لم تكن أكثر دواماً من غيرها، فإنها شديدة وشاملة ولا تسمح بالتعاون والتسامح حتى فى المسائل الوطنية الأساسية التى يجب أن يتفق عليها الجميع .

فإذا كانت الأحوال كذلك كان من المستحيل طبيعيًا أن نتقدم فى طريق التربية القومية والإدراك السياسى ، لأن الأمة المحبوسة فى جو المجادلات

السياسية بلا انقطاع ولا هدوء لا تستطيع أن تستيقظ للصالح العام وتشتنشق هواء القومية الصحيحة . ولا يسهل على المرء أن يتخير الحزب الذى يريد الانتماء إليه والعمل على نجاحه إذا لم يكن هناك عنصر من العناصر التى تحقق اختياراً معقولاً ، أو مبدأ من المبادئ التى ترتكن عليها العقيدة السياسية . وكيف تتكون عقيدة سياسية إذا اقتصرت نقط المقارنة بين الأحزاب على التهم العنادية الموجهة من حزب إلى آخر ، أو من جريدة إلى أخرى ؟ وإنّا لنحسّ أكثر بهول هذا الخطر حين نشاهد أن الأمة المصرية أثناء السنوات الأخيرة كانت فى حاجة ماسة إلى نزاهة مطلقة فى الإدارة وأمانة كاملة فى الحكم ؛ ذلك لأن الرأى العام والروح القومية لم ينضجا ولم يربيا تربية صحيحة . هذا إلى أن الأمة ما عدا أقلية ضئيلة لم تنل قسطاً وافراً من النضوج السياسى . ولا ننسى أن ما يزعه السلطان أكثر مما يزعه القرآن ؛ ورجال الحكومة فى بلدنا يعتبرون المثل الأعلى الذى يقلده الناس جميعاً ؛ خصوصاً وليست لدينا تقاليد ولا عادات ثابتة نعتمد عليها ونعتصم بها من الزلل .

ويبدو عدم النزاهة فى السياسة من وجوه كثيرة ، أظهرها استعمال السلطة الإدارية فى الأغراض الحزبية ؛ وقد أصبح هذا الاستعمال عادة متبعة فى كل مناسبة ، حتى ملّ الشعب من الاعتراض عليه وسكت عنه إلى حد أنه خيل خطأً إلى المسؤولين عن تلك الحال أنها أضحت مألوفة ومرضيًّا عنها . وهناك نواحٍ أخرى للنقص فى الحكم أقل ظهوراً وأكثر خطراً : فمن بينها الإسراف فى الوعود السياسية بغير تدبر ولا تمييز ، وبث روح الشقاق فى الأمور الاجتماعية أو الدينية

لأغراض شخصية أو حزبيــة . فإن طمع بعض الساسة ، أو نقص نضوجهم السياسى ، أو تجاهلهم المقصود أو غير المقصود فى المصالح الوطنية العليا ، من شأنها أن توجد تيارات فكرية وشهوات حزبية تدخل فى الأمة عوامل خطيرة ، مخلة بالنظام الاجتماعى ومفسدة للروح القومية . وهى جرائم ضد الأمة لأنها تمس ضميرها ، وتحدث آثاراً بعيدة ، واسعة النطاق ، لا تزول إلاّ بعد مجهود طويل فى مختلف مظاهر الحياة العامة ، وخاصة فى الشئون الاجتماعية ؛ وإنما كانت أقل ظهوراً وأعظم خطراً لأن صفتها المذمومة ليست واضحة كل الوضوح ، بل يمكن الدفاع عنها بأن لها أغراضاً وطنية ، وتبريرها ببعض المعاذير الصحيحة فى ظاهرها والباطلة فى حقيقتها .

الإدارة

للإدارة فى مصر الأثر الأعظم فى الحياة القومية ؛ وذلك أولاً لأن عدم توفر نخبة اجتماعيــة يتخذها الجمهور نموذجاً له يدع آداب رجال الإدارة وسلوكهم ذا أثر عظيم وسريع فى التقاليد والآداب العامة ؛ ولا نزاع فى أن الموظفين هم الذين يحددون المستوى الأدبى سواء أكان ذلك فى المدن أم فى القرى . ومن جهة أخرى نلاحظ أن أعمال الإدارة اتسعت اتساعاً عظيماً تبعاً للواجبات الملقاة على عاتق رجالها والتى استلزمتها حاجة الأمة وقلة الأفراد الذين يُقدمون على الشئون العامة والاضطلاع بأعبائها . وإذا كانت الأحوال كذلك فمن دواعى الأسف ألاّ يوضع نظام ثابت لاختيار الموظفين ، ولا تراعى المصلحة العامة قبل كل شىء فى تعيينهم ونقلهم وكل الحركات المتعلقة بهم . وهناك شرطان أساسيان

يحققان سير الأعمال الإدارية فى هـدوء وانتظام : أولها أن يطمئن الموظفون تمام الاطمئنان على حقوقهم ؛ وثانيهما أن نحول بينهم وبين العدوان على حقوق الجماهير ، فندعهم يعملون فى سكينة ما داموا لا يقصرون فى واجب اجتماعى

إلا أنّا لسوء الحظ لم نحترم طوال الخمسة عشر عاماً الماضية هذين المبدأين الخطيرين ؛ فعاقبنا الموظفين أو حار بناهم لمجرد الهوى ، وأبحنا لهم تصرفات تتنافى كل التنافى مع المهمة الملقاة على عاتقهم . فكثيراً ما اعتبر التعيين والنقل والترقية فرصاً تنتهزها الحكومة القائمة لاستعباد الموظفين ؛ ولم يخضع التعيين فى الغالب لقواعد واضحة ، أو إذا كانت هنالك قواعد فكثيراً ما أدخل عليها الاستثناء وأضحت مما يحفظ ولا يقاس عليه ! كأن الإدارة أصبحت ملكاً للأحزاب ، تتصرف فيها متى وصلت إلى كراسى الحكم ، وتتخذ من الوظائف الحكومية مكافآت طبيعية لأنصارها وأعوانها . وكثيراً ما رُفت الموظفون أو نُقلوا فى افتتاح المواسم الانتخابية المتتالية ، مما ملأ قلوب رجال الإدارة رعباً ، وبَعُد بهم عن الهدوء والاطمئنان . هذا إلى أن الحكام لا يراعون فى كثير من الأحيان استقلال الموظفين وحقوقهم ، فيستخدمونهم فى أعمال بعيدة كل البعد عن واجباتهم الأصلية ، وخاصة ما اتصل منها بالتأثير فى الناخبين والقيام بدعاية معينة . وإن موظفاً يستعان به على مهمة كهذه لا بد أن يطالب بالثمن فى إلحاح ، وربما عز على رؤسائه بعدُ أن يخضعوه لأوامرهم وإرشاداتهم ، والجناية الأولى فى الواقع جنايتهم

والمفروض فى الإدارة بحكم ثباتها ودوامها أن تكون بمعزل عن هذه التقلبات

الحزبية كى تحقق فكرة البقاء والاستمرار فى أعمال الدولة وشئونها العامة . فنرى الإدارة فى البلاد الديمقراطية الكبرى مثل فرنسا وبريطانيا العظمى من أهم العوامل التى تحقق الدوام والاستمرار فى الأمور الوطنية ، على الرغم من التقلبات الوزارية والأزمات السياسية التى اشتهرت بها الجمهورية الفرنسية على الأخص ؛ ذلك لما لهيئة الموظفين فى تلك البلاد من الثبات والبعد عن التأثيرات الحزبية . وليس من مجرد المصادفات اللغوية أن تسمى الإدارة في فرنسا «الخدمة العامة» ، وفى انجلترا « الخدمة المدنية » ؛ بل نعتقد أن هذا يرجع إلى حقيقة ثابتة أدركها الفرنسيون والانجليز . غير أن الإدارة فى مصر أصبحت لا تعوضنا شيئاً مما تعوضه الإدارات الأخرى فى البلاد الأوربية ساعة الانقلاب السياسى والخلافات الحزبية ، ذلك لأنه حين تحل بنا أزمة سياسية تنشل الحركة لدينا فى مختلف الأطراف ويقف دولاب العمل فى كل مصالح الحكومة ؛ وبذا أصبحت الأمور العامة والأعمال الإدارية ظلاً للسياسة الحزبية تتحرك بحركتها وتقف بوقوفها ، وما أجدرنا أن نفصل هذا عن ذاك

وكذلك سادت روح الاستبداد فى العلاقات بين الإدارة والجمهور فى الخمس عشرة سنة التى نتحدث عنها ؛ فكثيراً ما اتخذت تدابير شاذة واستثنائية للتأثير فى آراء بعض الأفراد وعقائدهم السياسية . فنُزعت ملكيات وحُرِمت أراض من مياه الرى بلا شفقة ولا رحمة ؛ ونُقضت اتفاقيات ومقاولات عامة ربما كانت كلها فى مصلحة الأمة ، ولكن الحزبية العمياء تأبى إلاّ أن تحارب خصومها ولو كان فى ذلك ضررها أحياناً . والرخص على اختلاف أنواعها كانت

من الوسائل الهامة التى اتخذتها الحكومة لتحقيق بعض أغراضها . ومما زاد الطين بلة أنه لم يكن لدى الجمهور وسائل قانونية يدافع بها عن نفسه ويتقى شر هذا الظلم الفاضح ؛ وعلى هذا كان يلجأ إلى الوساطة الشخصية ليستعين بها على دفع ما يحدق به من خطر ، أو إلى بعض الطرق غير الشريفة التى نتعفف عن أن نتبسط فيها . وبذا أضحى الشعب وعامته يؤمنون تقريباً بأن الحق لا قيمة له فى نظر الإدارة والإداريين ؛ وكل ما يعتد به إنما هو الوساطة الشخصية والجاه العظيم . ولسنا نريد بهذا أن نقول إن كل الأعمال الإدارية وصمت بهذه الوصمة السيئة ، وإنما نقرر أن هذا شعور عام ساد الجميع ؛ وفى مقدور أى شخص يتتبع التطورات الاجتماعية فى العشر سنوات الأخيرة أن يرسم خطاً للتقهقر فى الأخلاق العامة يسير سيراً مطرداً مع المؤثرات الحزبية الفاسدة فى النظم الإدارية

فالاستبداد وعدم الاستقرار فى الشئون الإدارية هما من العوامل التى تبطىء بتربية الأمة السياسية ، وتعوق التقدم الاجتماعى والاقتصادى . والحاجة ماسة إلى إنشاء هيئة خاصة يوكل إليها أمر الموظفين وصلتهم بالجماهير ؛ وهذه الهيئة شبيهة بمجلس الدولة فى فرنسا الذى بدأ الكثيرون منا يرون نفعه وقدرته على معالجة ما نشكو منه من عيوب وأخطاء . فإذا ضمن لهذه الهيئة الاستقلال الفعلى والاختيار التام ، صارت ذات أثر مفيد فى تنظيم علاقات الحكومة مع الموظفين ، وعلاقات الإدارة مع الجمهور ، وفى إقامة هذه العلاقات على أسس قانونية وقواعد ثابتة ؛ فتحقق الإستقرار فى الشئون الادارية وتبعد بها عن التدخل الحزبى

الرأى العام

لا تستطيع حكومة ما دكتاتورية كانت أو ديمقراطية أن تنسى الرأى العام وأهميته ، إذ أنه الأساس الذى تعتمد عليه قبل كل شيء . وفى بعض البلاد مثل فرنسا وبريطانيا العظمى تعنى الحكومة بحريته وتدعه مطلقاً لتسير على ضوئه وتهتدى بهديه ، وفى بلاد أخرى مثل إيطاليا وألمانيا تقيده بقيود دقيقة وتسلك به السبيل الذى تراه مفيداً لها . ولذا أضحت مهارة الدكتاتوريين منصبة أولاً وبالذات على الرأى العام وطرق الاستيلاء عليه وتوجيهه كما يشاؤون . وتعتمد الأحكام المطلقة الحديثة كل الاعتماد على الاختراعات العصرية التى تساعد على نشر الأفكار والأقوال فى مساحات واسعة ومسافات بعيدة ، حتى إنه ليخيل إلينا أن تلك الأحكام ما كانت تدوم شهراً ولا ساعة إذا ما أطلقت الحرية للصحافة وكفت عن استخدام وسائل الطبع والنشر والإذاعة والمواصلات البرية والجوية التى تستعين بها على تأييد أفكارها وتوجيه الرأى العام على مقتضى رغبتها ؛ ذلك لأنه يجب على الحكومة المطلقة فى الدول الكبرى وفى عصرنا أن تجمع ملايين الناس على شعور واحد وغايات متحدة ، وأن تستمر فى بث روح النشاط والعصبية الوطنية فيهم ، حتى لا يمكن أن يمر يوم لا يشعر فيه كل فرد من أفراد الأمة أنه موضع اهتمام الحكومة وأنها تطلب إليه بل وتأمره ألا يترك فى لحظة واحدة صفوف المجاهدين فى سبيل الوطن . فيصعب على أى امرئ مهما بلغ من الثقافة والإدراك أن يقاوم تأثير ذلك الجو الذى يقضى على كل إقدام شخصى ويحارب أى فكر مستقل ؛ ومع ذلك يجب الاعتراف بأن هذا النظام يوحّد القوى الوطنية

إلى أبلغ حد ، ويساعد على لَمّ شمل الطبقات والأفراد فى روح قوية يستسلم لها الجميع ويخضعون لأمرها

بيد أنّا نرى أن الأمة الراقية إنما تمتاز بالرأى العام المستقل الثابت المستنير قدر المستطاع : فاذا كان الرأى العام غير مكوّن أو كان ضعيف التكوين أصبح من الواجبات الأساسية المفروضة على الدولة أن تهتم بتكوينه وإنمائه وتربيته . وإنّا لنرى مصر فى هذا الشأن ، كما نراها فى كثير من شئونها الوطنية الأخرى ، قد وصلت فى الوقت الحاضر إلى ملتقى طريقين ؛ والأمر لها فى اختيار الطريق المؤدى إلى التقدم الصحيح . فإذا كان الجزء الأكبر من الأمة لا يهتم بالشئون العامة ، فلن تجدى أساليب الحكم مهما ارتقت فى شىء ، ولن تجلب لنا نفعاً كثيراً أو تدفع عنا ضرراً ولو قليلاً . وحين يسود الاهتمام بالشئون العامة فى مختلف الطبقات تصبح تلك الأساليب ذات أهمية كبرى ، ويكون لصلاحها أو فسادها الأثر الأعظم فى تقدم الأمة أو ركودها . ولا نستطيع أن ننكر أن انتشار التعليم بدأ يُظهر نتائجه فى الشعب ؛ وأضحى عدد متزايد من الشبان فى المدن والريف ، حتى فى القرى النائية ، يجيد القراءة والتعبير عن أفكاره ؛ وأصبحت الجرائد تقرأ وتفسر تفسيرات مختلفة على حسب الميول الحزبية المختلفة فى جميع أنحاء القطر ؛ وصارت الأخبار الصادقة والكاذبة تنتشر بسرعة عجيبة فى جميع الطبقات ؛ فاتسعت دائرة اهتمام الأفراد بالمشاكل السياسية ، وأصبحوا اليوم يلتفتون إلى الشئون العامة والأمور الوطنية بينما كانوا بالأمس لا يجاوزون نطاق أسرهم وقراهم

وإذاً قد استيقظت الأمة ، وواجبنا تغذيتها بالأفكار السليمة والنصائح

الوطنية التى تنمى إدراكها السياسى وتؤسس تربيتها القومية على أساس متين ودعائم ثابتة . ولـكن للأسف هناك عوامل أخرى تقف بالرأى العام عن التقدم وتغذيه بغذاء فاسد ، وفى مقدمتها الدعايات الانتخابية الباطلة ، والمناقشات الصحافية التى لا تعتمد على أساس من الحق والمنطق ، والخلافات الحزبية التى تسرف فى الخصومة إلى حد أن تنسى الواقع والملموس . وكان من نتائج هذا أن الرأى العام فى بلدنا بدل أن يتقدم وينمو فى جو الحياة الديمقراطية كما هو شأنه ، أخذ يتضاءل ويرجع إلى الوراء منذ خمس عشرة سنة مضت . ومن الواجبات اللازمة لـكل من لهم علاقة بالجمهور بمقتضى مهنهم أو أعمالهم أن يشتركوا فى تكوين الرأى العام وتربيته . فالخطب السياسية يجب أن تبعد عن ذم الخصوم والتحامل عليهم ، وتعول على بسط المسائل الخطيرة التى تواجه الدولة ، وتشتمل على أفكار إنشائية ومسائل وطنية يفكر فيها الناس ويتباحثون . كما أن الموظفين والصحافيين والأساتذة والـكتاب وجميع الذين يربطهم بالجمهور اللسان والقلم ، وخصوصاً الذين يتولون تربية الأطفال والشباب ، يجب عليهم ألا يهملوا هذا الغرض السامى ، وألا ينسوا أن الرأى العام فى المستقبل هو الذى يتكوّن على أيديهم اليوم . فيترتب على نزاهة هذه النخبة من المصريين وسعة إدراكها وحسن وزنها السياسى وتضافرها على الصالح العام تقدم الأمة فى السبيل الذى يهدونها إليه

أعمال الحكومة

فضلا عن وظيفة الحـكومة الأساسية ، التى هى المحافظة على النظام والأمن وتحقيق العدالة ، أخذت دائرة الأعمال الحـكومية تتسع شيئاً فشيئاً ، وتشمل

شئوناً كثيرة كانت متروكة فيما مضى لإقدام الأفراد والجماعات غير الحكومية ؛ ذلك لأن تعقد المشاكل العديدة فى الأمور الاقتصادية والاجتماعية استوجب توحيد العمل وجمع النشاط القومى فى إدارة واحدة ، خصوصاً والحكومة هى القادرة دون غيرها على القيام بالتدابير الواسعة التى تستلزمها الأعمال الهامة والضرورية لحياة البلد . فنرى جميع الدول حتى الديمقراطية منها ، بالرغم من التباين الجوهرى بين نظرياتها السياسية ، توجه نشاطها نحو القيام بكافة الأعمال المتعلقة بالأمور الوطنية ؛ لأن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية فى الدول على اختلافها تتطلب تدابير وحلولا تكاد تكون متحدة بصرف النظر عن النظم الحكومية التى تسيّرها . فهذا تطور حكمت به أحوالنا الحاضرة وظروف الانسانية الاجتماعية والاقتصادية الكثيرة والمعقدة ، ومع ذلك يجب على كل دولة أن توجه هذا التطور فى الاتجاه الملائم لها ولطبيعة بلادها وشعبها

ولكى نحدد تماماً وظيفة الحكومة فى مصر ، لابد لنا أن نجيب أولاً على السؤالين الآتيين : ما هى الأعمال التى يصح أن توكل إلى الحكومة ؟ وماذا يجب عليها أن تبذله نحو تنشيط الأفراد والأخذ بيدهم إلى الشئون العامة والقيام بها ؟ ففيما يتعلق بالسؤال الأول ، أصبحت المشاكل التى تواجه الدولة فى الوقت الحاضر ، والتى سنتكلم عن بعضها فيما بعد ، من الضخامة والخطورة بحيث تتطلب تدخل الحكومة فى كل مظاهر الحياة الوطنية — لاسيما إذا لحظنا تعقد الأعمال الجديدة المفروضة على الأمة ، وقلة مرافقها الاقتصادية ، وضعف الإقدام لدى أغلب أفرادها على الشئون العامة . وينبغى ألاّ يقتصر هذا التدخّل على الشئون

الاقتصادية التى ظهرت خطورتها بجلاء ، بل يمتد إلى الشئون الاجتماعية والثقافية مثل التربية القومية وإنماء الروح الوطنية التي قد تزيد أهمية وخطورة فى الواقع على للمسائل الأخرى ، وإن كانت لا تلفت الأنظار ولا تستوجب الاهتمام أحياناً

وفيما يتعلق بالسؤال الثانى ، يجب على الحكومة فى الوقت الذى تحاول فيه توسيع دائرة أعمالها أن تسعى أيضاً إلى مشاركة الجمهور لها ، حتى تقوم العلاقات بين النشاط الحكومى ونشاط الأفراد على أساس غاية متحدة ترمى إلى خدمة المصلحة العامة . فإذا أظهر الأفراد استعداداً حسناً لمشاركة الحكومة فى أعمالها وجب الانتفاع بهم ؛ وإذا عجز الشعب عن معاونة الحكومة وجب عليها أن تعوّده الأعمال العامة وتسهل عليه تشريعيًا وماليًا سبل القيام بها . وهناك فوائد عظيمة ولا شك يمكن الحصول عليها من هذه المعونة المشتركة بين الحكومة والأفراد ؛ فهى تخفف أعباء رجال الإدارة وتعفيهم من أعمال قد لا تتفق تماماً ومهمتهم الأصلية ، وتساعد على تكوين الروح القومية لدى الجمهور ؛ وبذا يقدّم كل فرد واجبه الوطنى عن طيب خاطر ودون حاجة إلى وازع أو رقيب . وإنّا نلحظ هذا التعاون المشترك فى كل الأمم الراقية ، وقد أخذت به حكومتنا منذ زمن ؛ وها هى تعاون الشركات الصناعية والتجارية التى لها أثر يذكر فى حياتنا العامة ، وتمنح الجمعيات الخيرية والتعاونية والعلمية والثقافية والصحية إعانات مالية . إلا أنه يجدر بها أن تتوسع فى هذا المضمار ما وجدت إلى ذلك سبيلاً ؛ وأن تعنى على الأخص بالاصلاح الاجتماعى فى كافة نواحيه ، كما تتجه بكل ما فيها من قوة نحو

ترقية الفلاح وتوفير أسباب الصحة والعافية لديه ، مستعينة فى ذلك بالجماعات والأفراد الذين ربما كانوا أقدر منها على النفوذ إلى الأوساط الريفية والتغلغل فيها . وأظن أن مشكلة الدفاع الوطنى التى هى شغلنا الشاغل اليوم ستذلّل كثيراً إن وُفِّقت الحكومة إلى اجتذاب عطف الأفراد والجماهير وحملتهم على أن يشاركوها فى هذا الواجب الخطير . وسنعود إلى هذا الموضوع غير مرة فى ثنايا هذا البحث.

الخطط العامة

قد تتشابه المسائل العامة الأساسية فى جميع الدول ، إلاّ أنها تختلف فى مظاهرها وحاجة كل إليها ؛ فعلى كل دولة أن تعيّن الروح التى يجب أن تسود درس المشاكل الوطنية ، وأن ترسم الخطط العامة التى يلزم مراعاتها فى تنفيذ التدابير العملية . ولا يتم ذلك إلّا إذا نظرنا إلى الحياة الشعبية نظرة عامة تلمّ بمختلف أطرافها وتقارن بين متعدد حاجاتها ومتنوع مرافقها المادية والأدبية . وقد يُلجأ إلى هذه المقارنة فى الأمور المعروضة على الحكومة؛ إلّا أنها فى الغالب مقارنات ناقصة وغير مستوفاة ، فلا توصل إلى نتائج يقينية ومقنعة ؛ وكم تزيد فائدة النشاط الحكومى إذا اتّخذ كل قرار ونفّذ كل تدبير على أساس الخطط العامة المشتملة على الشئون الوطنية بأجمعها ، وهذا مما يحقق الاقتصاد والاستفادة الكاملة بكافة المرافق الوطنية . فعلى البرنامج الإنشائى أن يعين الروح التى يجب أن تسود سياسة الدولة ، ويصف الأغراض العامة التى يحسن الاتجاه نحوها ، ويبين الطرق العملية التى تحقق الوصول إليها . ويترتب على عدم وجود برنامج شامل لحكومة ما أن تهمل بعض الوجوه الهامة فى الحياة الوطنية ، وأن تسير سياسة

الدولة سيراً متردداً بغير انتظام ولا تواصل

فالروح التى يجب أن تسود سياسة الدولة المصرية هى ، أولاً أن تكون معتدلة تسير فى سبيل التجديد بحزم وتعقّل ، فتلزم الطريق الوسط بين المحافظة المتمسكة بالقديم والإصلاح التجديدى الجرىء . وهى سياسة يصعب التمسك بها ، لأنها فى تجاذب مستمر بين هذين الجانبين المتقابلين ، فيعوق سيرها من استولت عليهم روح الرجعية كما يدفعها إلى الأمام فى غير هوادة من تأجّجت فى صدورهم نار الإصلاح ، وليس من الميسور أن يهتدى رجال الحكم بين هاتين العاطفتين المتباينتين إلى المقاصد الوطنية العليا فى غير تردد أو تراجع . والمتطرفون سواء أكانوا محافظين أو مجددين ليسوا معرّضين للنقد إلاّ من جانب واحد ؛ أما السياسة الوسطى فنقادها كثيرون وخصومها متعددون ؛ لذلك تتطلب وزناً سياسياً دقيقاً وشيئاً من الشجاعة الأدبية عند من يستمسكون بها و يدافعون عنها . ولا بد لها من رأى عام قوى معتدل تستند إليه . إلاّ أنها سياسة تلائم دون غيرها الظروف المصرية ، فنحن فى حاجة بلا ريب إلى تطبيق النظم العصرية وتنفيذ المشروعات الضرورية على أحدث نمط ، ولكن البلد يتعرض لخطر جسيم إذا سارت سياسة الدولة بسرعة غير محكمة فى طريق الإصلاح والتجديد ، وخاصة فى الشئون الاجتماعية . ودلت تجارب السنوات الماضية على أن مصر لا تتحمل التجديد السريع والنظم السابقة لأوانها ، فيجب أن ندعم الأساس ونثبت الأركان التى نبنى عليها كى نشيد بناء المستقبل فى فطنة وسداد

والشرط الثانى الذى يجب أن يتحقق فى السياسة المصرية هو أن تبحث

الحكومة فى كل أمر عن الحلول المنطقية والعملية الملائمة للظروف المصرية ، دون أن نحاول التقليد الأعمى للنظم الأجنبية ، كما نتجنب المشروعات الشاذة الخارجة عن تجربتنا المحدودة . وهناك دروس يمكننا أن نستخلصها من التجارب التى قامت بها الأمم الأعرق منّا فى ميادين الحضارة ، والإخوة يهتدى صغيرهم بكبيرهم ويستفيد من تجاربه السابقة وأخطائه التى وقع فيها . وفى المصريين حياة وقوة كافية تمكنهم من الانتفاع بتجارب غيرهم دون أن يتلاشوا فيهم ، كما أن فيهم عبقرية تسمح لهم بأن يصوّروا ما يأخذونه بصور جديدة ، وأن يدخلوا عليه عناصر نافعة لم تكن معروفة من قبل

* * *

كان من الجائز حتى سنة ١٩٣٦ أن نعزو إلى التدخل الأجنبى فى الشئون المصرية كل ذلك التخبط الذى حل بسياستنا الداخلية ، وأن نأمل بعد المعاهدة الأخيرة عصراً يكون فاتحة عهد جديد فى حياتنا السياسية . ولقد بدأ هذا العصر فعلا بابتهاج صادق فى صفوف الأمة استنشقت فيه البلاد ريح التفاؤل بالمستقبل ، وكان الصيف والخريف فى تلك السنة فترة سعود فى تاريخ مصر الحديثة . غير أنه لم يكد ينتهى العام حتى بدأت الأمة تشعر بأن أساليب الحكم لم تتغير ، وأن الداء لا يرجع إلى المؤثرات الخارجية وحدها ، بل نحن مسؤولون عن تأصّله فينا إلى حد ما . ولو توفّر لدينا تكوين سياسى تام ، وإدراك قومى ناضج ، واستخدام صحيح للحرية ، ونضج فى الحكم على الأشياء، لما وقعنا فيما وقعنا فيه من أخطاء . هذا إلى أن النظم الجديدة لم تلتئم تماماً مع عقلية الأمة . ولا يكفى أن نتعشق

الحريه ونادى بها ، بل لا بد أن نطبع نفوسنا عليها ونتعوّد السير على مقتضاها. والمصريون جميعاً فيما نعتقد من أنصار الحكم الديمقراطى ، وإن كان هناك نقاد يأخذون عليه شيئاً ، فانما هو عدم انطباقه حتى الساعة على بيئتنا وظروفنا الخاصة .

وإذا صحّ القول بأن « لكل شعب الحكومة التى هو أهل لها » ، فعلى المصريين أن يتهيأوا للحكم الجديد الذى ينادون به . فإن صحّت عزيمتنا على الاحتفاظ بالحكم النيابى ، أصبح من الضرورى أن تتوفر الاستقامة والذكاء والشعور بالمسؤولية عند الذين يشتغلون بالسياسة ؛ وإذا رغبنا فى احترام حرية القول والاجتماع والصحافة يجب علينا أن نوازن بين تلك الحريات الغالية الخطيرة بروح الاعتدال والتوسط ، وألاّ نرسلها مطلقة دون قيد ولا شرط . وإذا أردنا أن نتجنب ما بُليت به بعض الأمم من العنف والاضطهاد ، فلا بد لنا من حكم قائم على أساس المصلحة العامة والنظم الثابتة ، ومشرب بروح من الوطنية الصادقة . ذلك لأن التعاون والتفاهم والشعور بالمصلحة العامة شروط أساسية لأمة ترغب فى أن تحكم نفسها حرة ، وأمتن أساس يعتمد عليه النظام الديمقراطى أن يكون منبعثاً من النفوس مرضياً عنه من الجميع ، فيتضافر الكل على تثبيت دعائمه بروح صادقة وقلوب سليمة .

ونشعر ونحن نسطر هذه العبارات أنها ليست جديدة ، بل امتلأت بها أعمدة الجرائد السيارة ، ولا يزال يرددها الكتاب والخطباء حتى أبعد الناس عن التمسك بها والسير على مقتضاها . غير أنه ليس للحقيقة إلاّ وجه واحد ، ولن

يضيرنا هنا أن نردد أموراً سلم الناس بها من قبل ، خصوصاً ونحن نذكرها راجين أن يترتب على ذكرها الآثار الطبيعية اللازمة لها . والمسألة الآن بين أيدينا ، فإن شئنا للحكم الديمقراطى استقراراً بيننا ، فلنعمل على تحقيقه فى أكمل صورة ، ولنؤد كل واجباتنا نحوه . ولئن كان فى الحكم النيابى بعض النقائص ، فإن فى تطبيقه الصالح ما يتلافاها ويغطى عليها — وأين ذلك النظام الحكومى الخالى من العيوب ؟ وما نراه من أخطاء فى البلاد الأخرى كفرنسا وغيرها نعتقد أنه ليس من الإنصاف أن نعزوه إلى الحكم النيابى وحده ، فالأفراد أنفسهم مسؤولون أيضاً عن أخطائهم سواء أكانوا خاضعين لحكومة استبدادية أو ديمقراطية ؛ وكل ما فى الأمر أن هناك غلطة سياسية أو إدارية تتضخم فى بلد وتتضاءل فى آخر ، تبعاً للظروف الاجتماعية والأخلاقية والثقافية المختلفة . فرب حادثة صغيرة تهز قطراً بأسره ، فى حين أن حادثة أخرى أخطر منها لا تترك أثراً يمتد به فى قطر آخر . ومما يؤسف له أن رأينا العام لم ينضج النضج الكامل بحيث يستطيع أن يوازن بين الأخطاء المختلفة ويحكم على كل منها الحكم الدقيق . وكأنى بنا أميل إلى الإفراط أو التفريط والميل نحو جانب دون آخر ، فلأمر ما نبالغ فى غلطة حكومية أو إدارية معينة بحيث نجعل منها سبب سخط ونقمة ، مع أنها فى الواقع ليست خطيرة بهذه الدرجة ؛ وفى حين آخر نغفل الأخطاء الجسام ولا نعيرها أى اهتمام ، بل ربما حاولنا الدفاع عنها وبحثنا عن نواحى خير فيها ولو موهومة . ويخيل إلينا أن للتعصب الحزبى دخلاً كبيراً فى هذا الاضطراب فى الحكم والتذبذب فى الآراء

لذلك علقنا الأهمية الكبرى على الشئون السياسية والإدارية ، وهى فى مصر الأساس الأول للنشاط القومى والعنصر الفعال فى تقدم الأمة أو ركودها . ولن يفوتنا أن نذكر ظاهرة حسنة : فإن تلك السنوات الطويلة التى قضيناها فى ركود وفشل أصاب السياسة الداخلية قد تركت أثرها من التعب والاشمئزاز فى قلوب الناس ؛ ثم إن المصريين بعد أن حصلوا على استقلالهم التام تفرغوا إلى شئونهم الداخلية . ويلوح لنا أن روحاً جديدة أخذت تبدو فى أفق السياسة ؛ فهناك نية صادقة ورغبة أكيدة فى تطهير الحياة العامة على ضوء سياسة إنشائية نزيهة ، خصوصاً وقد ظهر بجلاء خطورة الموقف المصرى فى الخارج والداخل إلى درجة لا يمكن تجاهلها . وهذا الاتجاه الجديد إنما كان نتيجة شعور عميق فى باطن الأمة بالنقص والضعف ؛ ولم يرتفع صوت هذا الشعور حتى الآن إلا عند بعض المثقفين ، ولم يتردد صداه إلا فى طبقات الشعب البائسة . وأملنا كبير فى أننا لم نخدع فى هذا بعلامات كاذبة وآمال باطلة . ولعلنا نرى التعاون بين جميع من يرون ضرورة الإصلاح فى أحوالنا الحاضرة يقوّى تلك الروح الجديدة وينشرها ، فتتم أساليب السياسة وتنهج بها منهاجاً صالحاً

ولكن إذا لم نسر فى طريق تقدم مطرد تدل الدلائل على أننا قد بدأناه منذ حين ، وإذا اتضح أن هذه الروح الجديدة ينقصها من القوة والتأثير ما يمكّن من إصلاح الحال التى عمّت شئون السياسة والإدارة ، فإنا نخشى كل الخشية أن تعدو عوامل الفناء على نظام لمّا ننعم به ونجن ثمراته كلها . والسنوات القليلة القادمة كفيلة وحدها بالحكم على هذه التجربة ؛ فإن استفدنا حقًّا من الماضى

وأحوال الأمم الديمقراطية القديمة كنا جديرين بحكم ديمقراطى سعيد ؛ وإلا فإنا مهددون بنظم أخرى لا نستطيع أن نحددها بالدقة الآن . وكل ما يمكننا أن نقوله هو أن العالم هبت عليه عاصفة دكتاتورية لا يبعد أن يمتد أثرها إلى أوسع مما نتوقع ؛ وفى هذه العاصفة نفسها سلاح يعتمد عليه خصوم الحكم النيابى فى مختلف البلاد. وإذا كان هناك أشخاص يجدر بهم أن يضعوا هذه الأخطار نصب أعينهم، فنظن أن أنصار الديمقراطية هم أول من يلزمهم أن يتمثلوها شاخصة أمامهم دائماً . ومن العيب كل العيب أن تتم كارثة نظام ما على أيدى أنصاره والمدافعين عنه

وأصبح الناس يشعرون تماماً بأن التجربة الحالية ذات أثر حاسم فى تاريخ مصر الحديثة ، ويدركون كل الإدراك أن السعى فى نجاح هذه التجربة يستلزم مجهوداً عظيماً ونشاطاً متواصلاً فى جميع ميادين حياتنا القومية . ويجب ألاّ يخفى على المصريين أجمعين ، وعلى الموسرين والمثقفين منهم بوجه خاص ، ما تتطلبه الظروف الحاضرة من تضحيات وتسامح ، وإلّا تعرضنا جميعاً إلى فقد تلك المزايا الغالية التى جعلتنا أمة تفخر بكيانها القومى وحريتها واستقلالها . والشرط الأول للوصول إلى غاياتنا الوطنية هو ولا شك أن تتحقق الاستقامة والاستقرار فى شئوننا السياسية والإدارية ، وأن تدعم النظم الديمقراطية على أساس جديد ودعائم ثابتة . وتضمنت الوثائق الرسمية التى صحبت تأليف الوزارة الحالية[1] عبارات هامة فى هذا المعنى ، فقد جاء فى الأمر الملكى الصادر إلى رئيس مجلس الوزراء : « إن مصر ذات المجد التليد على باب عهد جديد، فعلى هذه الوزارة عبء

(١) الوزارة الائتلافية التى تم تشكيلها فى ٢٤ يونية سنة ١٩٣٨ برآسة محمد محمود باشا واشتراك حزب الوفد السعدى

المسؤولية لتحقيق أمانيها فى هذا العهد الجديد ، وإن شعب مصر ليرقب قيام وزارتكم بهذا الواجب العظيم بحكمة ونزاهة ... وفى هذه الأيام التى تتنافس فيها الأمم أود أن نعمل هنا بهدوء وسكينة لنضرب مثلاً عالياً للحياة السلمية الطيبة . وفى علاقاتنا الدولية أودّ أن نذكر دائماً أننا بفطرتنا شعب ديمقراطى ، وأن واجبنا يقتضى التعاون مع الديمقراطيات العظمى فى العالم والمحافظة على العلاقات الودية مع الدول جميعاً » . وجاء فى رد رئيس مجلس الوزراء : « أرجو أن تثق جلالتكم بأنى ومن يقبل معاونتى سنضع كل ما أوتينا من جهد وقدرة رهن أمركم فى سبيل العمل على تقوية دعائم الديمقراطية وحفظ مقوماتها ... ولا أعدو الحقيقة إذا أعلنت أن المصريين جميعاً يأتمون بهدى جلالتكم فى حب السلام واتهاج سبله والسعى لتوطيد أركانه وفى التمسك بالنظم الديمقراطية وتأييدها والعمل على بسط نفوذها وفى الحرص على صفاء العلاقات الدولية وازدياد حسن التفاهم بين الدول » . إن هذه عبارات ذات رنين خاص فى الآذان ، وما ألفنا هذا الحماس وذلك الأسلوب الناطق فى وثائق الدولة الرسمية ؛ وكأن الإرادة السامية التى دوّنتها وأمرت بنشرها كانت تشعر بأن الساعة رهيبة تدعو إلى حركة خارجة عن المألوف ، فأرسلت هذه الكلمات السامية والعهود الجليلة لتؤثر فى نفوس الشعب وتغرس فى قلوبه مبادئ الحرية الصحيحة والاستقلال الكامل . ويكفينا من هذه العهود أنها أسٌّ من أمتن الأسس الديمقراطية ودعامة من أقوى دعائمها ؛ وأملنا كبير فى أن يحقق المستقبل القريب هذه الدعوة الخالصة التى تضافر عليها الجميع .

الباب الثانى

المسائل الاقتصادية والاجتماعية

ليس الغرض من هــذا الباب أن نستعرض جميع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى تواجه الدولة المصرية فى الوقت الحاضر ، إذ أنها تطرأ مباشرة لكل شخص فى دائرة أعماله الخاصة ، وهى واضحة لنا جميعاً بقدر اهتمامنا بالشئون العامة ؛ وإنما غرضنا أن نبحث عن الأسـباب الأساسية التى قضت بظهورها . ولما كانت الحقائق ملموسة الوقائع تسترعى الأنظار ، فلن نخشى تجاهل الناس إياها أو إنكارهم ضرورة الإصلاح الاقتصادى وتوفير لوازم التقدم الاجتماعى ؛ وإنما الخوف كل الخوف أن نعالج هذا علاجاً جزئياً ، وألا ننظر إلى المشاكل الاقتصادية نظرة شاملة تلم أطرافها المختلفة وتأثر كل مشكلة بالأخرى . فالخطر الذى يجب اجتنابه هو الأبحاث الناقصة ، والتدابير المتناقضة ، والإصلاح الجزئى ، والتشريع السريع ؛ فإن عدم التناسق بين مختلف الأبحاث والتدابير فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية هو الذى يعوق تقدم الأمور ويهدد مستقبل البلد إلى درجة كبيرة .

ونلحظ من جهة أخرى أن الأحوال كثيراً ما تحتم على الحكومة القيام بالإصلاح الذى فات أوانه ، وكثيراً ما تلفت نظر الحكام والرأى العام إلى ضرورته لفتاً شديداً ؛ غير أن الوقاية خير من العلاج ، وليس من الحكمة

أن نتجاهل الداء إلى أن يستفحل ، بل يجب العمل على استئصال شأفته عند ظهور أول أعراضه . فالنظر فى المستقبل دعامة السياسة ، وهو الذى يمكّن من تدارك الأخطار قبل تفاقمها ، ومواجهة المسائل الحيوية عن دراية وخبرة بأهمّ تفاصيلها ، وتهيئة الرأى العام لقبول التدابير التى قد تستلزمها الظروف . بيد أن بعد النظر و إعداد العدة للمستقبل ليس أمراً ميسّراً لكل الناس ، خصوصاً وضيق وقت الحكام ، وعدم استعدادهم أحياناً ، وضعف إرادتهم أحياناً أخرى ، وخضوعهم لمؤثرات دولية تخرج عن دائرة تصرفهم الشخصى ، وتعقّد الشئون العامة التى هم بصددها ، كل ذلك يدع التكهن بالمستقبل وتلافى الأخطار قبل وقوعها عسيراً جداً . ولا شك فى أن تناسق التدابير الحكومية واطرادها مما يقربها إلى الصواب و يمنحها وحدة لازمة لسياسة الدولة .

ومع ذلك فالمستقبل قطعة من الحاضر ، والمشاكل التى ستطرأ على البلد بعد مضى زمن تلوح لنا الآن وكأنها فى حيز الوجود ، والعوامل التى سوف تتجمّع وتتعقّد فى أزمات المستقبل نجدها اليوم متفرّقة فى الظروف الراهنة ؛ وليس من المستحيل أن يصوّر المرء ما سيحدث غداً فى جلاء ووضوح ، وأن يقدّر اتجاه التطور الاقتصادى والاجتماعى ، حتى يتمكن من استنتاج الأخطار التى تجب الوقاية منها والعناصر التى يحسن تشجيعها وتقويتها . وبالطبع ينبغى أن نحذر المبالغة ، فنتجنّب التخمينات البعيدة التى قد لا يحققها المستقبل ، والاحتياط الطويل الذى قد تبطله الظروف ، والغايات الطموحة التى لا تتفق ومرافقنا الضيقة . ولكن مع مراعاة هذا التحفظ يجب أن نستسلم لبداهة الوقائع ، ونقتنع بأن عدم الوحدة والتواصل فى السياسة، وعدم النظر فى العواقب يضعان المستقبل

الوطنى فى خطر جسيم . ومنـــذ أول هذا القرن خطت مصر بعض الخطوات فى شؤونها الاقتصادية والاجتماعية ، وإن كانت لا تذكر بجانب ما كان يجب عليها أن تقوم به ؛ فإن العالم بوجه عام و بلاد الشرق الأدنى على الأخص تقدمت تقدماً سريعاً فى حين أننا تأخرنا كثيراً بالنسبة إلى الأمم الأخرى .

فالآن تواجهنا حقائق واضحة يلزمنا أن نستخلص منها غايات عملية ، ونعزم على تنفيذ السياسة المؤدية إلى تحقيقها قبل أن تسبقنا التطورات السريعة ، فنعجز عن علاجها بعد فوات الفرصة . ولا يتحقق النجاح لأية سياسة إن لم تتسع دائرة أبحاثها وتلمّ بكل الظروف الاقتصادية والاجتماعية . وأول احتياط للمستقبل هو معرفة أحوال الماضى والحاضر حتى نستنتج من تطورها ما تجىء به السنوات القادمة . ولا يعنينا أن نرجع إلى أكثر من ربع قرن لجمع معلوماتنا ، أولاً لأن الإحصاءات اللازمة لم تبدأ فى الغالب قبل أوائل القرن الحاضر (فيما عدا الإحصاءات الخاصة بحركة السكان ومساحة الأراضى الزراعية وزراعة القطن التى ترجع إلى ما قبل ذلك) ؛ ثانياً لأن المعلومات المحفوظة فى تلك الفترة من الزمن تقضى حاجتنا تماماً ، إذ يمكن على ضوئها معرفة الاتجاه الذى سوف يسير فيه التطور الاقتصادى والاجتماعى فى الخمسة والعشرين عاماً القادمة ، وهى المدة التى اقتصرنا عليها فى هذا البحث ، كى نستطيع أن نقدّر مدى التقدم الذى يجوز لنا التطلع إليه فى تلك المدة ، ونرسم الخطط العامة والتدابير العملية التى تحقق الوصول إليه . ويشترط فى هذه الخطط أن تكون واسعة حتى يمكن الرجوع إليها فى جميع مشاكل اليوم والغد ، وسهلة الفهم حتى يدركها الرأى العام ويقتنع بصحتها وضرورة العمل على مقتضاها

وأهمّ ما ننظر إليه فى بدء الأمر هو التطور الخاص بحركة السكان فى القطر المصرى ، ذلك لأنه أساس كل بحث فى المسائل الاقتصادية والاجتماعية ، إذ أن جميع المعلومات الأخرى الخاصة بالمرافق الاقتصادية لا معنى لها إن لم تُقارن بعدد الذين يشتركون فى استغلالها واستهلاك إنتاجها . ولا فائدة من الرجوع إلى ما قبل سنة ١٨٩٧ لدرس الأحوال الخاصة بحركة السكان ، إذ أن التعداد لم يبلغ درجة من الإتقان قبل ذلك التاريخ :

السنة (١)	عـــدد السكان	معدّل الزيادة السنوية فى الألف لعشر سنوات
١٨٩٧	٩ ٧٣٤ ٤٠٥	
١٩٠٧	١١ ٢٨٧ ٣٥٩	١٢و١٥
١٩١٧	١٢ ٧٥٠ ٩١٨	١٢و٢٧
١٩٢٧	١٤ ٢١٧ ٨٦٤	١٠و٩٧
١٩٣٧	١٥ ٩٠٤ ٥٢٥	١٠و٦٠

(١) كانت التقديرات لعدد السكان فى القطر المصرى في مختلف العصور على ما يأتى :

فى القرن الرابع عشر قبل الميلاد ، فى عهد رمسيس الثاني	من ٥ إلى ٧ ملايين
فى القرن الأول بعد الميلاد ، فى بدء العصر الرومانى	٨ ملايين (غير العبيد)
فى القرن التاسع بعد الميلاد ، فى عهد الخلفاء العباسيين	من ٥ إلى ٦ ملايين
فى سنة ١٨٠٠ (مقدر فى عهد الحملة الفرنسية)	٢ ٤٦٠ ٢٠٠
فى سنة ١٨٢١ (مقدر حسب كشف المموّلين)	٢ ٥٣٦ ٤٠٠
فى سنة ١٨٤٦ (مقدر حسب تعداد المساكن)	٤ ٤٧٦ ٤٤٠
فى سنة ١٨٧٤ (حسب التعداد)	٥ ٢٥٠ ٠٠٠
فى سنة ١٨٨٢ (حسب التعداد)	٦ ٨٠٤ ٠٢١

وقد بلغت مصر فى أوائل القرن الماضى المستوى الأدنى فى تاريخها ، وترجع الزيادة العظيمة فى عدد سكانها منذ ذلك الزمن إلى استقرار النظام الحكومى ، وزيادة المساحة المزروعة وتحسين أحوال الزراعة ، وتقدم الصحة العامة .

ويتبين من هذا الجدول أن سكان القطر المصرى زادوا بمقدار ستة وستين فى المائة ، أو الثلثين تقريباً ، من ١٨٩٧ إلى ١٩٣٧ ؛ وبرغم ما حدث من هبوط فى معدل الزيادة السنوية لا يزال الازدياد سريعاً مثل الذى يحدث فى أغلب الشعوب ذات المستوى المنخفض فى معيشتها[1] . أمّا فى المستقبل فإنّا نستطيع — على ضوء النسبة السابقة مع ملاحظة قلة المواليد تحت تأثير ظروفنا الحاضرة ونقص الوفيات على أثر الوقاية الصحية وتقدم أسباب العلاج — أن نتوقع أن عدد السكان سيصبح فى سنة ١٩٥٧ ، أى بعد مضى أقلّ من عشرين سنة ، ما يقرب من عشرين مليوناً (والتقدير الإحصائى المضبوط هو ١٩٩٠٠٠٠٠ ، وواضح أن هذا التقدير غير مبالغ فيه مطلقاً ، بل بالعكس كان عدد السكان المبيَّن فى التعداد كل عشر سنوات أكبر دائماً من عددهم حسب التقديرات الإحصائية السابقة) . وقبل أن ننظر فى مستوى المعيشة لدى الستة عشر مليوناً من المصريين الموجودين فى الوقت الحاضر ، ينبغى لنا أن نأخذ فكرة واضحة عن مرافقنا الزراعية وهى أساس حياتنا الاقتصادية ؛ أمّا الصناعة فليس لها أثر يذكر فى تطور السنوات الماضية إذ أنها حديثة العهد فى مصر ، ولذا تؤجّل النظر فيها إلى الباب القادم

الثروة الزراعية

تتوقف الثروة الزراعية ، أى جملة المحصول الزراعى الذى يمكن إنتاجه

(١) كان معدل الزيادة السنوية فى الألف للمدة بين ١٩٣١ و ١٩٣٥ : ٨و٠ فى فرنسا ، و ٣و٣ فى انجلترا ، و ٧و٩ فى إيطاليا ، و ٧و١٢ فى رومانيا

فى القطر المصرى ، على عاملين هما المساحة المزروعة ومتوسط الإنتاج ؛ ويلاحظ أن العامل الثانى لا يقل أهمية عن الأول إن لم يزد عليه ، ذلك لأن تحسين متوسط الإنتاج يزيد جملة المحصول فى مساحة معينة ، فهو أشبه ما يكون بزيادة فى تلك المساحة ؛ وكذلك هبوط متوسط الإنتاج يقلل جملة المحصول فى مساحة ما ، فكأنه نقص فيها . ويترتب على هذا أنّا إذا استطعنا أن نزيد مساحة الأرض القابلة للزراعة مع هبوط متوسط الإنتاج ، فلن يقدمنا هـذا كثيراً ، لأن نقص الغلة الناتجة يلغى أثر زيادة المساحة المزروعة إلى حد ما

١ — المساحة المزروعة

إن القطر المصرى من الأقطار الواسعة ، إذ يبلغ أكثر من مليون كيلو متر مربع ، غير أن تلك المساحة العظيمة صحراوية بنسبة سبع وتسعين فى المائة ؛ فلا تبلغ مساحة الأراضى المزروعة والمسكونة إلا نحو خمسة وثلاثين ألف كيلو متر مربع ، المزروع منها نحو ٥٣٣٥١٣٠ فداناً فى سـنة ١٩٣٦ ، وكلها تروى رياً صيفياً إلا نحو مليون لا يزال يتبع نظام الرى بالحياض . ويجب أن نميّز بين مساحة الأراضى الزراعية ومساحة جملة الزراعات لأن الرى الصيفى يمكّن من زراعة أكثر من محصول واحد كل عام فى مساحة معينة ، فيترتب على هذا أن المساحة الإجمالية للزراعات فى مدة سنة واحدة (وتسمى بالانجليزية « مساحة المحصول ») تفوق مساحة الأراضى المزروعة . ويتضح من هذا أن مساحة جملة الزراعات تعطى فكرة أصح عن المساحة المزروعة من تلك العبارة الشائعة : « مساحة الأراضى الزراعية » ، ولذلك كنا كلما تحدثنا عن المساحة المزروعة فى القطر

أشرنا بهذا التعبير إلى مساحة جملة الزراعات .

وفى سنة ١٩٣٦ بلغت المساحة المزروعة ٠٦٨ ١٠١ ٨ من الفدادين ، وبمقارنة هذا الرقم بعدد السكان يتضح أن متوسط مساحة الفرد كان فى تلك السنة نصف فدان تقريباً [١] . وبالرجوع إلى التطور الماضى يتضح أن حركة الزيادة فى المساحة المزروعة كانت دائماً أقل سرعة من حركة الزيادة فى عدد السكان ؛ ويعطى الجدول الآتى فكرة عن هذا التطور ، وقد حسبنا المتوسط لخمس سنوات بدلا من الأرقام السنوية كى تصبح النتيجة مستقلة عن فوارق المساحة من سنة إلى أخرى :

المـــدة	عـدد السكان	المساحة المزروعه (بالفدان)	المتوسط الفردى
١٨٩٦ — ١٩٠٠	٩ ٨٦٠ ٩٠٥	٦ ٨٧١ ٦٩٦	٦٩و٠
١٩١١ — ١٩١٥	١٢ ١٤٥ ٢٠٠	٧ ٦٤٦ ٧٠٥	٦٢و٠
١٩٣١ — ١٩٣٥	١٥ ٢٦٠ ٢٠٠	٨ ٥٣٩ ٣٠٦	٥٤و٠

فنرى أن المساحة المزروعة زادت بين مدتى ١٨٩٦ — ١٩٠٠ و ١٩٣١ — ١٩٣٥ بنسبة ٢٥ ٪ ، فى حين أن عدد السكان زاد فى تلك الفترة بنسبة ٥٥ ٪ ؛ فنشأ

(١) يبلغ تكاثف السكان فى مصر فى المتوسط ٣٢٠ شخص فى الكيلومتر المربع ؛ وقد وضعنا هذا التقدير فى صورة تجعله قابلا للمقارنة بالحالة الموجودة فى البلاد الأخرى التى لا تعرف أكثر من زراعة واحدة فى السنة ؛ فحسبت مساحة جملة الزراعات وأضيفت إليها مساحة الأراضى المسكونة غير المزروعة من مدن وقرى وطرق وترع وغيرها من المنافع العمومية ، فكان المجموع قريباً من خمسين ألف كيلومتر مربع

ومصر أشد ازدحاماً بالسكان من ألمانيا وانجلترا وبلجيكا ، مع العلم بأن تلك البلاد من أعرق البلاد الصناعية فى العالم فى حين أن مصر ما زالت الزراعة فيها منبع ثروتها الوحيد تقريبا . وتكاثف السكان فى وادى النيل أكثر منه فى جميع الأقطار بما فيها الصين واليابان

عن ذلك التفاوت بين النسبتين أنه منذ أواخر القرن الماضى نقصت حصة كل فرد من السكان فى المساحة المزروعة بمقدار ٢٧ ٪ ، أو بعبارة أخرى نقصت المساحة المزروعة بالنسبة إلى عدد السكان بمقدار الربع تقريباً فى مدة أربعين عاماً.

فاذا استمر التطور فى هذا السير ، أى إذا دامت حركة الزيادة فى المساحة المزروعة فى نفس السير الذى تقدمت عليه فى الماضى ، ترتب على ذلك أن النسبة بين المساحة المزروعة وعدد السكان ستهبط كثيراً عما هى عليه الآن ، فتنقص حصة كل فرد من الثروة الزراعية . وعلى هذا يجب البحث عما إذا كان فى الإمكان زيادة المساحة القابلة للزراعة فى المدة المقبلة بمقدار يوازى زيادة السكان فى تلك المدة

أما فيما يتعلق بالحد الأقصى الممكن الوصول إليه فى زيادة الأراضى الزراعية فى القطر المصرى فمن السهل تعيينه بالدقة ؛ ذلك لأنه يتوقف على عاملين معروفين هما كمية المياه التى يمكن خزنها لاستعمالها وقت جفاف النيل من جهة ، وارتفاع الأراضى الصحراوية والرملية التى تحيط بوادى النيل ارتفاعاً يمنع ريها وإصلاحها من جهة أخرى ؛ والمساحة المحدّدة على هذين المبدأين هى ٧ ١٠٠ ٠٠٠ فداناً ، فتصبح مساحة جملة الزراعات ما يقرب من أحد عشر مليوناً ونصفاً من الفدادين ، والظاهر أن هذا الرقم عبارة عن غاية ما يمكن أن نأمله على أساس المعارف العلمية والفنية الحاضرة . وليس الوصول إلى هذه الغاية بأمر هيّن ، بل يتوقف على مشروعات عظيمة فى السودان ومصر ؛ من بينها بناء خزانات جديدة بالقرب من منابع النيل ، وتطهير مجرى النيل فى منطقة السدود ،

وتقوية القناطر فى القطر المصرى ، وتجفيف جزء من بحيرات شمال الدلتا وإصلاحه ، وتحويل أراضى الحياض الباقية إلى نظام الرى الصيفى ، وتوسيع نظام الصرف . ولم تقدر بالضبط النفقات اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات ؛ غير أن من الواضح أنها ستكون عبئاً ثقيلاً جداً على ميزانية الدولة ومرافق الأمة . ومما يظهر خطورة الحال أنّا إذا أردنا أن نحتفظ بمجرد النسبة الراهنة بين عدد السكان والمساحة المزروعة يجب أن نصل إلى ذلك الحد الأقصى فى استغلال أرضنا سنة ١٩٦٠ أو ١٩٦٥ ، فى حين أن بعض الاخصائيين يرى أنه يصعب الوصول إليه قبل أواخر هذا القرن .

٢ — متوسط الإنتاج

رأينا أن النسبة بين المساحة المزروعة وعدد السكان هبطت بمقدار الربع فى الأربعين سنة الماضية ، وقد كان يمكن أن يمثل هذا الهبوط صورة صادقة لدرجة النقص فى الثروة الزراعية لو بقي متوسط الانتاج بدون تغيير خلال هذه المدة . ولكنّا نرى فيما يلى أن متوسط الانتاج نقص من بعض النواحى ، وإذاً فان هناك عاملاً آخر يساعد مع الأسف على عدم اطراد نمو الإنتاج الزراعى اطراداً يتناسب مع زيادة السكان ؛ وفى هذا ما يزيد الحالة سوءاً ويدفعنا أكثر من ذى قبل على أن نفكر فى أمر إنتاجنا الزراعى فيما يتعلق بالمستقبل قدر تفكيرنا فيه فيما يتصل بالحاضر .

ونرى هبوط متوسط الانتاج من نواح مختلفة : (أولا) هبوط متوسط إنتاج

القطن[١] كثيراً فى مدة الأربعين عاماً الماضية ، والظاهر أن معظم هـذا الهبوط يرجع إلى زيادة الإصابة من مختلف الحشرات التى تضر بمحصول القطن . وقد أسفرت الجهود التى بذلت للوقاية من آفاته عن نتيجة مرضية فى السنوات الأخيرة إذ قرب متوسط إنتاجه مما كان عليه قبل سنة ١٩٠٠ . (ثانياً) هبوط متوسط الإنتاج الزراعى بوجه عام فى بعض المناطق ، لأن أسباب التلف فى الأراضى الزراعية تعمل بشدة فى تلك المناطق أكثر منها فى مناطق أخرى . (ثالثاً) أن هناك عوامل أخرى كان ينتظر منها أن تؤدى إلى تحسين كبير فى الإنتاج ولم تحقق هذه الغاية ؛ فلا نستطيع أن نقدر تماماً أثر عدم الزيادة فى متوسط الإنتاج على العموم وهبوطه لبعض الزراعات وفى بعض المناطق إلا إذا نظرنا إلى هذه العوامل التى من بينها التقدم المحسوس فى طرق الفلاحة منذ صدر هذا القرن ، وانتخاب الأصناف والبذور انتخاباً علمياً ، وزيادة استعمال السماد. والنقطة

(١) كان متوسط إنتاج القطن لكل خمس سنوات منذ أربعين عاماً على ما يأتى :

السنوات	المتوسط	
١٨٩٥ — ١٩٠٠	٥و٤٧	
١٩٠٠ — ١٩٠٥	٤و٦٧	
١٩٠٥ — ١٩١٠	٤و٠٣	
١٩١٠ — ١٩١٥	٤و٢٧	قنطار
١٩١٥ — ١٩٢٠	٣و٥٨	فى الفدان
١٩٢٠ — ١٩٢٥	٣و٦٧	
١٩٢٥ — ١٩٣٠	٤و٣٤	
١٩٣٠ — ١٩٣٥	٤و٢٦	

وتحسن متوسط الانتاج فى السنتين الأخيرتين إذ بلغ ٥و٣١ قنطار فى الفدان سنة ١٩٣٦ و ٥و٥٧ سنة ١٩٣٧ ، ولا يمكن أن نعرف ما إذا كان هذا التحسن سيستمر فيرتفع المتوسط لمدة السنوات الخمس التى نجتازها الآن .

الأخيرة خاصة تمكننا من تقدير درجة الهبوط فى إنتاج الأراضى الزراعية . ومن المفيد أن نقارن بين مصر وبعض البلاد الأخرى فى إنتاج الغلال واستعمال السماد فى الوقت الحاضر :

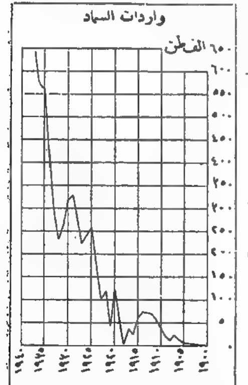
متوسط السنوات الخمس ١٩٣١ — ١٩٣٥

البـــلد	السماد (١) (كيلوجرام فى الفدان)	الانتاج (أردب فى الفدان)
رومانيا	٠و٠٤	٢و٦٠
هنغاريا	٠و٢٥	٣و٨٣
إيطاليـا	٥و٠٤	٤و٢٥
فرنســا	٨و١٤	٤و١٢
الدانمارك	١٤و٧٧	٧و٤٤
ألمانيا	٢٠و٣٧	٥و٣٧
بلجيكا	٣٢و٨٤	٧و٢٣
هولاندا	٣٨و٠٩	٦و٨٨
مصر (١٩٣٣ — ١٩٣٧)	٥٩و٨١	٥,٧٣

فيتبين من هذا الجدول أن إنتاج الغلال فى مصر مقروناً إلى البلاد الأخرى يُعد متوسطاً ، فإنه يفوق الإنتاج الفرنسى والايطالى ولا يقل إلا عن بعض البلاد الصغيرة التى تسلك سبيل الزراعة الكثيفة . هذا إذا نظرنا إلى متوسط الإنتاج فقط ، ولكنّا إذا قدرنا تكاليف الزراعة فى مصر وخصوصاً ما يُنفَق كل سنة فى السماد ، يبدو إنتاج الأراضى المصرية ضعيفاً جداً بالنظر إلى ما عرِف عنها من خصب ؛ فإن متوسط استعمال السماد لكل فدان مزروع أعلى بكثير فى مصر

(١) متوسط الاستعمال لجميع الزراعات . ويلاحظ أن الرقم فيما يختص بالقطر المصرى يبين السماد المستورد من الخارج فقط ، فكان يجب أن يضاف إليه المستعمل من الأسمدة الناتجة فى مصر وهى النسفات وسماد المواشى (السباخ البلدى) والسماد المستخرج من أكوام المدن الأثرية ، إلا أنه تعذر تقديره على وجه يقرب من الحقيقة

منه فى أى بلد آخر فى العالم ، وهو بعيد عن أى تناسب مع الإنتاج . أما أسباب هذا الإفراط الجلى فى استعمال السماد فيرجع بعضها ، على ما يخيل إلينا ، إلى جهل المزارعين أو إهمالهم ، وقلة السماد البلدى الموجود لديهم ، وكثرة إعلان تجار السماد لترويج بضاعتهم ؛ هـذا من جهة ، ومن جهة أخرى يبدو لنا أن السبب الأساسى هو التلف المستمر الذى أصاب التربة المصرية منذ ثلاثين عاماً أو أكثر . والدليل على هذا أننا نستعمل الآن متوسط ٥٩ كيلوجراماً من السماد الكيماوى لكل فدان مزروع ، فى حين أنّا فى سنة ١٩٠٢ لم نستعمل منه إلا متوسط ١و٠ كيلوجرام (وهى كمية يمكن إهمالها مطلقاً) بينما كان متوسط إنتاج الغلال فى تلك السنة كما هو فى الوقت الحاضر ، وكان إنتاج القطن أحسن بكثير مما كان عليه فى السنوات الأخيرة .



وهـذه حال تستلفت النظر وتستحق عناية كبرى ، فالسماد الكيماوى يمثل نسبة متزايدة فى الواردات السـنوية إذ بلغ ٥و٨٪ من جملة الوارد فى سنتى ١٩٣٦ و١٩٣٧ . وكان الوارد منه فى سنة ١٩٠٢ لا يزيد على ألفى طن ، فبلغ فى سنة ١٩٣٦ ما يقرب من ستمائة ألف طن وقيمته أكثر من مليونين ونصف مليون جنيه ؛ وفى سـنة ١٩٣٧ استمرت واردات السماد فى الزيادة فبلغت ٦٤١٨٣٨ طن.

وقيمتها ثلاثة ملايين وثلث مليون من الجنيهات . ولا نرى فى الواقع مانعاً يحول دون زيادة استعمال السماد إلا عدم المقدرة على دفع ثمنه ؛ وفى ثلاث السنوات الأخيرة صرف المزارعون المصريون أكثر من ثمانية ملايين من الجنيهات فى محاولة تعويض التلف المستمر فى الأراضى الزراعية؛ ولا يسعنا إلا أن نأسف على إنفاق هذه المبالغ الطائلة فى هـذا الباب ، وكان فى مقدورنا أن نوجهها إلى مشروعات ترمى إلى إصلاح الأراضى وتوفير أسباب الصرف فيها ؛ فإن خصب التربة المصرية المعروف من قديم الزمن كاد يصبح أثراً بعد عين ، ووصفا يتصل بالماضى أكثر من اتصاله بالحاضر .

أما أسباب هذا التلف فيلوح لنا أنها فى الغالب نتائج مباشرة أو غير مباشرة لتعميم الرى الصيفى ؛ غير أنه يجب أن نميز هنا بين النتائج اللازمة التى لا يمكن التخلص منها ، والنتائج التى لم تحتمها طبيعة الأحوال، بل ترجع إلى قلة الاحتياط والنظر فى العواقب . فإن إنهاك الأراضى الزراعية هو من نتائج الرى الصيفى التىلا بد منها فى بلادنا ، أولا ، لأن إلغاء الحياض يحرم الأرض من الغرين الذى كانت تتركه فيها كل عام مياه الفيضان ؛ وليست مياه الترع مشبعة بالغرين مثل هـذه المياه فلا تترك فى الحقول وقت الرى إلا كمية ضئيلة منه . هذا إلى أن الجو المصرى يسمح بالزراعة طوال السنة ، فأصبحت الأرض ولا تكاد تخلو من الزراعة فى أى وقت ، بل تحرث وتزرع بعد الجنى مباشرة ، فى حين أنها كانت فى نظام الحياض تبور طوال فصل الصيف فتنكشف لأشعة الشمس المحيية

وتستعد للانتفاع براسب الفيضان[١]، الذى يضيع الآن بلا فائدة فى البحر . ولكن هذا التأثير الضار ولاشك لا يمكن إزالته ، ومن جهة أخرى فان تعميم الرى الدائم هو الذى يعمل على زيادة المساحة المزروعة . ولا ننس أن زيادة هذه المساحة أصبحت ضرورة حيوية بالنظر لازدحام السكان

وإلى جانب هذا الأثر الطبيعى لطريقة الرى الدائم آثار أخرى أكثر خطراً منه، وترجع فى معظمها إلى عدم العناية الكافية بتصريف المياه عن الأراضى الزراعية ، مما يؤدى إلى رفع منسوب المياه الأرضية (ونشير هنا إلى طبقة المياه القريبة من سطح الأرض ، لا الطبقة العميقة التى سميت بالنيل الأسفل) الناشئة عن مياه الرى والرشح . وفيما يختص بمياه الرى فإن أشعة الشمس تبخر جزءا منها وقت رى الحقول ؛ أما الجزء الآخر إن لم يصرف بعد استعماله يتسرب فى باطن الأرض ويعمل على رفع منسوب المياه الجوفية . وتنشأ مياه الرشح من ارتفاع منسوب الماء فى الترع فوق سطح الأرض ، الأمر الذى لا بد منه فى الرى بالجاذبية (الرى بالراحة) ، فتبقى تلك الترع وخصوصاً الرئيسية منها ملأى مددا طويلة فترشح المياه منها، وتعمل أيضاً على رفع منسوب الطبقة الأرضية . ونظام الصرف عبارة عن مجموعة من المصارف الصغيرة والمتوسطة الموصلة إلى المصارف الرئيسية ، وكلها محفورة إلى عمق بعيد عن سطح الأرض حتى تنصرف فيها مياه الرى وتتصفى فيها مياه الرشح ، فتبقى الطبقة الأرضية فى منسوب لا يضر الزراعة . وإذا انخفض منسوب الماء فى منتهى المصارف الرئيسية عن منسوب

(١) يجدر بالذكر أن نشير إلى أن السماد الكيماوى غير مستعمل على الاطلاق فى أراضى الحياض ، إلا المروى منها ريا صيفيا بواسطة آلات رافعة ، ففى هذه الحال يستعمل فيها السماد الكيماوى أسوة باستعماله فى سائر القطر .

البحيرة أو البحر المراد تصريفه فيها ، وجب رفعه بالطلمبات كى يمكن صبه . ونستطيع أن نشبه دورة الماء فى نظام الرى والصرف بدورة الدم فى جسم الانسان، فنرى الشرايين الكبيرة والصغيرة تحمل الدم الأحمر إلى جميع أجزاء الجسم ، وتقابلها تمام المقابلة الأوردة الصغيرة والكبيرة التى تصفى الدم بعد استعماله وتصرفه إلى الرئة .

فكان يجب أن تدرس مشروعات الصرف وتنفذ مع مشروعات الرى المقابلة لها، إلا أنها تأخرت عنها فى مصر منذ خمسين عاماً ؛ ولا شك فى أن لهذا الإهمال الأثر الأعظم فى تلف الأراضى الزراعية وزيادة تكاليف الزراعة . والقاعدة المتفق عليها هى أن منسوب المياه الجوفية يجب على أى حال ألا يقرب من سطح الأرض أكثر من متر ونصف أو متر وربع ؛ فاذا ارتفع عن هذا العمق أصبح مضراً بالزراعة لجملة أسباب : أولاً، لأن هذه المياه تمنع نمو النبات متى اتصلت بعروقه ، وثانياً لأنها تحمل أملاحاً ضارة تتركها فى الأرض أثناء تبخرها بالقرب من السطح ، وثالثاً لأنها تعمل على إيجاد رطوبة مستمرة فى الأرض ، تلك الرطوبة التى هى الوسط الملائم لانتشار الحشرات المتلفة للنبات والطفيليات الضارة بالإنسان . وقد كثرت الأمثلة الدالة على هذه الأضرار واشتهرت بحيث لا نرانا فى حاجة للتدليل عليها أو تقديم بعض جداول وأرقام تؤيدها ؛ فان أثر الترع ذات المنسوب العالى ظهر جلياً منذ خمسين عاماً بعد إنشاء ترعة الإسماعيلية التى يعلو فيها منسوب الماء على أراضى وادى الطميلات بين الزقازيق والإسماعيلية علواً يتراوح بين مترين ونصف وثلاثة أمتار ؛ فرشحت المياه فى أراضى الوادى وارتفع

منسوب المياه الأرضية وقربت الأملاح من سطح الأرض ؛ ولعدم توفّر أسباب الصرف نقصت المساحة المزروعة فى تلك المنطقة بمقدار ٤٥ ٪ فى قليل من الزمن، ولم تصل حتى الآن إلى ما كانت عليه قبل إنشاء ترعة الإسماعيلية برغم الجهود التى بذلت فيما بعد . وكذلك كانت أطيان المنوفية معتبرة من أجود أطيان القطر ، فأصبحت فى الوقت الحاضر تُعد ضعيفة بالنسبة إلى أطيان مديريات أخرى مثل بنى سويف والمنيا ؛ ذلك لأن ارتفاع طبقة المياه الأرضية أحدث تلفاً كبيراً فى خصبها ؛ ومن السهل أن نتتبع هبوط متوسط الإنتاج سنة فأخرى فى الإحصاءات الخاصة بالمنوفية . وكثيراً ما نلحظ فى جميع مناطق القطر أن قشرة الأملاح المبيضّة حلّت محل النبات الأخضر فى جانبى الترع ذات المنسوب العالى . تلك أمثلة للتلف الناشئ عن تعميم الرى الصيفى ما لم يعن بصرف المياه ، وربما كانت ظاهرة وملموسة أكثر من الجداول والإحصاءات الدالة على هبوط متوسط الإنتاج وزيادة استعمال السماد . فإن مصر لم تقف تماماً حتى الآن على الصعوبات الناشئة عن نظام جديد للري أكثر دقة وخطراً من النظام القديم الذى كانت القرون الماضية قد أكملت قواعده وأتقنت تدبيره ؛ ولم يتأخر ذوو الرأى والخبرة منذ نصف قرن عن تنبيه الحكومة إلى خطورة الأمر وضرورة العمل على تداركه ، ولكنها لم تقتنع إلا منذ زمن قريب بأن الرى والصرف لا يجوز فصلهما فى نظام الرى الصيفى ، بل يجب « أن تنفّذ أعمال الصرف من بداية الأمر مع أعمال الرى » كما ورد فى مذكرة وزير المالية عن مشروع الميزانية لسنة ١٩٣٨ — ١٩٣٩

فيتضح من هذا كله أن متوسط الإنتاج الزراعى قد هبط منذ صدر القرن الحالى هبوطاً أكيداً ، غير أنه لا يمكن تحديده لجلة الأراضى فى القطر بأرقام مضبوطة ، إذ أنه يتوقف كما رأينا على عوامل مختلفة ، ولم يظهر بمظهر واحد فى كل منطقة ؛ فيلزم إضافة هذا الهبوط فى متوسط الإنتاج إلى النقص فى المساحة المزروعة كى نأخذ فكرة كاملة عن نقص الثروة الزراعية بالنسبة إلى عدد السكان . والظاهر أنه إذا استمر هذان العاملان فى سيرهما الحالى فلا يمكن أن نأمل مطلقاً تحسين مستوى المعيشة ، بل نتوقع حتماً أن السنوات القادمة ستسفر عن اضطراد النقص الموجود الآن وتضخم النتائج الاجتماعية الخطيرة المترتبة عليه والتى سنبحث عن بعض نواحيها فيما يلى .

مستوى المعيشة

من أهم العناصر فى وصف مستوى المعيشة أن تقدر الثروة النسبية للبلد ، أي بعبارة أخرى أن يحسب متوسط الدخل لكل فرد من السكان ؛ وهى طريقة كثيرة الاستعمال إلا أنها لا تعطى فكرة كاملة عن حال الشعب من ناحية توزيع الثروة بين مختلف طبقاته . وهناك سبب آخر يصرفنا عن الأخذ بها ، وهو أنه يصعب فى الوقت الحاضر تعيين جملة الدخل المصرى الناتج عن الأعمال الاقتصادية المكونة للثروة العامة ، وهى الزراعة أولا ثم الصناعة والتجارة فى نسبة لم يتيسر تقديرها ؛ ويدل تباين التقديرات الصادرة عن ذوى الخبرة الاقتصادية على أن الإحصاءات والمعلومات ليست مستوفاة فى مصر حتى يمكن تقدير الثروة الوطنية ومتوسط الدخل بوجه يقرب من الحقيقة . ثم إن تلك

التقديرات المبنيّة على قيمة المنتجات الزراعية والصناعية لا تعطى فكرة صحيحة عن رخاء السكان، إذ أنها تتغيّر من سنة لأخرى على أثر تقلب أسعار تلك المنتجات فى الأسواق العالمية والمحلية. بيد أنه من البديهى أن ينخفض مستوى المعيشة فى بلد مازالت الزراعة منبع ثروته الوحيد تقريباً، وبلغ تكاثف سكانه فى المتوسط ثلاثمائة وعشرين شخصاً فى الكيلومتر المربع، كما هو الشأن فى مصر[1]، اللهم إلا فى بعض الأسر الغنية ولدى أفراد معدودين من الماليين والصناع والموظفين يقل عددهم عن ١ ٪ من جملة السكان، ولا تذكر ثروتهم فى شيء بالنسبة إلى جماهير الأمة. والواقع أن مصر وصلت إلى درجة خطيرة من عدم التوازن الاقتصادى الناشئ عن ازدحام السكان وزيادتهم المطردة فى حين أن مرافقهم الاقتصادية لم تزد إلا بنسبة ضئيلة.

ويدل البحث فى التطور الاقتصادى المصرى منذ صدر هذا القرن على هبوط مستمر فى مستوى المعيشة بوجه عام ؛ ولم يكن هذا الهبوط إلاّ نتيجة مباشرة لنقص الثروة الزراعية، وكانت إلى عهد قريب مورد البلاد الوحيد، بالنسبة إلى كثرة السكان، الأمر الذى أوضحناه فى الفقرة السابقة. ومن الأفكار السائدة بيننا أن الفلاح والعامل المصرى يتحمّلان التعب والمشقة أكثر من

(١) يصعب فى مصر الحصول على أرقام عددية مفيدة وقابلة للمقارنة عن الأجور والايرادات والميزانيات العائلية فى مختلف الطبقات، وهى معلومات ذات أهمية كبرى فى تتبع التطور الاجتماعى وتدبير السياسة الاقتصادية والمالية ؛ وإنا لنرجو أن يبدأ الأقتصاديون والادارات الحكومية المختصة فى جمع هذه المعلومات، ولا سيما فيما يتعلق بأهل الريف

ونرى خطوة مفيدة نحو هذه الغاية في المشروع الذى عزمت على تنفيذه أخيراً جمعية الدراسات الاجتماعية للقيام ببحث عام فى حال خمسة آلاف عائلة فقيرة « لدراسة مشكلة الفقر فى مصر »

أهالى البلاد الأخرى ، كأن الصبر على البؤس والمرض يحمى الانسان من التأثر بهما ؛ غير أن الحقيقة ليست كذلك ، ولا يمكن مطالبة الأشياء والناس بأكثر من طاقتهم إذا لم تتوفر العناصر الضرورية لنشاطهم الطبيعى . ولا شك فى أن التربة المصرية خصبة وأن الفلاح المصرى حمول صبور ، ولكن الأرض تتلف كما رأينا ، والفلاح يضعف ؛ فما زالت الأعمال الزراعية جارية اليوم كما كانت بالأمس فى مساحة لم تزد إلاّ قليلاً عما كانت عليه فى أوائل القرن الحاضر ، ولكن الأيدى العاملة زادت عن الأمس زيادة كبرى فسترت كثرتها شيئاً من النقص الذى أصاب صفات الشعب الجسمية ، وأثّر بالطبع من وراء ذلك فى صفاته العقلية والأدبية . ويكفينا النظر فى مسألتين هما شئون التغذية ومشكلة الصحة العامة لنوضّح ما نشأ عن تطور العهد السابق من هبوط فى منهج الحياة ؛ وفيما يختص بالعناصر الأخرى التى تشترك فى تعيين مستوى المعيشة ، ومن بينها أحوال السكن ، فانها معروفة لدينا جميعاً ولا داعى لوصفها ؛ أما التعليم والتربية فسنتحدث عنهما من الوجهة السياسية والاقتصادية والقومية فى غير هذا المكان .

١ — النقص فى التغذية

يشترط فى التدبير الغذائى المفيد شرطان : الأول أن يكون كافياً بمعنى اشتماله على مقدار كاف من المواد المنعشة للحرارة الجسمية (الكلورى) التى تكفل نشاطاً طبيعياً للإنسان على حسب المناخ وطريقة المعيشة ونوع العمل ؛ والشرط الثانى أن يكون كاملاً بمعنى اشتماله على نسبة مفيدة من جميع العناصر الضرورية لحياة الجسم وصحته ، لأن زيادة عنصر منها عن اللازم ونقص العناصر الأخرى

مما يؤثر تأثيراً مباشراً فى الحالة الصحية والقدرة على العمل ، وفى مقاومة الأمراض . ومعروف منذ زمن طويل أن أهل مصر مصابون بنقص كبير فى تغذيتهم سواء أكان من حيث الكمية أو الكيفية ؛ فالتدبير الغذائى للسواد الأعظم من الشعب عبارة عن خبز الذرة مصحوباً بشىء من البصل والجبن وكميات ضئيلة من السكر والفاكهة ، فلا يأكل لحماً إلاّ نادراً ولا يشرب لبناً إلاّ عند المرض . هذا فيما يختص بالكمية ؛ أما فيما يتعلق بالكيفية فنلحظ أن الذرة التى هى أساس التغذية عند أهالى الريف من المواد الغذائية غير الكاملة التى تعجز عن تموين الجسم بكافة العناصر اللازمة له ؛ وإلى جانب ذلك لا تكفى قلة استهلاك القمح واللبن واللحم لإيجاد شىء من التوازن الغذائى .

وفى مدة الخمس سنوات بين ١٩٣١ و ١٩٣٥ كان متوسط الاستهلاك السنوى لكل فرد ، الذى لوحظ فيه عدد السكان عامة بصرف النظر عن حالات الأفراد الخاصة ، من بعض المواد الغذائية الأساسية على الوجه الآتى : ٣ر٧١ كيلوجراماً من القمح ؛ و ١ر١٠٩ من الأذرة ؛ و ١ر٢٧ من الأذرة الرفيعة (العويجة) ؛ و ٦ر١٧ من الفول ، ومعظمه لتربية المواشى ؛ و ٤ر١٥ من الأرز ؛ و ٤ر٧ من السكر ؛ و ١٧ لتراً من اللبن (فى سنة ١٩٣٥ سواء أكان استهلاكه طازجاً أو محوّلاً إلى زبد أو جبن) . وحسبت الأرقام لهذه المواد السبع على أساس البيانات الإحصائية الممكن الاطمئنان إليها ؛ أمّا استهلاك اللحوم فيصعب معرفته بالضبط غير أنه يمكن تقديره على أساس إحصاء المذبوح من البهائم فى السلخانات العمومية بإضافة معدل مئوى لتمثيل المذبوح خارج

السلخانات ؛ فبهذه الطريقة قدر متوسط المستهلك السنوى من اللحم لكل فرد فى سنتى ١٩٣٣ و ١٩٣٤ خمسة كيلوجرام ، ويخيل إلينا أن هذا التقدير أقل من الحقيقة إلى حد ما .

ويجب التنبه إلى ملحوظتين هامتين : الأولى أنه يستهلك معظم القمح واللحم والأرز فى المدن ولا يؤكل منها فى الريف إلاّ نادراً ؛ والثانية أن الأرقام السابقة تمثل المتوسط لجميع سكان القطر ، فبطبيعة الحال يزيد على هذا المتوسط استهلاك الطبقات المتيسرة بينما يقل عنه استهلاك الطبقات الفقيرة ؛ وفيما يتعلق بالريفيين على الأخص ، الذين يمثلون ٨٥٪ من جملة السكان ، فان هذا المتوسط عبارة عن حد أعلى فى تدبيرهم الغذائى لا يصلون إليه فى الغالب . وإذا نظرنا إلى متوسط المستهلك من المواد الغذائية الأساسية فى البلاد الأخرى ، يبدو الاستهلاك المصرى ضئيلاً إلى درجة لا تتصور ؛ وحتى إذا فرضنا ما اشتهر به أهل مصر منذ زمن بعيد من تقشفهم وزهدهم فى القوت ، وإذا قدرنا أيضاً أن المناخ المصرى لا يتطلب تغذية كثيرة مثل ما يتطلبه جو البلاد الشمالية ، فرغماً عن كل ذلك يبعد التدبير الغذائى فى مصر قطعاً عن القواعد الطبيعية .

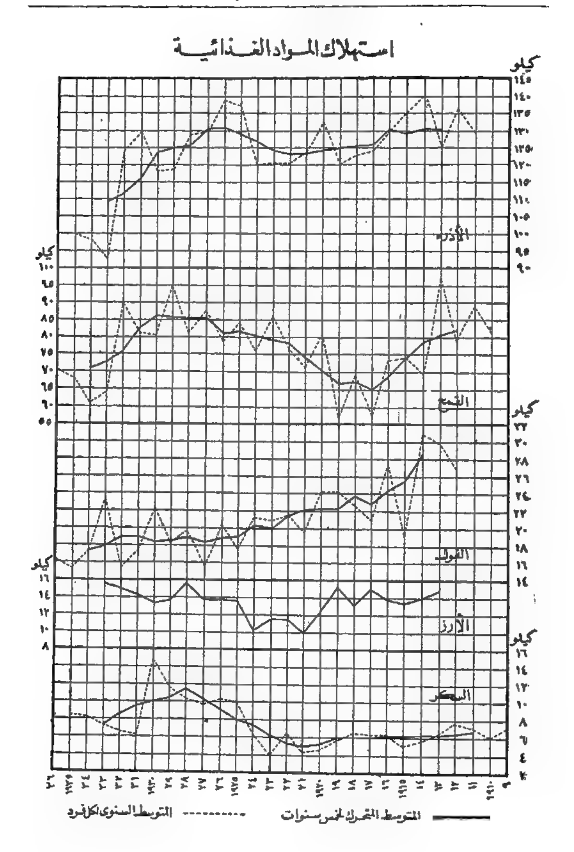
ولكن درس الأحوال الحاضرة لا يحقق مغزاه التام ما لم يقترن بما عرف عن الأحوال الماضية ، لأنه إذا ظهر التطور متجهاً نحو التحسين لا يدعونا الأمر إلى القلق بل نأمل استمرار التحسين فى المستقبل ؛ ونظير ذلك إذا كانت الحال لم تتغير ، وعلى الأخص إذا ظهر التطور متجهاً نحو الهبوط ، أصبح الأمر يدعونا إلى قلق كبير لما نتوقعه من تواصل الهبوط فى المستقبل . وبمقارنة مدتى

١٩٣١ — ١٩٣٥ و ١٩١١ — ١٩١٥[1] يتضح أن متوسط الاستهلاك السنوى هبط بمقدار ١٣٪ فى القمح ، بعد أن هبط فى زمن الحرب ثم صعد ثانياً بين ١٩٢٤ و ١٩٢٩ . وبلغ مقدار الهبوط فى استهلاك الأذرة ١٦٪ فى العشرين عاماً الماضية[2] ؛ وهبط استهلاك الفول بنسبة ٤٠٪ . وزاد متوسط استهلاك السكر بمقدار ٧٪ ؛ ولا تغير فى استهلاك الأرز اللهم إلاّ أنه حدث فيه هبوط كبير ثم صعود مطابق له بين ١٩٢١ و ١٩٢٥ . أما اللبن واللحم فتعذّر الحصول على إحصاء سابق لسنة ١٩٣٣ ، ولكنّا نلحظ أن زيادة أنواع الدواب والغنم تمشت منذ عشرين عاماً ، ما عدا زمن الحرب العظمى، مع زيادة السكان ، فلم تتغير النسبة بين عدد الدواب والغنم بأنواعها وعدد السكان ولذا يمكن افتراض عدم التغيير فى متوسط المستهلك من اللبن واللحم .

ولكى نأخذ فكرة صادقة عن تطور التغذية العامة فى مصر منذ عشرين عاماً ، ينبغى لنا أن نرتب المواد الغذائية على حسب أهميتها فى التدبير الغذائى حتى نقدر كل تغيير فى استهلاكها تقديراً صحيحاً ، ومثل هذا أن زيادة أو هبوطاً فى مادة غذائية كثيرة الاستهلاك مثل القمح والأذرة أكثر أهمية من زيادة

(١) ليست هناك إحصاءات عن استهلاك المواد الغذائية الأساسية قبل سنة ١٩٠٩ . انظر الرسم البيانى فى صحيفة ٥٩ ؛ (ويلاحظ فيه أن خط المتوسط المتحرك يبين لكل سنة متوسط السنوات الخمس التى تقع تلك السنة فى وسطها ، فعند ما نرى مثلا فى الرسم الخاص بالأذرة أن الخط المتصل يبين ١٢٣٫٦ ك . م . فى سنة ١٩٣٠ ، نفهم أن هذا الرقم يمثل متوسط الاستهلاك فى مدة السنوات الخمس بين ١٩٢٨ و ١٩٣٢)

(٢) بدأ الاحصاء الخاص بالأذرة الرفيعة فى سنة ١٩٢٦ ، فكان وقتئذ متوسط الاستهلاك الفردى ٢٣٫٢ كيلوجراما ، ثم زاد إلى ٢٩٫٩ فى سنة ١٩٣٥ ؛ وإذا فرض أن حركة الزيادة فيما يختص بهذا المحصول ترجع بنفس السير إلى سنة ١٩١٠ ، لزم تعديل مقدار الهبوط فى متوسط استهلاك الأذرة بنوعيها ، فيصبح ١٠ ٪ تقريبا.


استهلاك المواد الغذائية
كيلو
الأذرة
القمح
الفول
الأرز
السكر
المتوسط المتحرك لخمس سنوات
المتوسط السنوى لكل فرد

أو هبوط فى مادة قليلة الاستهلاك مثل السكر . فيتضح من المعلومات الواردة فى الفقرة السابقة أن استهلاك اللحم واللبن والأرز لم يتحسن فى المدة التى نحن بصددها ؛ ونرى زيادة صغيرة فى استهلاك السكر ، ونضيف إليها زيادة لا نتمكن من تقديرها فى استهلاك الخضروات والموالح . وإلى جانب هذا نرى هبوطاً محسوساً جداً فى متوسط استهلاك المادتين الأساسيتين فى التدبير الغذائى وهما القمح والذرة ، ونستنتج من ذلك هبوطاً أكيداً فى تغذية السكان بوجه عام . وقد زادت ولا شك جملة المحصول الزراعى فى المواد الغذائية فى المدة المذكورة ، غير أن زيادة السكان تمشت بخطوات مضاعفة فأحدثت نقصاً متزايداً فى التدبير الغذائى ، برغم ما نستورده من الخارج . والظاهر أن التطور سيستمر على هذا النحو إذا أهملنا علاج الحال الحاضرة ؛ ونعتقد أن ليس هنا ما يدعونا إلى أن نستعرض جميع النتائج المترتبة على هذا النقص المتزايد فى التغذية ، ومن الواضح أنه يقلل من عافية أهل البلد ونشاطهم ، ويرجع بخطر جسيم على صفاتهم الجسمية والعقلية ، وعلاوة على ذلك فإنه يضعف قوتهم على مقاومة الأمراض المنتشرة

٢ — انتشار الأمراض المتوطنة

أحدثت الأوبئة الكبرى خراباً عظيماً فى العصور الماضية ، غير أن الخطر منها استُبعد عن مصر كما استبعد عن سائر بلاد العالم على أثر تطبيق قواعد فعلية للمراقبة عند الحدود وإنشاء نظام محكم يحصر فى الحال كل داء يظهر بمظهر الوباء ؛ ومع هذا فمصر معرّضة منذ نصف قرن إلى خطر آخر ما زال فى ازدياد وتضخّم ، وهو

الناشئ عن انتشار الأمراض المتوطنة التي تفتك بصحة السكان إلى حد بعيد ، والتي أصبحت مشكلة معقدة جداً على المسؤولين عن أمورنا الوطنية . وليست هذه الأمراض جديدة في مصر بل كانت معروفة من قديم ، إنما الذي جدَّ في الحال هو انتشارها العظيم حتى كادت تشمل الأمة بأسرها . وأهم تلك الأمراض هي الرمد الحبيبي والبلاجرا وخصوصاً الأمراض الناشئة عن الطفيليات وأهمها البلهارسيا والأنكلستوما ؛ ونضيف إليها السل بأنواعه والدوسنطاريا والملاريا والأمراض التناسلية . وكثيراً ما وصفت هذه الآفات وصارت علاماتها ونتائجها معلومة حق العلم ، ولذا لا يعنينا إلّا ذكر ما يلزم لإيضاح العلاقة القائمة بينها و بين بيئة السكان الذين انتشرت فيهم

البلهارسيا مرض طفيلي يسببه دخول نوع من الكائنات الدقيقة يسمى سركاريا في جسم الانسان عن طريق الجلد ، فتتحول إلى ديدان صغيرة في المجرى الدموي ؛ ثم تفقس الديدان وتخرج بويضاتها في البول والبراز ، فاذا التقت بالماء فقست بعد ثلث ساعة تقريباً وأوجدت كائنات تسمى ميراسيديا ؛ فتعوم هذه في الماء إلى أن تجد قوقعاً معيناً تدخل فيه وتتحول مرة أخرى إلى سركاريا ، ثم أن القواقع تعدى المياه بهذه الطفيليات فتنتقل مرة أخرى إلى جسم الانسان ، وتبدأ دورة جديدة . والقواقع نوعان هما البولينس الذي يكن الطفيليات المعدية للمجارى البولية ، والبلانربس الذي يكن الطفيليات المعدية للمصارين ؛ وقواقع الصنف الأول منتشرة في أنحاء القطر في كل مكان وجد به نظام الري الدائم ، وتعيش في مياه المساق والمصارف ؛ أما قواقع الصنف الثاني فمحصورة

فى الوجه البحرى ولم نقف على شىء منها جنوبى القاهرة حتى الآن ، وتكثر فى المياه البطيئة والراكدة وخاصة فى المستنقعات وأطراف المساقى . وقواقع النوعين وبويضاتها تفنى فى حالة تعرضها للجفاف مدة تتراوح بين يومين وخمسة أيام على حسب درجة الحرارة . وينتقل المرض إلى الانسان بطرق مختلفة ، من بينها (ا) أن الفلاحين يعملون حافى القدمين، فلا يزالون فى اتصال بمياه الرى ورطوبة الأرض، (ب) وأنهم يغتسلون فى الغالب بماء الترع وأحياناً بماء المصارف ، (ج) وأن لأطفال والصبيان يكثرون اللعب والعوم فى الترع حتى الصغيرة منها[١] .

وتساعدنا تلك الإيضاحات الوجيزة على أن نرى كيفية وقوع البلهارسيا ، وتتبين العلاقة الأصلية بين انتشارها وتقدم الرى الصيفى ؛ فالقواقع هى الحلقة المهمة فى السلسلة الحيوية للطفيليات وتترتب كيفية وقوع المرض بنوعيه على الشروط اللازمة لوجودها — فالوجه القبلى خال من البلهارسيا المعدية للمصارين ويقل فيه انتشار البلهارسيا المعدية للمجارى البولية ، ذلك لأن مساحات واسعة فيه لا تروى إلا فى وقت الفيضان فتفنى القواقع خلال زمن الجفاف ؛ فى حين أن نوعى المرض كثيرا الانتشار فى الوجه البحرى لأن رطوبة الأرض لا تنقطع فيه طوال السنة[٢] . ونلحظ أيضاً أن طرق العدوى تؤثر فى كيفية وقوع المرض من حيث الأشخاص ، فالنساء والبنات لا يعدون إلا بمقدار ضئيل بالنسبة إلى

(١) ويظهر أيضا أن الطفيليات تنتقل إلى الفلاحين عندما يشربون ماء الترع ، غير أن آراء الاخصائيين لم تجمع على هذا .

(٢) انظر كذلك إلى انتشار البلهارسيا الحديث فى مركز الدر جنوبى أسوان على أثر تنظيم الرى الصيفى فى بعض المناطق به .

الرجال والصبيان لأنهن لا يتعرضن للعدوى مثلهم

والانكلستوما أيضاً مرض طفيلي ينشأ عن ديدان صغيرة تدخل جسم الإنسان عن طريق الجلد وتنتقل فى البراز ؛ وتقرب أوصافه من أوصاف البلهارسيا. ويتلخص تأثير الأمراض الطفيلية فى أنها تفتك بالأعضاء الحيوية عند المريض ،فينحط جسمه ويصيبه شيء من الجمود فى قواه العقلية وصفاته الخلقية ، حتى يضعف إقباله على العمل ولا يستطيع أن يقاوم مختلف التأثيرات المضعفة الأخرى التى تشتد فيه ، مرضية كانت مثل السل والملاريا أو غير مرضية مثل النقص فى التغذية . ولقد كثرت المؤلفات والأبحاث فى آثار الأمراض الطفيلية ، فلا داعى إلى التبسط فيها ويكفينا أن نضيف إلى الملحوظات السابقة أن نسبة الأشخاص المصابين بها تتراوح بين سبعين وثمانين فى المائة من جملة السكان فى القطر المصرى

والبلاّجرا مرض خاص بالتغذية درست علاماته العيادية منذ زمن طويل ، أما علاماته الظاهرية فهى عبارة عن تلون خاص فى الجلد وحساسية كبرى فى الجسم عند التعرض لأشعة الشمس ؛ ومن نتائجه أن يعوق الوظائف المصرانية فى المرضى ويحدث فيهم أنيميا شديدة وضعفاً عاماً ، وفى حالة الاشتداد يؤثر فى الوظائف العقلية غير أن هذا الأثر يندر فى مصر . وينتشر مرض البلاجرا كلما نقصت تغذية السكان عن حد معين سواء أكان من حيث الكمية أو من حيث الكيفية ، وهو متوطن فى بعض المناطق الصناعية وعند أهل الريف فى رومانيا ويوغوسلافيا والولايات الأمريكية الجنوبية ، وبوجه عام فى كل منطقة زاد

فيها استهلاك الذرة عن المواد الغذائية الأخرى . و بلغ فى مصر انتشاراً كبيراً بالنسبة إلى انتشاره فى البلاد المذكورة ؛ ويخيل إلى ذوى الخبرة أن البلاجرا فى مصر ، علاوة على ما تقدم ، مرتبط بالأمراض الطفيلية إذ دلت بعض الأبحاث الحديثة على أن جميع المصابين به فى مصر مصابون أيضاً بالبلهارسيا أو الانكلستوما ؛ ومما يؤيد هذا الرأى أن نسبة المصابين بالبلاجرا فى مختلف درجاتها تبلغ ثلث السكان تقريباً فى الوجه البحرى ، فى حين أن انتشاره يقل عن هـذه النسبة بكثير فى الوجه القبلى حيث يقل أيضاً انتشار الأمراض الطفيلية .

والرمد الحبيبى ، أو التراكوما ، من أمراض العيون المعروفة ، وهو عبارة عن التهاب فى الجفون يحدث ألماً شديداً وقد يؤدى إلى العمى الجزئى أو الكلى . ومع أن كيفية العدوى وأسبابها غير معروفة تماماً ، فهناك على ما يظهر علاقة بين هذا المرض والنقص فى التدبير الغذائى ؛ وتقدر نسبة المصابين به ، من أخفّ حالاته إلى أشدّها ، بخمسة وتسعين فى المائة من سكان القطر ؛ ومن الواضح أن استمرار الألم والضعف فى النظر يحدث تعباً مستمراً عند الإنسان ومصاعب كثيرة فى تأدية أعماله

والذى يتضح بجلاء أكثر من فحص موجز لحالة المصريين الصحية هو فى آن واحد تنوع الأدواء وارتباطها بعضها ببعض و بساطة الأسباب الأصلية التى أحدثتها وساعدت على انتشارها : فالنقص فى التغذية يضعف عند السكان قدرتهم على مقاومة مختلف الأمراض المتوطنة ؛ وإلى جانب ذلك فان رطوبة

الأرض الدائمة تساعد على انتشار الآفات الطفيلية ؛ ونرى بعد ذلك البلاجرا ينشأ عن النقص فى التغذية وسوء الامتصاص الهضمى بسبب الأمراض الطفيلية؛ ثم إن انتشار الأدواء الخاصة بالنظر والأمراض الأخرى والسل على الأخص يتوقف على الضعف الذي عمّ أهل البلد على أثر النقص الغذائى والأمراض الطفيلية، وهلم جرا. فيجب اعتبار مسألتى قلة الموارد الزراعية وانتشار الأمراض المتوطنة مشكلة واحدة ، ولا يجوز فصلهما فى البحث عن الطرق والوسائل المؤدية إلى رفع مستوى المعيشة و إصلاح الصحة العامة واسترجاع عافية الشعب ونشاطه .

وليست خطورة الحال بخافية على أحد ، وقد استوجبت قسطاً وافراً من عناية الحكومة ؛ غير أن مختلف التدابير المتخذة حتى الآن عاجزة أمام ضخامة المشكلة وغير مستوفيه للأغراض كلها ، فعولج الأثر ولم يعالج المؤثر ودوويت الأمراض ولم تداو أسبابها . والفائدة محدودة من علاج الأمراض الطفيلية ما دامت أسباب العدوى باقية ، فيقع المرض مرة أخرى على من تم شفاؤهم متى خرجوا من المستشفى وعادوا إلى أعمالهم ؛ ومحدودة أيضاً من علاج مختلف الأمراض ما دام النقص فى التغذية يساعد على انتشارها . ومن أمثال ذلك مشروع تعميم الماء المرشح فى القرى ، ولا شك فى أنه نافع ومفيد إلا أنه لا يقلل كثيراً من أسباب الأمراض إذا نفذ وحده ؛ وإنما يجب اعتبار مثل هذا التدبير حلقة فى سلسلة من التدابير المؤدية إلى غرض واحد والمتخذة على أساس برنامج شامل . والواقع أن الأمراض المتوطنة وخصوصاً الطفيلية منها ما زالت فى انتشار حتى فى أيامنا ، وليست هناك علامة أكيدة من العلامات الدالة على تحسن الحالة

الصحية فى الريف على الأخص منـذ أخذت السلطات المختصة تهتم بها وتعنى بعلاجها . وإنا نجد فى إحصاءات الـكشف الطبي على من يتقدمون للتجنيد العسكرى وأطفال المـكاتب الإلزامية بل وطلاب الجامعة ، وكذلك فى كل مظاهر الحياة العملية ، ما يحملنا على التفكير العميق فى مستقبل الأمة المصرية وفيما قد تسفر عنه السنوات القادمة من ضعف المصريين وفقـد قواهم البدنية والعقلية .

* * *

يتضح مما سبق أن مصر مهددة بشدة ازدحام سكانها ، الأمر الناشئ عن التفاوت المطرد بين حركة ازدياد السكان وحركة الزيادة فى الثروة الاقتصادية . وتتلخص الأغراض التى يجب علينا أن نعمل على تحقيقها فى منع استمرار النقص فى صفات الأمة البدنية والعقلية ، وعلاج ازدحامهم فى الوقت الحاضر ، وإيجاد منابع جديدة تـكفل معيشة أبناء اليوم وأبناء المستقبل الذين سيلقون مصاعب فوق مصاعبنا ما لم نعمل كل ما فى وسعنا لنهيئ لهم مرافق جديدة للحياة ومجالا للعمل . وإذا قدرنا بعد ذلك ما قلناه عن زيادة السكان من ستة عشر مليوناً إلى عشرين فى مدة عشرين سنة ، بحيث يجب زيادة جميع منابع الثروة بمقدار الربع فى تلك المدة القصيرة ، وهذا لمجرد الاحتفاظ بمستوى المعيشة كما هو عليه الآن دون التطلع إلى تحسينه ؛ وإذا قدرنا من جهة أخرى أن المستوى الحالى منخفض إلى درجة لا تـكثر أمثالها فى العالم ، وأن الحالة الراهنة ليست إلا لحظة فى تطور ما زال متجهاً نحو الهبوط منذ أوائل القرن الحاضر ؛ ظهر لنا

من هذه الملاحظات الثلاث جوهر المشاكل التى تواجه الأمة المصرية . وكانت فى بلاد أخرى مثل إيطاليا والبرتغال مشاكل ربما قلت عن مشاكلنا خطورة غير أنها لم تقل عنها صعوبة وضخامة ، فأسفر النشاط المتحد المتواصل عن حلها وعلاجها بعدسنوات قليلة بالنسبة إلى سعة البرنامج وكثرة التدابير التى تم تنفيذها ؛ وينبغى لنا أيضاً أن نواجه ما هو أمامنا من المصاعب والأخطار لأنها أضحت تهدد أسس كياننا الوطنى .

وقبل أن ننتقل إلى البحث فى الطرق والوسائل التى تحقق علاج ما يمكن علاجه ، وتدعم القواعد الاقتصادية والاجتماعية بدعائم ثابتة سليمة قدر المستطاع ، ربما كان من المفيد أن نحاول معرفة الحال القادمة على ضوء الحال الحاضرة والماضية ؛ ولا يخفى علينا ما قد يصيب مثل هذا التكهن من نقص وإبهام ، إلّا أنه يساعدنا على تعيين الغايات العامة التى ينبغى لنا العمل على تحقيقها . وننظر أولاً إلى الأمر بعين المتفائل ، فنرى الحالة الحاضرة على أحسن وجه ونفرض أننا سنعمل لترقية شئوننا الوطنية كل ما يمكن عمله ، فيصبح أملنا هـذا غاية ما نستطيع إدراكه من النجاح ونهاية ما يجوز لنا التطلع إليه من التقدم الاقتصادى والاجتماعى فى الخمسة والعشرين عاماً القادمة

رأينا أنا إذا وفقنا فى سنة ١٩٦٠ أو ١٩٦٥ إلى استغلال أقصى ما يمكن استغلاله من الأراضى الزراعية صارت النسبة بين المساحة المزروعة وعدد السكان مساوية للنسبة الحالية، فيصبح متوسط الدخل الزراعى كما هو اليوم بمعنى أن زيادة السكان ستقابلها زيادة أخرى مطابقة لها فى جملة الإنتاج الزراعى . وفى هذه الحال ننتظر من

التقدم الصناعى أن يساعد على رفع مستوى المعيشة . ثم نفرض أن الأمراض المتوطنة ستُقاوم مقاومة ناجحة ، وأنه ستُتخذ تدابير فعلية لتحسين التغذية وتعميم الماء النقى ، وإصلاح أحوال المسكن فى القرى والمراكز الصناعية ، ونشر التربية القومية والتعليم المطابق لحاجة البلد فى جميع الطبقات . ونفرض أيضاً أننا سنحظى بالنظام والاستقرار فى الحكم الداخلى والسلام والطمأنينة فى مركزنا الدولى حتى يتمكن حكامنا ورجالنا من العمل فى هدوء على ما فيه الصالح العام بما تستوجبه الظروف من تدبير منتظم وتنفيذ متواصل . فإذا فرضنا كل ذلك رأينا مصر بعد مضى ربع قرن أقل فقراً منها الآن إلى حد ما ، وشاهدنا أهل الريف فى صحة ونشاط ، ورجال الصناعة لم تهيجهم كؤوس السياسة لما نالوا من الضمانات فى عملهم والتأمين والتعاون الاجتماعى الذى يحقق العدل والانصاف القومى أكثر من حقوق النقابات والإضراب . وشاهدنا أيضاً نخبة الأمة مدركين لواجبهم الاجتماعى ، وعامة الشعب قد نالوا من التربية القومية روحاً جديدة وتقدماً صادقاً فى سبيل الرقى .

ولكن يكفى أن نذكر الشروط السابقة حتى يعود إلينا التشاؤم الذى جناه علينا تاريخنا الحديث ، فنخشى كل الخشية أن أحوالنا لاتصل إلى مثل هذا النجاح ، وأننا لا نوفق بسرعة إلى إصلاح طرائق الحكم والإدارة ؛ ونخشى أيضاً أن الدفاع الوطنى والأشغال العامة والشئون الصحية ستتطلب تكاليف طائلة قد لا تفى بها مالية الدولة ومرافق البلد . ولا تنس إلى جانب ذلك أن التطور الاقتصادى يجرى مجراه بغير عائق ولا مثبِّط ، فنفرض فى المستقبل زيادة

التفاوت بين كثرة السكان وقلة مرافقهم الاقتصادية ، وإذا كانت التدابير المتعلقة بزيادة المساحة القابلة للزراعة وتعميم نظام الصرف لم تسر بسرعة مناسبة لحاجتنا ، فسيترتب على ذلك هبوط جديد فى مستوى المعيشة على الرغم من التقدم الصناعى الذى لا يُنتظر منه أن يعوّض علينا النقص فى الثروة الزراعية . وعلى هذا ستبقى الأمة تعانى قلة التغذية وكثرة الأمراض ؛ والمرء حمول ، ويمكننا أن نتصوّر حالة أسوأ من الحالة الحاضرة يتحمّلها الشعب المصرى ويصبر عليها ؛ ولكن ليست قوة التحمّل بمطلقة ، ولا بد أن يجىء يوم تقهرنا فيه الضرورة الاقتصادية وتسوقنا نحو عصر مملوء بالمشاغب الاجتماعية والمصاعب الحكومية . ثم إن قلة الثروة الوطنية تجعل أى توزيع جديد لتلك الثروة لا أثر له فى علاج الحال ، ولا يظهر أن مصر تستطيع أن تهيّئ لشعبها حرباً خارجية كى تحوّله عن مصاعبه الداخلية ، فلا نرى نهاية لهذا التطور سوى أن يتسلّط الأجانب مرة أخرى على أمة أضعفها الخلاف والفقر . . .

حقاً إن هذا التصوير بالغ حده فى التشاؤم ، ولا يتوقع أحد أن مصر تصل إلى مثل تلك الحال ، بل أبدينا هذه الملاحظات كي يتّضح أمامنا طرفا التفاؤل والتشاؤم و بينهما عدة درجات يرى كل واحد رأيه فيها . ولكن مما لا نزاع فيه هو أن الظروف المصرية وصلت إلى حد بعيد من الخطورة ، ولا يخطر ببال أى مصرى أنه يمكن استمرارها على ما هى عليه الآن . فيجب المبادرة إلى علاج أسباب التفكّك الاقتصادى والاجتماعى قبل أن ينتهى تطوره إلى التضخّم ، فنصبح يوماً ما عاجزين عن تحويل التيار غير قادرين على مقاومة الأحوال .

الباب الثالث

الخطط الاقتصادية والاجتماعية

إذا سلمنا بالوقائع الموضحة فيما سبق ، يلزمنا أن نتخذها أساساً للبحث عن سبل الإصلاح والتقدم . فقد ألقينا فى الباب السابق نظرة إجمالية على شئوننا الاقتصادية والاجتماعية ، وعلينا الآن أن نصف الغاية العامة التى يجب الاتجاه نحوها والخطط العملية التى تتفرع منها وتنطبق على المسائل التى تستلزم حلاً وتدبيراً فى الوقت الحاضر ؛ ولا تمنعنا المظاهر الخاصة بكل مسألة من المحافظة على وحدة المشاكل الوطنية بالرغم من اختلافها وتنوعها ، فتصل سياسة الدولة إلى التناسق والتواصل فى التدبير والتنفيذ ، وهما وصفان ضروريان عجزت سياستنا عن الوصول إليهما فى العهد الأخير . وقبل أن ننتقل إلى رسم الخطة العامة التى يجب اتباعها فى أمورنا الاقتصادية والاجتماعية ، ينبغى لنا أن نوضّح فكرتين هامتين .

أولاً — قد يُلاحظ أننا نقصد دائماً عدم الفصل بين المسائل الاقتصادية والمسائل الاجتماعية ، ذلك لأنها وثيقة الاتصال والارتباط ولا يجوز فى أية حال اعتبار بعضها منفصلاً عن بعض . فإذا كان من يحاول تدبير المسائل الاقتصادية يتجاهل الأمور الاجتماعية المتعلقة بها ، مثل العمل على تحسين الإنتاج الزراعى والصناعى وتقليل مصاريفه بصرف النظر عن أحوال المزارعين والعمال ؛ وخصوصاً

إذا كان من يحاول تدبير التقدم الاجتماعى يتجاهل الظروف الاقتصادية السائدة فى البلد ، مثل زيادة عدد المتعلمين فى الكليات والمدارس العليا زيادة لا تتناسب مع ظروفنا الاقتصادية ، أو الإسراف فى الوعود الاجتماعية التى لا يمكن تنفيذها ، ترتب على ذلك أخطاء خطيرة فى سياسة الدولة . فالشرط الأساسى للتقدم الاجتماعى هو أن تسمح المرافق الاقتصادية بتنفيذ الخطط المؤدية إلى التقدم المنشود ؛ وإذا أريد أن يتمتع كل فرد من الأمة بنصيب أوفر من الرخاء والتعليم ، يجب أن يتقدم الاقتصاد الوطنى تقدماً يمكّن من تنفيذ المشروعات اللازمة لذلك . فعلى المصلحين الاجتماعيين أن يكفكفوا من غلوائهم كى يتفق إصلاحهم مع التقدم فى المرافق الاقتصادية ، وعلى الحكومة أن ترتب سياستها الاجتماعية على مقتضى سير النمو الاقتصادى سواء أكان فى الزراعة أو التجارة أو الصناعة، فلا تتقدم عليه بل تتبعه دائماً. وهذه قاعدة أساسية يجب تطبيقها فى كل ظرف وفى كل حال، غير أنه كثيراً ما تبعد سياسة الدولة عن الأخذ بها ، لا فى مصر فحسب ، بل فى كثير من البلاد المتقدمة عليها فى الخبرة الحكومية. هذا لأن الأزمات السياسية والمجادلات الحزبية تحمل قادة الأمة على أن يتجاهلوا هذا المبدأ الجوهرى ، خصوصاً عند ما تضغط عليهم الحركات الاجتماعية والشهوات الناتجة عنها ، فتجعلهم يهملون تطبيق هذه القاعدة مرة بعد أخرى حتى تبقى غير معمول بها فى الغالب

ثانياً — وبهذه المناسبة يكون من المفيد أن نحارب بعض الأوهام السائدة فى مصر والتى قد تعود بالضرر على سياستنا إذا ما انتشرت كثيراً فى الرأى العام. حقاً أن الناس قد بدءوا يتنبهون إلى انخفاض مستوى المعيشة فى الشعب المصرى وأخذوا

يفكرون فى طرق الإصلاح الاقتصادى التى قد تساعد على تحسين الحال الاجتماعية ؛ وتدفعهم غيرتهم القومية وشعورهم بالواجب الاجتماعى إلى علاج هذه المسائل الخطيرة فى أعمدة الجرائد ومختلف المجلات والنشرات ، وهى ظاهرة حسنة تدل على انتشار الاهتمام بالشئون العامة ، غير أن هناك بعض الأفكار الأساسية التى يجب التمسك بها ، وبعض الأوهام التى ينبغى تركها ، كى توضع مشكلة التقدم الاجتماعى فى قالبها الصحيح وتعالج مظاهرها المختلفة على ضوء الحقيقة والواقع .

فمن بين تلك الأوهام أن المصاعب الاقتصادية والاجتماعية فى مصر نشأت عن سوء التوزيع فى الثروة الوطنية ، وأنه كان يمكن أن تزول لو أسس التوزيع على قاعدة جديدة ؛ وهى نظرية جاءتنا من بعض البلاد الأوربية التى اقتبسنا عنها نظرياتنا السياسية ، إلا أنه يجب الاحتراس من تطبيق النظريات الأجنبية على الأحوال المصرية بدون تمييز ولا تعقّل . وفى تلك البلاد زادت الثروة الوطنية زيادة عظيمة على أثر التقدم الصناعى الذى كان أهم مظاهر أوربا فى القرن الماضى ؛ فلم ينتفع بهذه الزيادة فى بدء الأمر سوى كبار الصناع وأصحاب رؤوس المال ، وبقى جمهور العمال فى مستوى مادى لم يتحسن كثيراً عما كان عليه وقت اشتغال معظم أهل البلد بالزراعة . فكانت من نتيجة تلك الحال أن قام مختلف النظريات الاشتراكية التى ترمى إلى إعادة التعادل الاقتصادى بين طبقات الناس بمقتضى توزيع جديد فى الثروة الوطنية ، إمّا بالعنف والشدة كما حاولت أحزاب الشيوعيين والفوضويين ، وإمّا بالطرق التشريعية كما صنع أحزاب

اليسار فى الدول الديمقراطية ورجال الفاشيست والنازى فى العهد الأخير . هذا مع العلم بأن ثروة تلك البلاد تكفى لضمان المستوى المعتدل فى المعيشة لجميع السكان .

أمّا الأحوال فى مصر فعلى غير ذلك ، وليست مصاعبنا الاقتصادية والاجتماعية إلّا نتيجة لقلة المرافق الوطنية وعجزها عن سد حاجة الأمة ، وبذا لم يكن لمسألة التوزيع إلاّ أثر ضئيل فى إيجاد تلك المصاعب . فإذا نظرنا إلى قلة الأراضى الزراعية بالنسبة إلى عدد السكان وقلة متوسط الدخل السنوى لكل فرد منهم (وقد ورد فى مذكرة الميزانية لسنة ١٩٣٨ — ١٩٣٩ أنه لا يتجاوز اثنى عشر جنيهاً) يتضح لنا أن الداء ليس فى التوزيع بل أنه نشأ عن النقص الأساسى فى الاقتصاد الوطنى . فلو فرضنا جدلا توزيع كافة الأراضى الزراعية توزيعاً متساوياً بين جميع المشتغلين بالزراعة فى الوقت الحاضر ، لأصبح لكل أسرة مكونة من خمسة أو ستة أشخاص ما يقرب من فدانين ، وليس هذا مما يحسن مستوى المعيشة بقدر مفيد . فيتضح أنه حتى إذا أمكن توزيع كافة الأراضى الزراعية وجملة الدخل الوطنى بكيفية متساوية بين جميع السكان ، لا تزال الثروة الوطنية كما هى اليوم تقل بكثير عن حاجتهم . فالمشكلة الاقتصادية المصرية هى مع خطورتها فى غاية البساطة ، إذ تنشأ عن مجرد المقارنة بين ازدحام السكان وقلة المرافق الاقتصادية

ومن تلك الأوهام السائدة أيضاً أن يسند عامة الناس إلى التدخل الحكومى الأثر الفعال فى إصلاح الأمور ، حتى صاروا يعتقدون أن الحكومة إذا ما أجادت

فى تصرفاتها وأصلحت طرائقها إصلاحاً تاماً، تصبح قادرة على أن تعالج جميع نتائج الفقر الاقتصادى التى تواجهنا اليوم ؛ ونشأ عن هذا الاعتقاد أن نسبت المصاعب الحالية إلى إهمال الحكومة وعجزها عن القيام بمهمتها . ولا ننكر أن الوزارات التى تعاقبت على الحكم منذ خمسة عشر عاماً لم تعمل فى سبيل الإصلاح إلاّ قدراً يسيراً مما كان فى وسعها أن تقوم به ، ولكن هذا ليس معناه أنه كان فى استطاعتها أن تعالج كافة الأدواء التى تخل بالنظام الاقتصادى والاجتماعى . وتعوّد النقاد والكتاب فى الشئون العامة ، على أثر الركود المستمر فى نشاط الحكومة الإنشائى ، أن يعتبروا هذا الركود سبباً لما يرونه يوجب النقدأو يثير القلق فى ظروفنا الحالية ، فتتجه آمالهم نحو الحكم الجيد الذى ينتظر منه أن يحل مشاكلنا حلاً كاملاً ومفيداً ومرضياً عنه لدى الجميع . والواقع أنه كان يحسن بهؤلاء النقاد أن يعرفوا ما قد يكون فى وسع الحكومة أن تقوم به فى سبيل العلاج والإصلاح ، بدلا من أن يشجعوا الآمال الباطلة فى حكم ينتظر منه أن يعكس التطور الاقتصادى فيعمل ما ليس فى إمكان أية حكومة أن تعمله . فان انتقادهم عن عدم معرفة شبيه بانتقاد الفلاحين الذين يحمّلون الحكومة مسؤولية التدهور فى أسعار القطن ثم يشكرونها على تحسينها ، مع أن تلك الأسعار لا ترتكن فى الواقع على السوق المحلية إلاّ بدرجة ضئيلة

وسنبحث فى الصحائف القادمة عما يستطيع النشاط الحكومى أن يقوم به لإصلاح الحالة الراهنة وبناء النظام الاقتصادى الاجتماعى على دعائم ثابتة صحيحة ، ولا نقترح إلاّ فى النادر القليل تدابير تستند إلى تدخل الحكومة

فى دولاب الاقتصاد ولا سيما فى قانون العرض والطلب ، أو إذا اقترحنا هـذا التدخل فبغاية الحذر والتعقل . ونتجنب على الأخص الاقتراحات غير المحكمة أو السابقة لأوانها تماماً ، مثل إصدار تشريع لتحديد الأجور الزراعية وتعيين قيمة الايجارات الزراعية وغيرها من الاقتراحات السائدة منذ حين ، والتى يترتب عليها نتائج عديدة ومصاعب قد تكون غير منتظرة لمن لا يتعمق فى درسها . وخلاصة القول أنه يجب على الحكومة أن توجه نشاطها نحو إنماء الثروة الوطنية فى جميع مرافقها أكثر من أن تتدخل تدخلا مباشراً فى حركة السوق الاقتصادية التى يصعب تغيير سيرها الطبيعى حتى فى الدول الكبرى التى اكتسبت خبرة واسعة فى هذه الشئون .

والغاية العامة التى يجب الاتجاه نحوها فى تدبير التقدم الاقتصادى والاجتماعى هى العمل على رفع المستوى المادى والعقلى فى طبقات الأمة مع مراعاة الظروف الاقتصادية التى تسمح بهذا العمل ، وإنماء المرافق الاقتصادية بالنظر إلى المشروعات الاجتماعية المراد تنفيذها . فعلى المصلحين من قادة الأمة أن يجتهدوا فى أن يكفلوا لها التمتع بنعم الحضارة المادية والاجتماعية التى وفقت إليها الأمم المتقدمة ، مع اجتناب المصاعب الاقتصادية والمشاكل الاجتماعية التى ارتبكت فيها تلك الأمم . وتنطبق هذه الملاحظة الأخيرة بوجه خاص على شئون العمال ، ولا شك فى أن إنشاء الصناعة فى مصر ، وبالتالى إيجاد طبقة العمال فى بلد لم يكن يعرف سوى الزراعة إلى عهد قريب ، حادث اجتماعى فى غاية الأهمية ؛ والتاريخ الداخلى لمعظم الدول الأوربية حافل بالإرشادات والمواعظ التى تستلفت الأنظار إلى ما ينشأ

من أخطار عن سياسة غير محكمة فى الشئون الاجتماعية المتعلقة بتقدم الصناعة . فنأمل أن نستطيع توجيه سياستنا الاجتماعية نحو الأغراض السليمة والخطط المفيدة الكفيلة بوقايتنا من التطورات التى مرت بها تلك الأمم ، والتى نرجو ألا نرى مثلها فى مصر .

وينقسم البحث عن الخطط العملية إلى ثلاثة أقسام : يتصل أولها بالزراعة وعدم التوازن بين ازدياد السكان وتقدم المرافق الزراعية ، وسنهتم بوجه خاص بالانتاج الغذائى ؛ ويتصل ثانيها بالصناعة وتحديد دورها فى الاقتصاد الوطنى ؛ أمّا الثالث فيتعلق بمختلف وجوه الإصلاح الاجتماعى ، وتقصر بحثنا فيه على الصحة العامة ، والسكن ، والتعليم وصلته بالمشكلة الاقتصادية . والظاهر أن مشكلة التقدم الاجتماعى بالنسبة إلى قلة المرافق الاقتصادية سوف تسود سياستنا الداخلية فى العصر المقبل ، فيجب أن نوجه أكثر عنايتنا ونبذل أعظم نشاطنا للتدبّر فيها . وإنا لفى حاجة ماسة إلى برنامج يوضع بدقة ورزانة ويُنفذ بحزم وتواصل حتى يساعد بعد النظر وحساب المستقبل على استبعاد الأخطار التى تواجهنا ؛ فإذا وُفقنا إلى ذلك ، حققنا شيئاً من الاستقرار الداخلى والتقدم الصحيح فى الثلاثين أو الخمسين عاماً القادمة . ولكن تتعرض الأمة لأخطار جسيمة إذا لم تُوفق سياستنا إلى التواصل والتناسق فى تدبير شئوننا الاجتماعية ، فتعالج مشكلة التقدم الاجتماعى تحت ضغط التأثير السياسى والاعتبارات غير الدائمة أسوة بما شوهد لها حتى اليوم .

* * *

الزراعة

قد يكون من دواعى الأسف أن تميل جميع الدول إلى الاستقلال التام فى شؤونها الاقتصادية ، غير مبالية بما فى ذلك من تقهقر فى الحياة الدولية ؛ ومنذ الحرب على الأخص انطوت كل دولة على نفسها وحاولت أن تضمن نجاتها من المصاعب الحالية والمخاوف القادمة عن طريق الاستقلال الاقتصادى . وترجع هذه الغاية ، بصرف النظر عن بعض الاعتبارات الخاصة بالاقتصاد الداخلى ، إلى أسباب سياسية ومقاصد حربية ؛ وملخص النظرية هو أن تعتمد الأمة على الخارج أقل اعتماد ، فإذا دخلت فى حرب استطاعت أن تعيش بمحصولها الزراعى و إنتاجها الصناعى حتى لا يصيبها ضرر من قطع العلاقات التجارية ومنع استيراد ما يلزمها من المؤونة الغذائية والعسكرية . وهى نظرية ينبغى لنا الاهتمام بها لما نراه فى الظروف الدولية من اضطراب وأخطار ؛ غير أن قلة الخامات الضرورية للصناعة فى القطر المصرى تمنعنا من التطلع إلى الاستقلال الاقتصادى التام .

بيد أن هناك عنصراً جوهرياً من عناصر الاستقلال الاقتصادى ، ونعنى به ما اتصل بالشؤون الغذائية ، و بعبارة أخرى أن تتمكن البلاد مهما كانت الظروف من الحصول على ما يلزمها لتغذية سكانها ودفع خطر المجاعة عنهم إذا ما قطعت العلاقات التجارية مع الخارج . والتموين الغذائى فى بعض البلاد من أخطر المشاكل التى تواجه الحكومة ؛ ففى بريطانيا العظمى مثلاً نرى مسأله التموين الغذائى تتطلب قسطاً وافراً من عناية الحكام وتؤثر تأثيراً مباشراً ومستمراً فى سياسة الدولة وسياستها البحرية على الأخص ، لأن ازدحام السكان فى انجلترا

وقلة مرافقها الزراعية تجعل المجاعة تعم الأمة الانجليزية فى أقل من ثلاثة أسابيع إذا ما قُطعت الواردات من الخارج . ونرى مشكلة التغذية ذات خطورة خاصة فى ألمانيا حيث يعيش جزء من السكان فى شبه قحط مستمر ؛ وتستخدم الحكومة وسائل كثيرة لتحسين التدبير الغذائى عند عامة الشعب ، من بينها أن تقوم بجمع الصدقات من الناس فى بداية فصل الشتاء كى تستطيع أن توزع المأكولات على الفقراء والمعوزين ، وأن تستعمل مختلف طرق الإرشاد لحمل الناس على الاقتصاد فى غذائهم ، ولا يزال العلماء فى ألمانيا يبحثون عن المواد الغذائية المركبة أو المشتقة مثل السكارين بدل السكر ، والمرجارين بدل الزبدة ، ودهن الأسماك بدل دهن الحيوان . وقامت إيطاليا فى العهد الأخير بحركة قوية للوصول إلى الاستقلال الغذائى ، ويمكننا فى مصر الاقتداء ببعض تدابيرها فى هذا الشأن ، وسنعود إليها فيما يلى . والمسألة بعينها فى درجات مختلفة من الخطورة تواجه عدة بلاد أخرى سواء أكان ذلك لكثرة سكانها أو انتشار صناعتها أو قلة أراضيها القابلة للزراعة .

أمّا مصر فلحسن حظها تتمتع بقسط وافر من الاستقلال فى هذا الشأن ، غير أنه يجب عليها العمل على تكميل هذا الاستقلال وتقويته . فإذا كانت الزراعة دعامة القواعد الاقتصادية فى قطر ، وكانت المحاصيل الزراعية تمثل التسعين فى المائة من جملة صادراته ، وكان جميع أنواع النبات ينمو فى أرضه خير نمو ، وهذا كله شأن مصر ، وجب على ذلك القطر أن يسد حاجة سكانه فى كل ما يتعلق بالمواد الغذائية الأساسية . لكن القطر المصرى فى الوقت الحاضر عاجز عن الاستقلال

فى الشؤون الغذائية ؛ ويبدو هذا العجز فى ظاهرتين : الأولى هى النقص المحسوس فى تغذية الشعب ، الحالة التى سبق وصفها ؛ والثانية هى الاستيراد السنوى لبعض المواد الغذائية الأساسية (اللحم والقمح والزبدة والزيوت المأكولة) . فيستنتج من هذا أن جملة الإنتاج الوطنى فى المواد الغذائية أقل من الحد الأدنى للاستهلاك ؛ فكلما نقص محصول القمح مثلاً عن حاجة السكان ، سواء أكان لأسباب طبيعية أو لنقص المساحة المزروعة أو لزيادة طلب الاستهلاك على أثر ارتفاع أسعار القطن وما ترتب على ذلك من رخاء السكان[1] ، اضطرت مصر إلى استيراد كية وافرة ، حتى بلغ المستورد منه ثلث جملة المستهلك فى سنتى ١٩٢٤ و ١٩٢٧ ، وربع المستهلك فى سنتى ١٩٢٨ و ١٩٢٩ ؛ وزادت قيمة المستورد منه ومن الدقيق فى سنة ١٩٢٩ على ثلاثة ملايين من الجنيهات . ونشاهد كذلك فى السنة الحالية محصول الذرة لا يكفى حاجة السكان حتى ارتفعت أسعاره ولزم استيراد كية منه من الخارج .

فيتضح من ذلك أن مصر لا تكاد تفى بحاجة سكانها ، مع العلم بأن متوسط استهلاك المواد الغذائية الأساسية منخفض إلى حد مضر بالصحة العامة كما رأينا . زد على ذلك أن السكان فى ازدياد سريع وأنه أصبح من الضرورى أن نعمل على تحسين تدبيرهم الغذائى بزيادة استهلاك مادتين أساسيتين على الأقل هما القمح واللحم ، ويتبين أن اعتمادنا على الخارج فيما نحتاج إليه من المواد الغذائية

(١) انظر الرسم البيانى فى صحيفة ٥٩ ؛ ومعظم الزيادة فى المستهلك من القمح فى المدة بين سنتى ١٩٢٤ و ١٩٣٠ وارد من الخارج .

سوف يزيد فى المستقبل إلى حد بعيد ؛ ولا شك فى أن هذه حالة خطيرة وغير منطقية فى بلد أساسه الزراعة ، ويغلب على الظن أنها تسبب مصاعب عظيمة إذا دخلت مصر فى حرب ، بصرف النظر عن المبالغ التى نضطر إلى إنفاقها لاستيراد ما يلزمنا من المواد الغذائية والتى قد تخل بميزاننا التجارى إلى درجة كبيرة . أما فيما يتعلق بالأسباب التى أدّت إلى تلك النتيجة ، فأساسها بالطبع عدم التناسب بين زيادة السكان وزيادة المرافق الزراعية ؛ ونضيف إلى ذلك سببين ثانويين هما هبوط متوسط الإنتاج والميل إلى زيادة الزراعة الصناعية لكثرة ربحها مع تقليل الزراعة الغذائية إلى حد ما .

ويمكن وضع ثلاث خطط عملية تساعد على علاج الأحوال التى سبق وصفها، وهى العمل على زيادة المحصول الزراعى بوجه عام ، ثم الزيادة النسبية فى مساحة الزراعات الغذائية ، ثم زيادة الاستهلاك الغذائى لدى عامة الشعب .

١ — زيادة جملة المحصول الزراعى

رأينا أن الزيادة فى جملة المحصول الزراعى تترتب على شرطين هما زيادة المساحة المزروعة وتحسين متوسط الإنتاج . والشرط الأول لا يتطلب منا تفاصيل كثيرة إذ أنه يعتمد على اعتبارات مالية دون غيرها تقريباً . فالحد الأقصى الذى نستطيع أن نصل إليه فى استخدام الأراضى الزراعية معروف تمام المعرفة ، كما أن الطرق المؤدية إلى تعميم الرى الصيفى فى تلك الأراضى معروفة لدى الفنيين والإخصائيين ؛ وستتوقف سرعة الزيادة فى مساحتنا المزروعة على مقدار ما تستطيع الأمة أن تنفقه فى تلك الغاية ، وعلى المبالغ التى تخصصها الحكومة لمشرعات الرى

الـكبرى . والظاهر أن المنافسة ستكون شديدة بين لوازم الدفاع الوطنى ولوازم نمو ثروتنا الزراعية ؛ ولا نرى داعياً لتكرار ما سبق لنا أن نبهنا إليه غير مرة من أن عدم التناسب بين ازدياد السكان وزيادة ثروتنا الاقتصادية هو منبع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى تواجه الدولة المصرية، وسيكون سبباً لأكثر مصاعبنا الداخلية فى المستقبل . فلا شك أنه يجب على الحكومة أن توجه نشاطاً خاصاً إلى هذا الباب الأساسى فى برنامجها الإنشائى ، وتخصص كل ما فى وسعها أن تخصصه من المال فى سبيل تمية ثروتنا الزراعية .

أما الشرط الثانى ، فربما كان أكثر أهمية من الأول فى القريب العاجل ، لأن الأراضى الزراعية تزداد تلفاً وضعفاً سنة بعد أخرى، فيجب المبادرة إلى وضع حد أمام هذا الخطر . ونلاحظ أن انتشار الرى الدائم فى الظروف الحاضرة من شأنه أن يساعد على هبوط متوسط الإنتاج ما لم يعمل على الوقاية منه بتعميم نظام الصرف وتجفيف الأرض بقدر الإمكان . فيجب تنفيذ مشروعات الصرف بسرعة مضاعفة حتى يكمل نظامه فى أنحاء القطر ويتم تعميمه فى أقرب وقت . ولا يقتصر نشاط وزارة الأشغال العمومية على تنفيذ المشروعات، بل ينبغى لها أيضاً أن توجه نشاطها نحو صيانة النظام الموجود وبخاصة صيانة المصارف المتوسطة ؛ فكثيراً ما تشاهد متهدّمة الجوانب ملأى بالنباتات المائية حتى تكاد المياه تركد فيها ، ولا يوطى منسوبها إلاّ بمقدار ضئيل عن مستوى الأرض التى أُعدّت تلك المصارف لتجفيفها وتطهيرها ، فتعجز عن إداء وظيفتها . وحين تتوفر أسباب الصرف ينخفض منسوب المياه الأرضية وتتخلص الأرض بسهولة من الأملاح

الضارة بخصبها ، فيتحسن إنتاجها فى زمن قصير . أما العوامل الأخرى التى تعمل على تحسين الإنتاج مثل انتخاب البذور والأصناف وتقدم طرق الفلاحة ، فإنها موضع اهتمام المصالح والإدارات المختصة التى بلغت درجة جيدة من الدقة والعناية فى تدبيرها . فإن الصرف هو العامل المهم فى تحسين متوسط الإنتاج فى الوقت الحاضر ، أو بعبارة أدق فى إعادته إلى ما كان عليه منذ ثلاثين أو أربعين عاماً[1] .

٢ — تنمية الإنتاج الغذائى

وإلى جانب زيادة الإنتاج الزراعى بوجه عام فى القطر ، يجب العمل على توسيع الزراعات الغذائية حتى تتمشى مع ازدياد السكان . وترمى زيادة الإنتاج الغذائى إلى غايتين هما زيادة الاستهلاك فى طبقات الشعب غير المتيسرة من جهة ، واجتناب استيراد المواد الغذائية الأساسية بقدر الإمكان من الجهة الأخرى . ويجب أن تتجه عنايتنا أولاً وبالذات إلى زراعة القمح والزراعات المعدة لتربية البهائم ، ذلك لأن علاج النقص فى التغذية يتوقف على زيادة الإقتيات بالقمح واللحم واللبن وعلى العموم كل الأطعمة ذات البروتين والمواد الدهنية .

(١) يبحث الآن عما إذا كان يستحسن على مر الأيام أن تبقى المياه فى الترع على منسوب أوطى من منسوب الأرض ، فتروى الحقول بآلات رافعة تديرها البهائم أو المحركات البخارية أو غيرها ؛ وتسير وزارة الأشغال العمومية فى تجربة واسعة كى تتحقق من فائدة العودة إلى الري بهذه الطريقة . وقد يكون لانخفاض منسوب المياه فى الترع فائدتان برغم زيادة العمل والمصاريف ، فالأولى أن يمنع إرتفاع المياه الأرضية بسبب الرشح ، والثانية أن يمنع الافراط فى رى الحقول وهو الحاصل غالباً فى الرى بالجاذبية (الري بالراحة) .

وأخذ بعض كبار المزارعين يبورون الأرض قبل زراعة القطن حتى يزيد محصولها ، لكنها طريقة لا يستحسن تعميمها فى مصر ، إذ يترتب عليها زوال زراعة من الزراعات الغذائية فى وقت يجب فيه أن توجه الجهود كلها نحو زيادة الانتاج الغذائى .

رأينا أن أحد الأسباب الثانوية لنقص الإنتاج الغذائى هو الميل إلى زيادة الزراعة الصناعية ؛ وقد تعالت أصوات كثيرة ضد الإفراط فى زراعة القطن وخطر الاتكال على محصول واحد دون غيره ما دامت أسعاره تتراوح بين حدود واسعة ولم تخضع للسوق الداخلية ، مما يسبب أزمات فجائية وعدم الثبات الاقتصادى. وليس الخطر فى الحقيقة وهمياً ، ولم تسلم مصر من التقلبات الاقتصادية الداخلية على أثر تقلب أسعار القطن العالمية . ولكن بالرغم من ذلك ساعد انتشار الزراعة القطنية أعظم المساعدة على النهوض بمصر ، ولولاه ما تمكنت من الوصول إلى درجتها الحاضرة من التقدم الاقتصادى ؛ لأن زراعة القطن أوجدت محصولاً غالى القيمة بالنسبة إلى المحاصيل الزراعية الأخرى ، حتى تمكنت مصر من تصدير مادة خام تستهلكها المغازل والمصانع فى أنحاء العالم، ومن استيراد ما كانت محتاجة إليه من المنتجات الصناعية . لهذه الأسباب وبرغم هبوط أسعار القطن ومزاحمة البلاد الأخرى والمواد الخام الجديدة التى قد تحل محله إلى حد ما ، لا نرى ما يدعونا إلى تخفيض إنتاج القطن فى الوقت الحاضر إذ أنه لا يزال أساس ثروتنا الاقتصادية ودعامة مبادلاتنا التجارية مع سائر بلاد العالم . غير أنه يجب العمل إلى جانب ذلك على تحسين متوسط إنتاج القطن لكل فدان[1] ، كى تنخفض.

---

(١) وضع المرحوم أحمد عبد الوهاب باشا مذكرة مستفيضة فى شأن إقرار الحكومة لسياسة قطنية مستديمة ، تضمنها قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٠ مع إلزام الادارات الحكومية المختصة أن تقوم كل منها بتطبيق ما يخصها من اقتراحات المذكرة . ومن أهم هذه الاقتراحات المتصلة بتحسين إنتاج القطن وجعله مطابقاً للظروف الاقتصادية العالمية:

١ — العمل على إنتاج أوفر كمية ممكنة من الأقطان ذات الاستعمال السائد ، مع قصر زراعة السكلاريدس وغيره من الأصناف الخاصة على المناطق الشمالية من الدلتا ومراعاة

المساحة المزروعة قطناً ، فنصل إلى أحسن درجة من الاقتصاد فى استخدام أرضنا الزراعية . وتضاف المساحة المتوفرة بهذه الطريقة إلى الأراضى التى تعدها للزراعة مشاريع الرى والإصلاح ، فيستخدم جزء من هذه المساحات الجديدة فى زيادة تنوع الزراعة ، مثل زيادة الإنتاج فى الموالح والخضروات ، وهى محاصيل غير ضرورية لتغـذية الشعب ويمكن تصديرها . غير أن الجزء الأكبر من المتوفر والجديد فى الأراضى الزراعية يستخدم فى زيادة إنتاج المواد الغذائية الأساسية التى تخصص للإستهلاك الداخلى .

فيجب تنشيط إنتاج القمح باستعمال مختلف الوسائل الأدبية والتشريعية التى تساعد على تحقيق هذا الغرض . ومن بينها الدعاية للاستقلال فى الشؤون الغـذائية ؛ فتعمل السلطات الحكومية المختصة وكذلك الجمعيات والنقابات الاقتصادية والزراعية على إمداد الرأى العام بالمعلومات المفيدة فى هذا الصدد ، كى يقف على أهمية عدم الاعتماد على الخارج فى الشؤون الغذائية ، وضرورة زياة الإنتاج الغذائى كأداة لتحسين الصحة العامة الخ . ثم تشجّع روح المسابقة بين المزارعين بتوزيع الجوائز القيمة على من يحصل منهم على أحسن متوسط فى إنتاج القمح . وقد أنشأت الحكومة الإيطالية نظاماً خاصاً بهذا الغرض ، حيث تقدم

عدم زيادة محصولها عن احتياج السوق العالمية للأقطان الخاصة ؛ ويمكن معرفة مقدار هذا الاحتياج مقدماً على وجه التقريب .

ب — العمل على تحسين متوسط الانتاج باستعمال أحسن طرق الفلاحة وتطبيق القواعد العلمية فى مختلف مراحل الانتاج .

ج — العمل على تخفيض النفقات الزراعية كي تتناسب مع تخفيض أسعار القطن العالمية. (وهنا يجب ملاحظة أنه لا يستحسن تعميم استعمال الآلات الزراعية مهما كانت فائدتها الاقتصادية خشية من تضخم البطالة لدى الزراع التى بلغت حداً خطيراً فى بعض المناطق المزدحمة بالسكان)

الجوائز لمن يستحقونها فى احتفال رسمى كبير كل عام يحضره كبار رجال الدولة وألوف الناس، حتى يشعر الفائزون فى مسابقة القمح — أو كما يسمونها فى إيطاليا «معركة القمح» — بأنهم موضع اهتمام الحكومة والأمة، فتنتشر روح التسابق فى الأوساط الزراعية، ويعمها الشعور بأن الزارع المهتم بزراعته يؤدى واجبه الاجتماعى والوطنى.

ثم من جهة أخرى، بما أن زيادة الاستهلاك هى الغاية لتلك التدابير كلها، يجب أن يمنع تصدير القمح منعاً باتاً، حتى يستفيد الشعب من زيادة المحصول ووفرته فى القطر. ولا شك فى أن مثل هذه التدابير يستوجب إشراف الحكومة على السياسة القمحية ويتطلب رقابة شديدة على تقلب الأسعار، حتى أنه إذا دعت الحال عملت الحكومة على تحديدها إدارياً كى يبقى ثمن الخبز فى حدود معقولة؛ فإن كثرة الهبوط فى الأسعار تخرب المزارعين، كما أن كثرة ارتفاعها تقلل الاستهلاك؛ فيلزم الوقوف عند حد الموازنة العادلة بين مصلحة المنتجين والمستهلكين حتى تأخذ سوق القمح الداخلية أكثر ما يمكن من النمو والنشاط.(١)

(١) ترك تطور السياسة القمحية فى الموسم الماضى (١٩٣٧ — ١٩٣٨) أثراً سيئاً فى الرأى العام — إذ بدأ الموسم بتدهور الأسعار على أثر تقدير من وزارة الزراعة قيل فيما بعد أنه مبالغ فيه، فأسفرت شكاوى المزارعين عن ترخيص الحكومة بتصدير جزء من المحصول وتم فعلا تصدير كمية منه؛ ثم قامت حركة ترمى إلى رفع الأسعار بسبب قلة المخزون على أثر التصدير وبحجة الخطأ فى تقدير الوزارة، وترتب على هذا أن أخذ ثمن الخبز يرتفع حتى صار حملاً ثقيلاً على الطبقات الفقيرة، فشرعت الحكومة فى علاج تلك الحال الجديدة المعاكسة للأولى وبدأت تهدد التجار (وكان المحصول وقتئذ قد خرج من أيدى المنتجين) باستيراد القمح الرخيص من الخارج وتوزيعه على المخابز بثمن مخفض؛ ثم اتفقت مع التجار وأصحاب المطاحن على تحديد أسعار الدقيق فلم تقف الأسعار عند الحد المتفق عليه؛ وبعد ذلك هدد الخبازون بإيقاف

ولا تقل المواد الغذائية الناشئة عن الحيوان أهمية عن القمح ، وهى اللحوم واللبن والجبن والزبدة ، لأن فى تلك المواد — وفى القمح أيضاً — أحسن العلاج لعدم التوازن فى التدبير الغذائى . و بما أن عدد الدواب والغنم يتوقف على مساحة الزراعات المخصصة لتربيتها ، وهى البرسيم والفول والشعير والقمح (لتنبه فقط) ، فتنطبق عليها الملاحظات الواردة فى الفقرة السابقة لتنشيط إنتاج القمح . ثم مع زيادة المساحة المزروعة وتحسين متوسط الإنتاج بوجه عام ، يجب على الأخص البحث عن أحسن الوسائل لزيادة المواشى والجاموس والغنم مع استخدام أقل ما يمكن من الأطيان للوصول إلى هذه الغاية ، والعمل على تحسين أنواع الدواب كى يزداد الناتج منها من لحم ولبن .

وترجع زيادة المواشى والغنم بفوائد كبيرة غير فائدة الإصلاح فى التدبير الغذائى ، ومن بينها زيادة كمية السماد البلدى لاستعمالها فى الزراعة ؛ فإن مصر فى حاجة إلى هذا السماد النافع ويصعب غالباً على المزارعين الحصول على ما يلزمهم منه ؛ وإن زيادة البرسيم ، وهو أهم ما تقتات به البهائم ، تساعد على تحسين الإنتاج فى الزراعات الأخرى ، لأن زراعة البرسيم تطهر الأرض وتكسبها أزوتا . وتمثل البهائم بأنواعها عنصراً مهمًا فى الثروة الزراعية ، ولا شك فى أن زيادة

العمل لغلاء الدقيق ، فرخصت لهم الحكومة بخلطه بمقدار من دقيق الذرة بنسبة الربع لحين ظهور المحصول الجديد ؛ ثم انتهزت الحكومة فرصة وجود كمية من القمح الاسترالى المخزون فى ميناء الاسكندرية فاشترته ووزعته على المخابز . . . وليست هذه الفوضى فى تدبير القمح ، وهو من المواد الأساسية فى تغذية السكان ، إلا مثلاً من أمثلة النتائج السيئة الناشئة عن فقد الخطط العامة فى الأمور القومية

عددها تزيد أهل الريف رخاء ورفاهية وتغنى القطر عن استيرادها من الخارج ؛ فإنها ليست حالة طبيعية أن تضطر مصر إلى استيراد دواب من الخارج بما يقرب من نصف مليون جنيه فى بعض السنوات . ويمكن أيضاً التفكير فى تشجيع تربية الماشية بوجه خاص ، سواء أكان لإنتاج اللحم أو اللبن والمواد المحوّلة عنه ؛ وقد انحصرت تلك التربية حتى الآن فى بعض مناطق شمال الدلتا[١]

٣ — تنشيط الاستهلاك الغذائى

ولكن تنشيط الإنتاج ليس إلّا وجهاً من وجهى المسألة ، وينبغى أيضاً وفى آن واحد العمل على تنشيط الاستهلاك فى المواد الغذائية الأساسية لأن زيادة هذا الاستهلاك أصبحت من لوازم الصحة العامة . وفى بدء الأمر يلوح لنا أن الحركة القوية المتواصلة لزيادة إنتاج المواد الغذائية قد تكفى لضمان أهل

(١) وهناك عدة تجارب قد يؤدى بعضها إلى نتيجة نافعة فى تحسين التدبير الغذائى أو فى تحقيق الاستقلال فى الشؤون الغذائية . مثلا تعميم شجر الزيتون غربى الاسكندرية ، وكانت منطقة خصبة فى القرون الماضية ، وقدشرع بعض الأفراد ثم الحكومة منذ حين فى إصلاحها ؛ وتستهلك مصر سنوياً أكثر من ألف طن من زيت الزيتون المستورد من الخارج ، بصرف النظر عن غيره من الزيوت المأكولة والزيوت النباتية المعدة للصناعة ، فتسمح السوق الداخلية باستهلاك ما قد تنتجه زراعات شاسعة من الزيتون . وزيادة الأشجار الخشبية فى جوانب الطرق والترع والمصارف وكل قطعة من الأرض لم تزرع لسبب ما ، حتى تتوفر كمية من الخشب فى البلاد فتسد بعض حاجتها إليه . وقد يمكن أيضاً إنشاء شريط من الغابات على حدود الصحراء الغربية كي يمنع تدفق الرمال فى الأراضى الزراعية فى بعض المناطق . ويمكن أيضاً العمل على زيادة الأنواع الجيدة من الأسماك فى البرك الكبيرة والترع الرئيسية ، فينتفع بها السكان لتحسين تدبيرهم الغذائى .

وقد أسفرت الجهود الحكومية فى الجزائر والمغرب عن نجاح عظيم فى استغلال الواحات ومنابع الماء فى الصحراء ، ومن المفيد أن ترسل بعثة علمية وزراعية إلى تلك البلاد للوقوف على الطرق المتبعة فى هذا الشأن .

الريف شيئاً من الرخاء والتحسين فى تدبيرهم الغذائى ، فان توفر المحاصيل الزراعية يحمل كل واحد على أن يزيد فى استهلاك الموجود لديه . ثم إن الزيادة فى الإنتاج من شأنها أن تنزل بأسعار القمح واللحوم إلى مستوى يمكن الطبقات الفقيرة من شرائها ويحملها على الاقتيات بها . وفى نفس الوقت تحول مراقبة الأسعار دون هبوطها هبوطاً لا توازيه الزيادة فى متوسط الإنتاج . ولا شك فى أن أسعار القمح والذرة فى الوقت الحاضر بلغت حداً يجعلها حملاً ثقيلاً ، بل وغير محتمل ، على الطبقات الفقيرة فى القرى والمدن ؛ وإنّا نرى أن هذا الصعود الكبير يرجع معظمه ، بصرف النظر عن بعض الحركات فى البورصة وبين التجار ، إلى نقص المحاصيل الغذائية فى القطر بالنسبة إلى عدد السكان . فإذا أمكن علاج تلك الحال علاجاً طبيعياً عن طريق الزيادة فى الإنتاج ، حتى تقتصر مراقبة الحكومة على إبقاء الأسعار بين حدود معقولة فى الصعود والهبوط ، كان ذلك خيراً من التدخل المباشر فى تحديد أسعار المواد الغذائية وتعيينها إدارياً ؛ وعلى كل حال فالتجربة السديدة خير وسيلة نهتدى بها إلى أحسن تدبير لصيانة المصلحة العامة ومراعاة حقوق الجميع قدر المستطاع .

وإلى جانب هذا الأثر العام لزيادة الإنتاج ، ينبغى للسلطات المختصة أن تنشط حركة الاستهلاك بوسائل مختلفة يبدأ بتنفيذها فى المدن الكبيرة والصغيرة ، ثم توسع دائرة تطبيقها فتشمل القرى والعزب . ويكون هذا التنشيط مثلاً على شكل المساعدة الجدية للشركات التعاونية المختلطة للإنتاج والاستهلاك أو الشركات التعاونية غير المختلطة ، وهى الجميات التى يزداد عددها كل عام

وتهتم بشئونها إدارة مخصصة فى وزارة المالية . والمجال واسع للعمل على زيادة استهلاك اللبن والمواد المحوّلة عنه ؛ وإنّا نلحظ نجاح معامل اللبن فى القاهرة والاسكندرية ودمياط ، إلاّ أن أثمان منتجاتها لا تزال فوق طاقة الجمهور فلا يستطيع أن يستفيد منها ؛ ويكون من المفيد جداً فى تحسين التدبير الغذائى أن تقوم الحكومة بتشجيع الأفراد فى المدن الكبرى والعواصم الإقليمية على إنشاء معامل اللبن ، وأن تمدهم بالإعانات المالية والإرشادات الفنية كى تنخفض أثمان المنتجات اللبنية ويتعوّد الناس استهلاكها . وفى نشر التعاليم الصحية والغذائية ما قد يساعد على زيادة الاستهلاك . ليست هذه إلاّ بعض الأمثلة من وسائل كثيرة تستطيع الحكومة أن تتخذها لعلاج النقص فى تغذية الشعب، والحركة المفيدة يجب أن تشمل المسألة بجميع مظاهرها وأن تقوم على التدابير الكثيرة المنفّذة فى وقت واحد والموجّهة كلها إلى غاية متحدة .

— ولا تخفى علينا الصعوبات المتعلقة بمثل هذا التدخل فى الأمور الاقتصادية سواء أكان لزيادة الزراعة الغذائية أو لتسهيل الاستهلاك وتنشيطه عند الطبقات الفقيرة ؛ إلاّ أنها صعوبات لا مفرّ من مواجهتها لأن المسألة تمس أساس النظام الاجتماعى ودعامة الثبات والصحة والعافية فى الأمة . وبالطبع لا تعتبر هذه الملاحظات الوجيزة برنامجاً جديراً بالتنفيذ ، بل تشير إلى ضرورة إصلاح الحالة الحاضرة وبالأخص إلى قدرة الحكومة على معالجتها إلى حد كبير . وتدل أيضاً على وجوب الشروع فى فحص كامل لا يهمل وجهاً من أوجه المشكلة ولا يتجاهل عنصراً من عناصرها ، حتى يكون أساساً للتدبير العملى والتنفيذ الفعلى . ويخيل

إلينا أن الجمعية الزراعية الملكية ، بمعاونة الإدارات المختصة فى وزارة المالية والصحة والأشغال والتجارة والصناعة ، وتحت إشراف خبير أو خبراء يكلفون بهذه المهمة ، تستطيع أن تقوم بوضع تقرير مستوف عن الطرق المؤدية إلى الاستقلال الاقتصادى فى الشئون الغذائية وإلى تحسين التدبير الغذائى لدى عامة الشعب . ومن الواضح الجلى أن المسألة ستبدو بعد سنوات قليلة بمظهر الخطورة العظيمة والأهمية الحيوية ، فلا يمكن التوقى من عواقبها ما لم توجه جهود الحكومة ونشاط الأمة من الآن نحو استدراك ما يمكن استدراكه . فاذا فعلنا ذلك ، استطعنا أن نعالج شيئاً من النقص فى التغذية ، وأن نتجنب بعض الخطر الناشئ عن زيادة السكان ، وأن نستعد لطارئ الحرب إذا ماحل بنا

الصناعة

تعوّد المصريون أن يأملوا فى تقدم الصناعة علاجاً لازدحام السكان وتعويضاً لقلة الثروة الزراعية ؛ فيرون مستقبل مصر فى تعميم الصناعة وتنوع فروعها حتى يتسع المجال لاستخدام الذين عجزت الزراعة عن استخدامهم ، ويؤدى إلى زيادة الثروة العامة ورفع مستوى الحياة عما هو عليه إلى درجة أعلى من الرخاء والحضارة . ولا شك فى أن الصناعة ستلعب دوراً كبيراً فى اقتصادنا الوطنى ، وأننا سنجد فيها يقيناً بعض ما يعوضنا عن عدم التناسب بين ازدحام السكان وتقدم مرافقنا الاقتصادية ؛ ولكن مع ذلك يلوح لنا أن فى تلك الآمال شيئاً من المبالغة وينبغى لنا أن نصف دور الصناعة فى اقتصادنا الوطنى بما يمكننا من الدقة ، وأن نحدد شروط إنشاء الصناعات وإنمائها فى مصر .

ومن المفيد فى بدء الأمر أن نأخذ فكرة عن مدى التقدم الصناعى الذى يحتمل أن نصل إليه فى العصر المقبل ، كى نعرف على وجه التقريب ما نستطيع أن ننتظره من الصناعة فى إصلاح شئوننا الاقتصادية والاجتماعية . يجب البحث فى هذه المسألة على ضوء الحاصل فى سائر العالم ، إذ أن حال مصر شبيهة بحال جميع البلاد التى دخلت عن قريب فى ميدان الصناعة : والتجارة كما نعلم استبدال بضاعة موجودة لدينا ونحن فى غنى عنها ببضاعة أخرى ليست فى أيدينا مع احتياجنا إليها ، ويسرى هذا التعريف على التجارة الدولية باعتبار كل قطر فى علاقاته مع الأقطار الأخرى . ففى القرن الماضى زادت حركة التجارة الدولية زيادة مطابقة لتقدم الصناعة العظيم فى بلاد أوربا الغربية ، إذ أصبحت تلك البلاد تبيع إلى سائر العالم البضائع التى كانت حينذاك هى وحدها قادرة على إنتاجها ، وتشترى منه المواد الخام المعدنية والزراعية اللازمة لتغذية صناعتها كى تسد حاجة الأسواق المحلية فى تلك البلاد وحاجة التصدير إلى البلاد غير الصناعية . فكانت التجارة الدولية فى الغالب عبارة عن تبادل المواد الخام من البلاد غير الصناعية بالبضائع المصنوعة من البلاد الصناعية . أما الآن فقد أضحى أغلب البلاد قادراً على إنتاج بعض ما يلزمه من المنتجات الصناعية ، وصار التطور الحديث فى الاقتصاد العالمى يميل إلى إعادة المساواة الإنتاجية بين مختلف البلاد؛ ومن شأن هذه المساواة أن تضع كل دولة فى درجة أعلى من الاستقلال الاقتصادى فينخفض على الأثر مقدار التجارة الدولية .

ومن أمثال ذلك أن مصر كانت تصدر كافة محصولها القطنى وتستورد كافة

ما تستهلكه من المصنوعات القطنية ؛ ثم قامت عندنا صناعة الغزل والنسيج ، فأخذت تسد بعض حاجتنا من المنسوجات القطنية حتى نالت مصر قسطاً من الاستقلال الاقتصادى فى هذا الصدد ؛ وكان من نتيجة ذلك أن نقصت واردات المنسوجات القطنية بمقدار الإنتاج الداخلى ، ونقص أيضاً الصادر من القطن بمقدار ما تستهلكه الصناعة الوطنية أو بمقدار ما كانت البلاد الأجنبية تستورده لتعيد تصديره إلى مصر بعد صنعه . ومن نتائج ذلك أيضاً أن تنقص إرادات الجمارك على أثر التقدم الصناعى داخل القطر ، فإن كل حركة ترمى إلى تنشيط الصناعة الوطنية ، بإمدادها بالإعانات المالية أو بفرض الرسوم الجمركية على الواردات الصناعية أو بأى وسيلة أخرى ، يترتب عليها هبوط نسبى فى التجارة الخارجية ؛ وبالتالى هبوط فى إيراد الجمارك . ولهذه الملحوظة وجه من الأهمية فى مصر إذ أن نصف إيراد الدولة تقريباً من الجمارك .

ونرى هذا التطور الاقتصادى فى درجات مختلفة فى معظم بلاد العالم ، وهو بلا ريب السبب الأساسى لما أصاب ثروة أوربا وسلطتها فى العالم من الضعف إلى حد ما . والنهاية النظرية لهذا التطور هى أن ينتج كل قطر المصنوعات التى يحتاج إليها ، فتقتصر التجارة الدولية على تبادل الخامات التى لم توزعها الطبيعة بالمساواة على مختلف مناطق الكرة الأرضية . ويتضح من ذلك أنه لا يجوز لنا أن نأمل من تقدم صناعتنا الوطنية ذاك الأثر العظيم فى زيادة الثروة القومية كما حدث فى البلاد الأوربية فى القرن الماضى عند ما كان لها شبه احتكار على الوسائل الصناعية . ومن نتائج هذا أنه إذا استطاعت مصر فى وقت ما أن

تصدّر بعض منتجاتها الصناعية إلى البلاد المجاورة لها التى لم تصل إلى درجتها فى التقدم الصناعى ، يكون هذا التصدير مورداً وقتيًّا ينقطع عند ما تخطو تلك البلاد نفس الخطوات فتصبح صناعتها على قدم المساواة مع الصناعة المصرية .
وخلاصة هذا كله أن صناعتنا الوطنية تعتمد فى آخر الأمر على السوق الداخلية دون غيرها ، فيتوقف تقدمها على رواج تلك السوق واشتمالها على العدد الأكبر من أفراد الأمة .

فالخطة العامة التى يجب اتباعها فى تدبير الاقتصاد الوطنى ، وخاصة فى تدبير التقدم الصناعى ، هى أن يتجه استغلال المرافق الطبيعة فى القطر المصرى نحو تنشيط السوق المحلية وزيادة طاقتها فى الاستهلاك . وهكذا عدنا مرة أخرى ، عن طريق الصناعة ، إلى مسألة زيادة الإنتاج الزراعى بالنسبة إلى ازدحام السكان كي يرتفع مستوى المعيشة فى طبقات الشعب ، فتتسع السوق المحلية ويصبح سكان القطر قادرين على زيادة استهلاكهم المصنوعات الوطنية . فلا يجوز لنا اعتبار الصناعة علاجاً للمصاعب الاقتصادية وحلاًّ للمشاكل الاجتماعية ، بل يجب أن نعتبرها عنصراً من عناصر التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، لا يرجع على البلد بفائدته الكاملة ما لم تنشط وجهات الاقتصاد الأخرى والزراعية منها على الأخص. فإن النهوض بالمرافق الزراعية هو عقدة المشاكل المصرية ، ويترتب عليه تقدم الأمة من حيث الرخاء ومن حيث الحضارة .

أما عن الصناعات الممكن إنشاؤها فى مصر فتتوقف على شرطين ، والشرط الأول هو أن ترتكن بقدر المستطاع على الخامات الموجودة فى القطر كى تشيّد

على أساس اقتصادى ثابت وتستقل إلى حد ما عن تطورات السياسة الدولية وتقلب الأسعار فى الأسواق العالمية . والشرط الثانى أن تقتصر على إنتاج المصنوعات التى تكفى السوق الداخلية لاستهلاكها ، ولا تتجه إلى التصدير إلاّ فى الأحوال النادرة التى تتمكن فيها من إنتاج بضائع لم تنتجها البلاد الأخرى أو تنتج منها ما لا يسد حاجتها ؛ وتنطبق هذه الملحوظة الأخيرة بوجه خاص على صناعة المواد الغذائية غير الأساسية عندنا . وبطبيعة الحال يرتكن الجزء الأكبر من الصناعة على الخامات الزراعية إذ أن الزراعة أعظم مورد للخامات فى مصر . وفيما يختص بالصناعات الغذائية فإنها لم تبلغ تقدماً كبيراً ، والمجال لا يزال فسيحاً لنشرها ، ومن بينها صناعة اللبن والزيوت المأكولة والمواد الغذائية المحفوظة فى العلب والتى يمكن تصديرها . وتمتاز صناعة السكر عن سائر الصناعات الغذائية ، فهى ناجحة فى مصر منذ زمن طويل ؛ وكان إنتاج السكر فى السنين الأخيرة يتراوح بين ١٠٠ و ١٣٥ ألف طن سنوياً، وكان متوسط الاستهلاك الفردى ٧ر٤ كيلوجرام سنوياً . (وكان هذا المتوسط فى انجلترا ١ر٣٩ ك . م . ، وفى فرنسا ٢ر٢٧ ، وفى إيطاليا ٢ر٤) ؛ وبما أن السكر من المواد الغذائية الضرورية ، يجب العمل على ترويج استهلاكه ، فضلاً عما يترتب على صناعته من استخدام العدد الكبير من العمال . ولكن إذا قدرنا انخفاض مستوى المعيشة العام ، وقدرنا أيضاً الخطة المالية التى تتبعها الحكومة دون غيرها فى تدبير السكر ، يلوح لنا أن صناعته لن تخطو خطوات واسعة فى المستقبل القريب .

أما الصناعات غير الغذائية المؤسسة على الزراعة ، فيتعلق معظمها بالقطن

ويمثل الجزء الأكبر من رؤوس المال الصناعية فى مصر . والصناعات المترتبة على القطن هى الحلج والكبس واستخراج الزيت من بذرة القطن وصناعة الصابون وخصوصاً الغزل والنسيج ؛ واستوردت مصر فى سنة ١٩٣٦ وكذلك فى سنة ١٩٣٧ من الخيوط والمنسوجات القطنية ما تزيد قيمته عن خمسة ملايين من الجنيهات ، ويؤمل أن تتمكن الصناعة الوطنية شيئاً فشيئاً من أن تحل محل معظم هذه الواردات . وعلاوة على الخامات الزراعية فإن لمصر خامات أخرى تغذى عدداً وافراً من الصناعات ؛ ونذكر من بينها صناعة البناء التى ينتظر منها أن تستمر فى تقدمها لما تتطلبه حاجة الدفاع الوطنى وحركة التحسين فى مستوى الحياة العام ؛ وصناعة الزجاج التى ينتظر منها أن تسد حاجة السوق المحلية عن قريب . ولكن ليس المراد هنا البحث المفصل فى الصناعات المصرية ؛ ويكفينا أن نضيف إلى ما تقدم أن استغلال المرافق المعدنية يتقدم سريعاً ، وأهمها البترول والفسفات ، ونرجو أن يشرع قريباً فى استغلال مناجم الحديد ، واستخدام مسقط المياه (الفحم الأبيض) فى خزان أسوان لتوليد القوة الكهربائية .

أما فيما يتعلق بمدى التقدم الصناعى فى مصر ، فيمكن تقديره على أساس ما تستهلكه السوق المحلية من المصنوعات الواردة من الخارج فى الوقت الحاضر والتى يجوز إنتاجها فى مصر ، مثل المنسوجات القطنية والحريرية والتيلية والورق والزجاج والأحذية والطرابيش ... الخ . وتضاف إليها الخامات المعدنية الممكن تصديرها ، مثل الفسفات والبترول إذا ما زاد إنتاجه والحديد عند ما تستغل مناجمه ، فإن استخراج تلك الخامات يعد عملاً صناعياً لما تتطلبه من الآلات والعمال . فيتبين

من ذلك أن التقدم الصناعى الممكن التعويل عليه ليس كبيراً إلى درجة أن يحقق كل الآمال المعلقة عليه، والتى نوهنا عنها فيما سبق؛ ولا شك فى أن الصناعة ستعوض علينا شيئاً من مصاعب ازدياد السكان بتوسيع مجال العمل وزيادة الدخل الوطنى، غير أنه يلوح لنا أنها تعجز على كل حال عن رفع مستوى المعيشة عند ستة عشر أو عشرين مليوناً من المصريين بدرجة محسوسة. ومهما كانت الجهود الحكومية والنشاط القومى لا تزال الحالة تبعث على القلق خلال الخمسة والعشرين عاماً القادمة، وهى المدة التى اقتصرنا عليها فى هذا البحث، فيجب استغلال مراقفنا الزراعية والمعدنية استغلالاً كاملاً، كى نستفيد منها إلى أبعد حد ولا نترك سبيلاً لزيادة الثروة القومية إلّا ونسلكه.

التقـــدم الاجتماعى

تقصر بحثنا عن وسائل التقدم الاجتماعى على ثلاث مسائل هى الصحة العامة والسكن وشئون التعليم والتربية. وفى المجال متسع لعدة مسائل اجتماعية أخرى أهمها التشريع الاجتماعى وخاصة ما اتصل منه بالعمال، إلّا أنها تجاوز الدائرة التى حددناها لهذا البحث لما تستلزمه من التطويل والتفصيل. هذا إلى أن الروح التى يجب أن تسود تدبير التقدم الاجتماعى واضحة كل الوضوح فى الملاحظات السابقة واللاحقة، وهى أن تُلهم سياسة الدولة بالغايات الاجتماعية العليا وأن تمسك فى نفس الوقت بالوقائع والأحوال الخاصة بمصر، حتى تقصد إلى ترقية الأمة مادياً وخلقياً بأقصى حد مستطاع مع مراعاة الظروف الحاضرة وما يمكن توقعه من تطور السياسة والاقتصاد فى المستقبل.

١ — الصحة العامة

رأينا فى الباب الثانى أن تقدم الصحة يتوقف على عاملين هما تحسين التدبير الغذائى ومقاومة الأمراض المتوطنة ؛ أما العامل الأول فقد سبق لنا أن تحدثنا عنه فى الفقرة الخاصة بالزراعة ، ولا داعى إلى العودة مرة أخرى . ويرجع العامل الثانى إلى علاج المرضى من جهة والوقاية من الأمراض من جهة أخرى .

ويعنى بعلاج الأمراض المتوطنة عدد متزايد من المستشفيات العامة والخاصة ، نذكر من بينها مستشفيات البلهارسيا والأنكلستوما ، ومستشفيات الرمد الثابتة والمتنقلة ، وكثيراً من المستشفيات العامة فى المدن الكبرى والعواصم الإقليمية وبعض المراكز . هذا فيما يختص بالمنشآت الحكومية ، ولن يفوتنا أن نذكر جمعيات الإسعاف فى مختلف المدن وبعض المستشفيات الخاصة أو التابعة لجمعيات خيرية ، وكلها تساعد على مقاومة الأمراض المتوطنة إلى حد ما . ومع ذلك لا ينتظر من النظام الحالى أن يحقق على مر الأيام تحسناً محسوساً فى حالة الصحة العامة ، غير أنه يساعد الشعب على تحمل الأمراض المتوطنة ويخفف من ثقلها عليه، ذلك لأن انتشار هذه الأمراض العظيم يستلزم نظاماً أوسع بكثير من النظام الحالى ، وخصوصاً لأن دوام أسباب العدوى يحول دون إشفاء المرضى بأجمعهم . فترى أطباء المراكز الريفية ومفتشى الصحة فى المدن والأقاليم عاجزين عن القيام بأعمالهم العديدة ، وكلهم مكلفون فوق طاقتهم (ويكفينا أن نشير إلى حال طبيب يعمل ألف حقنة فى النهار فى إحدى المستشفيات للأمراض الطفيلية) . وهذا

بالرغم من أن العدد الأكبر من هؤلاء الأطباء يشتغل بنشاط كبير واستعداد حسن . فإنّا لو أردنا التمشى مع انتشار الأمراض المتوطنة لوجب علينا زيادة عدد المستشفيات والأطباء ثلاث أو أربع مرات أكثر مما هى عليه الآن .

إذاً يجب أن تقاوم أسباب الأمراض قبل أن تعالج آثارها ، وبوجه خاص يجب مقاومة الأمراض الطفيلية لأنها أهم ما يهدد الصحة العامة ، ولأن الأمراض المتوطنة الأخرى ، ومن بينها التراكوما والبلاجرا والسل ، يرجى أن تزول شيئاً فشيئاً على أثر التحسين فى التدبير الغذائى . ولم تتنبّه السلطات الحكومية إلاّ من قريب إلى أهمية هذه الوجهة من المسألة وضرورة الجهود المتواصلة للوقاية . والوسائل التى تحقق هذا الغرض نوعان : وقاية شخصية من جهة ، ووقاية عامة من جهة أخرى تتلخص فى استئصال أسباب العدوى من بيئة السكان . أما وسائل الوقاية الشخصية من الأمراض الطفيلية ، فلا تزيد معلوماتنا العلمية العصرية عنها على نشر التعاليم الصحية بين الأهالى ، وهى الوقاية الموضحة فى مذكرة الميزانية لسنة ١٩٣٨ — ١٩٣٩ بالكيفية الآتية :

« نشر التعاليم الصحية بالقرية ، وذلك بتقسيم الريف إلى مناطق تخصّص لكل منها وحدة صحية مكونة من عدد من الموظفين ومعهم سيارة مجهزة بصيدلية للعلاج البسيط وبآلة سينمائية للتعليم والإرشاد ، ويناط بهذه الوحدات (١) علاج المرضى وصرف الدواء مجاناً مع إرسال من تستلزم حالته الصحية علاجاً خاصاً إلى أقرب مستشفى ؛ (٢) تعليم الأهالى وإرشادهم ورفع مستوى ثقافتهم الصحية مع زيارة المنازل والعمل على نظافتها وتهويتها ؛ (٣) تلقين النشء بالمدارس

الإلزامية والأولية بالقرى مبادئ الصحة وطرق الوقاية من الأمراض . وليست الفائدة من هذه الوحدات مقصورة على الإرشاد فقط ، بل سيؤدى إقبال الأهالى على العلاج إلى الإقلال من الوفيات ومن حدة المرض ومدته وأثره ، كما أنه سيؤدى إلى معرفة حقيقة الأمراض الموجودة ومدى انتشارها فى المناطق المختلفة ؛ فيتيسر توجيه جهود خاصة لمكافحة أمراض معينة » .

ولكن هذه التدابير ، مهما بلغت من التعميم ، تعجز عن تأدية الغرض المطلوب ولا تكفى لمقاومة أسباب العدوى بالأمراض الطفيلية إن لم تقترن بحركة ترمى إلى إزالة أسباب الأمراض من البيئة التى يعيش فيها الإنسان . ومن أهم الوسائل المؤدية إلى زوال الطفيليات والحشرات الخاصة بها تحسين نظام الصرف وتعميمه فى أنحاء القطر ، وصيانة المصارف الصغيرة منها والرئيسية ؛ فإن هذا يجفف الأرض ويمنع عنها تلك الرطوبة الدائمة التى تساعد على نمو الطفيليات ، فيبطئ انتشار الأمراض الطفيلية إلى حد كبير . ومن بين تلك الوسائل ردم المستنقعات الكثيرة فى القرى والعزب أو بالقرب منها ، وكذلك الحفر الناشئة عن الترع الملغاة وإقامة الجسور المرتفعة التى تمتلئ بمياه الرشح ، فتصبح عشًا للمكروب والطفيليات ، وتعدى المياه والمزارع المجاورة لها ، خصوصاً والرجال يغتسلون بها ، والأطفال يكثرون الاستحمام فيها . ومن بينها أيضاً إمداد القرى بالماء النقى بواسطة الطلمبات ، وهو المشروع الذى تقرر أخيراً تنفيذه فى القطر .

فإن تحسين التدبير الغذائى ، وتجفيف الأرض ، وتعميم الماء النقى ، وزيادة

الأطباء والمستشفيات ، ونشر التعاليم الصحية ، كل هذا يعوق انتشار الأمراض المتوطنة بشرط أن تنفذ هذه الوسائل بالتعادل وفى استمرار . ثم إذا اتضح بعد بضع سنوات أن الحالة الصحية لم تتحسن تحسناً كافياً على أثر هذه التدابير ، ينبغى إهلاك الطفيليات والحشرات الخاصة بها بواسطة حركة مباشرة شديدة ، مثل تدبير الجفاف التام لمدة معينة إن أمكن ذلك ، أو استعمال الكميات الوفيرة من المواد الكيماوية ؛ ولا يبعد عن الظن أن تطور الحالة الصحية يحتّم يوماً ما التفكير فى مثل هذه الإجراءات ، ويحسن البحث عنها من الآن . فإن الحالة الصحية وصلت إلى مدى بعيد من الخطورة ، ويجب بذل الجهود المتواصلة مهما تطلبت من تعب ومصاريف فى سبيل إعادة الصحة والعافية إلى الشعب .

٢ — السكن

إن السكن عنصر أساسى فى معيشة الانسان ، وعلامة حقيقية عن ثروة السكان ورخائهم ، ورمز لا يخدع لمستوى الشعب الاجتماعى ودرجة حضارته القومية . ويعتبر إصلاح شئون السكن وسيلة قوية التأثير لتغذية الشعور القومى فى صفوف الأمة عامة ، وعند أهل الريف بوجه خاص ، لأن الدار إذا عزت على المرء وكانت موضع اهتمامه وفخره ، ساعدته على إدراك النظام الاجتماعى واحترام حقوق إخوانه ومواطنيه ، فأوجدت فى نفسه فكرة الروح القومية . ولا ريب أن الأمة المصرية تخطو خطوة واسعة فى سبيل الرقى والثبات الاجتماعى لو تمكنت من تجديد أحوال المعيشة المنزلية فى المدن والقرى ، مع مراعاة شروط الصحة والراحة فيها ؛ لذلك نعلق أهمية كبرى على شئون السكن ، ونعدها

فى طليعة الماديات التى يجب على ساسة الدولة الاهتمام بها .

وأحوال المعيشة المنزلية عند أهل القطر عامة ، وعند أهل الريف خاصة ، معروفة تمام المعرفة من الجميع ، ولا داعى إلى التطويل فى وصفها . وتتكون ألوف القرى والعزب التى تعيش فيها أغلبية الشعب العظمى من منازل ضيقة ، واطئة ، مبنية بالطين وأحياناً باللَّبِن بغير لياسة ولا دهان ، خالية من الأثاث ، محجوبة عن أشعة الشمس المنيرة المطهرة . ويخصص جزء من المنزل على ضيقه للبهائم فينام الفلاح وأسرته بالقرب منها ومن روثها . وتتلاصق المنازل بعضها إلى جانب بعض بدون نظام ولا تخطيط ولا ميادين ولا مرافق . أمّا حال السكن حول المدن الكبرى والعواصم الإقليمية والمراكز الصناعية ، وخاصة فى الأحياء والضواحى التى يعيش فيها فقراء العمال والعاطلين ، فلا تختلف فى شىء كبير عنها فى الريف .

واقتصرت الجهود فى علاج تلك الحال حتى اليوم على بناء بعض العزب الانموذجية ، وقرار الشروع فى بناء مساكن اقتصادية للعمال . فبنت الجمعية الزراعية الملكية ووزارة الزراعة عزباً نموذجية فى المزارع التابعة لها ، روعيت فيها قواعد الصحة والراحة إلى حد ما ، مع ملازمة الاقتصاد فى التكاليف كى يمكن تعميمها ؛ ثم إن تفاتيش الخاصة الملكية فى الغالب ومزارع بعض الملاك المعدودين تشمل عزباً وقرى حديثة تُعد خطوة لا بأس بها فى هذا السبيل . وفيما يختص بسكن الطبقات الفقيرة فى المدن والمراكز الصناعية ، أعلنت الحكومة أخيراً عزمها على بناء بعض العمارات الضخمة فى القاهرة وإنشاء ضواح عمالية فى امبابة

والمحلة الكبرى . واستيقظ الرأى العام منذ قليل لأحوال السكن الريفى ، وكثرت المقالات فى الجرائد والمحاضرات حول هذا الموضوع ، إلّا أنها تبعد كل البعد عن بحث الوسائل العملية التى تحقق شيئاً من الإصلاح ، وتقتصر على نقد الحكومة والأغنياء وحثهم على علاج شؤون السكن عند أهل الريف ؛ ولا يفكر هؤلاء النقاد فيما إذا كانت مالية الدولة ومالية الأغنياء ، وعلى الجملة حالة البلد الاقتصادية، تسمح برفع مستوى المعيشة المنزلية بوجه عام فى المستقبل القريب .

فينبغى لنا أن نبحث عما تستطيع السلطات الحكومية والجماعات غير الحكومية أن تقوم به فى سبيل إصلاح الشؤون المنزلية وتجديد المساكن فى المدن والقرى ، حتى إذا تحققنا من مدى التقدم الذى يجوز لنا التطلع إليه ، بحثنا عن الخطط العملية التى تكفل الوصول إلى التقدم المنشود . و بطبيعة الحال لا يجوز مقارنة الظروف فى مصر بالظروف فى بعض البلاد المتقدمة عليها فى الثروة والحضارة العصرية . فلا فائدة من تطلعنا إلى ما هو متعذر علينا ، ولا أن نبنى آمالاً على تجديد جميع القرى والعزب المصرية فى وقت وجيز ؛ فإن الزمن الذى ترى فيه أحوال السكن فى مصر مساوية لها فى انجلترا مثلاً أو ألمانيا أو سويسرا لا يزال بعيداً جداً . فإذا أسفرت السنوات القادمة عن زيادة وافرة فى الثروة الوطنية ، ترتب على هذا رفع متوسط الدخل للأفراد ، فيتحسن تبعاً له مستوى المعيشة فى الطبقات غير المتيسرة وتتحسن أحوال المعيشة المنزلية . ولكن من الأوهام الباطلة أن نأمل التجديد العام فى السكن ما لم تسمح به الظروف الاقتصادية . ولسنا نريد بهذا أن تمتنع الحكومة عن الاهتمام بالموضوع وأن تتركه لتطوره

الطبيعى بغير عمل ولا سعى فى العلاج ، فإنها تستطيع أن تقوم بشىء من الإصلاح سنة فأخرى حتى تسفر تلك الجهود المتواصلة عن تقدم صحيح على مر الزمان . وإنَّا نرى أنه يجب على الحكومة أن تنظر إلى شؤون السكن فى أنحاء القطر ، فى المدن والقرى ، نظرة شاملة حتى تعين من الآن الغايات التى يمكن الوصول إليها والخطط العملية التى تحقق بلوغها . فإذا وضعت برنامجاً إنشائياً بهذه الكيفية ، تجنبت السير المتردد والمتقطع فى سياستها الخاصة بالسكن ، ولا تضيع جهودها فى تدابير جزئية مؤقتة وغير كفيلة بضمان حاجة المستقبل .

والصعوبات التى تعوق التقدم فى شؤون السكن وتبطئ العمل الإنشائى الضرورى لإصلاحها هى ، أولاً ، التكاليف العظيمة التى يتطلبها مثل هذا العمل ؛ وثانياً ، تعقد الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والفنية المتعلقة به ؛ وثالثاً ، مراعاة المعاونة الفعلية بين الحكومة والأفراد ، وهى خطة جوهرية فى سياسة الدولة ، ويبدو أن فى إصلاح شؤون السكن مجالاً فسيحاً للأخذ بها والعمل على مقتضاها . وليست الإدارة الحكومية خير أداة للقيام بالعمل الإنشائى الذى أضحى ضرورياً لرفع مستوى المعيشة المنزلية فى المدن والقرى ؛ ويخيل إلينا أنه يحسن إنشاء أداة مستقلة يعهد إليها القيام بهذه المهمة .

ولذا يتراءى لنا أن ينشأ معهد مستقل لشئون المسكن يقوم بوضع الخطط العامة والعملية التى يلزم السير على مقتضاها ، ويختص بتنفيذ كافة التدابير المتعلقة بها . وإنَّا نرى أنه يترتب على إنشاء « المعهد الوطنى للبناء والتجديد » تذليل بعض الصعوبات التى نوهنا عنها فى الفقرة السابقة ، واستغلال المبالغ

المخصصة للعمل الإنشائى أحسن استغلال، واعتبار جميع ما يجب اعتباره من المسائل الاقتصادية والاجتماعية والفنية المتعلقة بالسكن فى المدن والقرى . ويكون لهذا المعهد مدير ومكاتب مخصصة (ولا يلزمه عدد كبير من الموظفين غير الفنيين) ؛ ويستقل عن الحكومة بمقدار استقلال مصلحة السكك الحديدية فى مصر ، أو الصندوق المستقل للدفاع الوطنى فى فرنسا ، أو معاهد البناء والتجديد فى إيطاليا . وتوضع أعماله تحت إشراف لجنة مؤلفة من مندوبى الوزارات المختصة ، وهى المالية والصحة والزراعة والداخلية والتجارة والصناعة ، وبعض الأفراد غير الموظفين الذين يمثلون آراء الملاك والشركات والجمهور ووجهة نظرهم . ويكون من اختصاص اللجنة أن توافق على الخطط العامة التى يتبعها المعهد ، وتصدق على الحساب السنوى لأعماله فى نهاية كل سنة مالية ، وتقدم إلى وزير المالية الطلب السنوى عن المبالغ المرجو إدراجها فى الميزانية لتحويلها إلى صندوق المعهد . وفيما عدا تلك النقط الثلاث ، تبقى لمدير المعهد الحرية التامة فى صرف المبالغ الموجودة لديه على الوجه الذى يراه كفيلاً بالمصلحة العامة . أما الاعتماد الذى يخصص لأعمال المعهد فى ميزانية الدولة ، فلا يزيد على مائة ألف جنيه فى السنة الأولى ، ثم يبلغ تدريجيًّا نصف مليون جنيه سنويًّا ، ويبقى عند هذا الحد .

وبهذه الكيفية تضمن الوحدة فى الخطط والاستمرار فى التنفيذ ، وهما شرطان أساسيان فى هذا العمل، لأنه عمل واسع النطاق ، يستغرق سنوات كثيرة ويتعلق به اعتبارات اجتماعية فى غاية الأهمية . فيستقل المعهد بخطته عن تقلب السياسة إلى حد ما ؛ حتى يتمكن من أن يوالى أعماله فى هدوء ، فينال على مر

الأيام ما يلزمه من التجربة والخبرة . أمّا الأعمال التى يقوم بها ، فهى (أولاً) البحث العام فى شئون المسكن الريفى والمدنى . (ثانياً) درس المسائل الاجتماعية المتعلقة بها . (ثالثاً) وضع مشروعات البناء والتخطيط فى المدن والقرى والمراكز الصناعية . (رابعاً) القيام بعملية البناء والتجديد . (خامساً) الرقابة على المساكن الجديدة والمجددة والقديمة بوجه عام . (سادساً) إدارة العمارات والمساكن المخصصة للعمال والطبقات غير المتيسرة فى المدن والمراكز الصناعية ، وتحصيل الأجرة من المستأجرين ... الخ . فتتجمع فى إدارة واحدة تلك الأعمال المشتتة الآن بين وزارة التجارة والصناعة ووزارة الزراعة ووزارة الصحة ومصلحة الأملاك .

أمّا الخطط التى يتبعها المعهد الوطنى للبناء والتجديد ، فتتلخص من الوجهة العامة فى العمل على تقدم الشعب ماديًّا واجتماعيًّا ، وتوفير أسباب الراحة والوسائل الصحية لديه ، وتنشيط الحركة الاقتصادية ، وتطبيق قاعدة التعاون مع الأفراد . ومن الوجهة الخاصة يمكن التمييز بين المسكن الريفى والمسكن فى المدن والمراكز الصناعية ، فنعيّن الخطط لكل منهما على حدة ؛ غير أنّا نلاحظ أنه لا ينبغى التمسك بالتفريق التام بين هذا وذاك ، فإن لوازم التخطيط فى القرى والعزب تقرب من لوازمه فى المدن ، وتستوجب مراعاة الاعتبارات الصحية والاجتماعية نفسها ؛ ثم إن الضواحى القومية فى المدن وكذلك مساكن العمال بالقرب من المصانع يجب ألّا تتجه نحو تكثيف السكان فى العمارات الضخمة ، بل تسعى فى توزيعهم على مساكن صغيرة منفرد بعضها عن بعض بحيث تقرب أوصافها من أوصاف المساكن القروية .

وفيما يختص بالمسكن الريفى رأينا أنه لا يجوز لنا أن نأمل له تجديداً عامًّا وتامًّا قريباً، فإن بناء المساكن الجديدة فى أنحاء القطر وتجديد جميع القرى والعزب، على أساس أربعين جنيهاً لكل مسكن بما فيه بعض الأثاث والأدوات المنزلية الأولية التى يعجز الفلاح عن الحصول عليها، يتطلب أكثر من مائة مليون جنيه، وهذا مبلغ جدير بأن يكون موضوع تفكير لمن يطالبون الحكومة بالإسراع فى إصلاح شئون الفلاح المنزلية . ولكن هذا ليس مؤداه أن تمتنع الحكومة عن كل عمل فى هذا الشأن ، ولا أنه محال عليها أن تؤثر تأثيراً مفيداً فى إصلاح المسكن الريفى ؛ غير أن التقدم سيكون حتماً بطيئاً جدًّا . والفائدة الأولى من إنشاء المعهد الخاص هى أن يتنبَّه الرأى العام إلى أهمية الموضوع ويقف على وجهاته المختلفة ؛ فالأبحاث الاجتماعية التى يقوم بها المعهد تبث فى الجمهور روح الاهتمام بشئون السكن وتصل بالرأى العام إلى شىء من المعرفة والسداد فى هذه الشئون.

أمّا أعمال البناء والتجديد فتقتصر فى المرحلة الأولى على إعادة بناء القرى التى يدمرها الحريق ، وقد تحترق كل سنة قرية أو قريتان ، فينتهز المعهد هذه الفرصة لإنشائها على طراز حديث يتفق وحاجة التقدم الاجتماعى فى بلادنا . ثم يهتم المعهد بقدر المبالغ التى لديه بتجديد قرى مختارة من بين القرى البائسة فى مختلف المناطق؛ ويقوم كذلك بإنشاء القرى والعزب فى المناطق التى تعدها للزراعة مشروعات الرى والإصلاح . ومن الوسائل العملية التى تساعد على تحقيق أغراض الإصلاح أن يشترك المعهد فى تجديد العزب التابعة للملاك ؛ ويسير هذا الاشتراك بإحدى طريقتين ، فإمّا أن تجدد العزبة بمعرفة المعهد مع مراعاة رغبات المالك ، وإمّا أن

تجدد بمعرفة الملاك تحت إشراف المعهد ، وفى كلتا الحالتين يقوم كل طرف بنصف النفقات . ويخيل إلينا أن مثل هذا التدبير ينال بعض النجاح فى الأوساط الزراعية . وبالطبع لا ينتظر أن تتسع حركة التجديد المشترك اتساعاً كبيراً فى بدء الأمر ، غير أنّا نأمل أن يبدأ المستنيرون من بين الملاك بقبول شروط هذا العرض فيشجعوا الملاك الآخرين على أن يدركوا فائدة هذه الفرصة المعروضة عليهم لمعاونة الحكومة فى سبيل التقدم الاجتماعى .

أما فيما يتعلق بطرق التجديد والبناء ، فيلوح لنا أن هناك ملاحظات يمكن الاقتداء بها ؛ ومن أمثالها ألا يقتصر المعهد على رسم واحد أو اثنين أو ثلاثة للمنازل القروية بقصد تعميمها فى أنحاء القطر ، بل يعمل على إيجاد رسوم مختلفة خصوصاً فى واجهة المنازل الخارجية ؛ فتنظّم تلك المساكن المختلفة فى القرية أو العزبة الجديدة كى تتجنب ذاك الشكل الشبيه بالقشلاق المتغلب على العزب الانموذجية الموجودة فى الوقت الحاضر . كما أن تخطيط القرى والعزب المجددة قد يحسن ألا يكون على رسم الطرق المتقاطعة بزوايا قائمة مع ترتيب المنازل على شكل مربعات منتظمة ومملة ، مما يجعل القرية أو العزبة لا حياة فيها ولا بحبوحة ، بل ينبغى أن يقوم التخطيط على فكرة الجمع حول ميدان صغير فى متوسط القرية تتفرع منه الشوارع والمنازل وتزرع فيه أشجار كبيرة تبسط ظلها على بعض المنافع العمومية ، مثل طلمبة الماء النقى ، ومغسل عام لغسل الأثواب والخرق المختلفة ، وحوض لسقى الماشية ؛ فيكون هذا الميدان الصغير مركز الحياة فى القرية أو العزبة . ولا يغرب عن البال أن مواصلة الإرشاد الاجتماعى ومراقبة النظافة والنظام من

شأنها أن توجد فى سكان تلك القرية المجددة شيئاً من شعور الفخر بقريتهم ومنازلهم ، وتحملهم على الاهتمام بنظافتها ونظامها ، وفى ذلك ما يساعد على إنماء الروح القومية والشعور بالواجب الإجتماعى .

وبدون زيادة فى التكاليف يمكن أن تُكسى القرى والعزب المجددة بمظهر جذّاب، وتُصاغ فى قالب يدل على شىء من الذوق السليم ؛ وسيستفيد الفلاحون من هذا ويحاكونه جميعاً جهالهم والمتعلمون منهم . ولن ينتهى عمل المعهد بإنتهاء عملية البناء ، بل يجب عليه أن يواصل الجهود والمراقبة فى مختلف مظاهر المعيشة المنزلية والحياة الاجتماعية ، باعتبار سكان القرية أو العزبة مشتركين فى بعض مصالح ينبغى لهم التعاون عليها[1] . ويهتم المعهد أيضاً بأثاث المنازل القروية ويسهل على أهالى الريف الحصول عليه وعلى الأدوات المنزلية اللازمة لهم . ولا تنس أن تعميم مثل هذه التدابير لا يتم فى مدة سنة أو خمس أو عشر ، بل يتطلب زمناً وصبراً وتنفيذاً مستمراً مدة عشرين أو ثلاثين عاماً ؛ فيجب الشروع فى هذا العمل من الآن حتى تؤدى بمشيئة الله مواصلة التجديد والبناء والإرشاد والمراقبة والتربية الاجتماعية خلال تلك المدة إلى إصلاح أكثر العيوب التى نراها الآن فى أحوال المسكن الريفى .

أما السكن فى المدن والمراكز الصناعية فيستطيع المعهد الوطنى للبناء والتجديد أن يلعب فيه دوراً عظيما جداً . ونلاحظ فى هذا الشأن أيضاً أنه يجب الاقتداء

---

(١) قد يكون لمجالس القرى إذا ما نفذ مشروع القانون الجديد الخاص بانشائها دور مفيد فى معاونة معهد البناء والتجديد على مواصلة أعماله والاشتراك معه فى مختلف نواحى برنامجه .

بفكرة التعاون والاشتراك التى سبق وصفها ، فيشجع المعهد الشركات الصناعية على بناء المساكن الصحية لعمالها ؛ ويجب تطبيق القواعد العصرية فى تنظيم « عزب المصانع » واشتمالها على بعض المنافع العامة بقدر ما تسمح الحال ، مثل مغسل عام وصيدلية وساحة للرياضة الخ . ويكون الاشتراك فى التكاليف على أساس الشروط المبيّنة آنفاً . ويخيل إلينا أن هذا العرض من لدن المعهد يقابل بالترحيب من الشركات الصناعية . ولا شك فى أن على القائمين بإدارتها أن يشعروا بواجبهم الاجتماعى ، ويدركوا ما فى هذا التعاون على إصلاح شؤون عمالهم من الفائدة لمصلحتهم الخاصة وللصالح العام . ويجدر بالذكر أن بعض الشركات والمصانع قامت بمثل هذه المنشآت ، غير أن معظمها لا يهتم بحال عماله اهتماماً فعلياً .

ويسند إلى المعهد بناء المساكن الاقتصادية أو القومية فى المدن ومراقبتها وإدارتها . وينبغى لنا فى هذا الشأن أن نقتدى بتجارب بعض البلاد المتقدمة فى حل المشاكل العديدة المتعلقة بالسكن الشعبى فى المدن ، وأن نتنبه بوجه خاص إلى عدم حشر الطبقات الفقيرة وتكثيفها فى العمارات الضخمة . ويجب الامتناع مطلقاً عن تحويل بعض أقسام المدن الكبرى إلى ما يسمى « الأحياء العمالية » أو « مناطق العمال » ؛ بل ينبغى الاتجاه نحو إنشاء الضواحى العصرية فى المناطق المجاورة للمدن ، وتنظيم تلك الأحياء الجديدة فى حد المستطاع على نظام « المدن الحديقية » التى انتشرت كثيراً عند الأمم الراقية المهتمة بشؤون السكن . وتبنى فيها المساكن القومية أو الاقتصادية ، ولا تخصّص للعمال دون غيرهم ،

بل يسمح بالإقامة بها لصغار الموظفين وصغار التجار، وعلى العموم جميع الذين تدفعهم قلة دخلهم إلى الانتفاع بالمساكن الاقتصادية . ويقوم المعهد بتنظيم المواصلات السريعة والرخيصة بين تلك الأحياء ومراكز العمل . وبهذه الكيفية نتجنب عزل أهل العمل وزحامهم فى الأحياء الخاصة بهم ، مما يولد عندهم الشعور بالتفريق بين طبقات الأمة ، ويحملهم على عدم الرضا بالنظام الاجتماعى . وإنّا نرجو ألّا توجد يوماً ما فى مدننا ومراكزنا الصناعية تلك الأحياء العالية البائسة التى هى من دواعى العار والخجل ومن أسباب الخطر الاجتماعى فى بعض المدن الكبرى فى الأقطار الأجنبية .

قصدنا أن نطيل الحديث فى شئون السكن إلى حد ما ، لأهميتها أولاً ، ولنوضح ثانياً بهذا المثل كيفية تطبيق الخطط العامة التى يجب على ساسة الدولة أن يسيروا على مقتضاها . فإذا وضحت الخطط الاجتماعية وعرفت الظروف الاقتصادية كان من السهل رسم الطرق العملية التى توصل يقيناً إلى غايات معقولة ، وذلك بشرط التناسق بين مختلف التدابير والاستمرار فى تنفيذ الخطط العامة بغير تردد ولا تقهقر . ويلوح لنا أن ترتيباً مثل الذى وصفناه من شأنه أن يلعب دوراً مفيداً فى التقدم الاجتماعى ، ويؤدى خدمات جليلة فى إصلاح شئون الفلاحين والعمال ورفع مستواهم المادى والخلقى . ولقد بدأت الدول المتقدمة منذ حين تهتم بشئون المسكن أعظم اهتمام ؛ وأمام المصريين مجال فسيح يجب العمل فيه ، وحقل جديد يجب استثماره بقدر ما تسمح به ظروفنا الاقتصادية ، كى يظهروا للعالم ما يستطيعون أن يشيدوه من المنشآت المتينة الجديرة بأن تسد حاجة الوقت الحاضر وتثبت لتطور المستقبل .

٣ — التعليم والتربية

التعليم والتربية واجهتان لمسألة واحدة هى من أصعب المسائل التى تواجه الدولة المصرية وأكثرها تعقداً . والتعليم عبارة عن جملة معلومات ثقافية وفنية يتلقاها التلاميذ والطلاب فى مختلف المعاهد العلمية ، وهى المكاتب الإلزامية والمدارس الأولية والابتدائية والثانوية وكليات جامعة فؤاد الأول والجامعة الأزهرية والمعاهد الخاصة بالمعلمين . أما التربية فهى عبارة عن التكوين الأدبى والخلقى وإنماء الروح القومية والشعور بالواجب الاجتماعى وغيرها من الإرشادات التى يجب أن يتشبع بها ، لا الشباب فى مدارسهم فحسب ، بل الأمة بأجمعها فى كافة أعمالها الخاصة والعامة . ولن نعود فى هذا المكان إلى مختلف الملاحظات فى التربية القومية التى جاءت مناسبتها فى ثنايا هذا البحث ، فإن فى الخدمة العسكرية والدفاع الوطنى ، والشئون السياسية والإدارية ، والأعمال الاقتصادية والمنشآت الاجتماعية ، والتعليم فى المدارس والكليات — إن فى جميع هذه النواحى للنشاط القومى مجالاً فسيحاً ووسائل نافعة لنشر المواعظ الاجتماعية والتربية الوطنية ، وتكوين الشعور بالصالح العام والعزم المتحد على نهج منهج النمو المطرد والتقدم الصحيح . ولذا لا يعنينا الآن إلا البحث فى مجرد شئون التعليم .

يكثر الكلام من وقت لآخر فيما يتوقعه بعض الناس من المصاعب الاقتصادية والاضطراب الاجتماعى على أثر انتشار التعليم فى جميع طبقات الأمة . والظاهر أن هناك اشتباهاً بين أثرين من آثار التعليم : كان المفكرون فى الجيل الأخير ينسبون إلى انتشار التعليم خلق الاضطراب الاجتماعى بما قد يسببه من النفور

بين طبقات الشعب وما يبثه بينها من عدم الرضا بالنظم الحاضرة ؛ أمّا فى أيامنا التى تغلبت فيها الاعتبارات الاقتصادية والمالية على غيرها ، فقد أعرض المفكرون عن هذه النظرية ؛ إلا أنه ما زال يتمسك بها بعض من يعتقدون أن جهل الطبقات الفقيرة هو شرط الثبات الاجتماعى ودعامته . (وقد يكون لهذه الفكرة وجه من الحق فى مصر ، غير أنه ليس فيما يظنون ، فربما كان الأفضل أن يبقى أهل الريف قليلى التعليم ، عديمى الاهتمام بالشئون العامة ، من أن تبتدئ تربيتهم القومية فى جو الاضطراب السياسى والمجادلات الحزبية) . ومهما كان الحكم على الملاحظة الأخيرة ، فلا شك فى أن الأمية لا تسمح للناس بأن يشتركوا فى النظام الاجتماعى ، وتحرمهم الاهتمام بالشئون والأعمال التى تتكون من أجلها الحياة القومية . فالتعليم مفتاح العقول والصدور ، يجعل الأمة تشعر بكيانها وتستفيد بالإرشادات الاجتماعية والمواعظ الوطنية ؛ وعلى ذلك يتضح أن العبرة ليست فى انتشار التعليم ، بل فى عدم وجود تلك التأثيرات الطيبة والخطط المحكمة التى لا تستغنى عنها أمة تريد رفع أبنائها من جهل وانحطاط إلى مستوى عال من الحضارة والتمدن . فيجب نشر التعليم الإلزامى فى أنحاء القطر وتعميم المدارس الابتدائية فى جميع المدن ، بشرط أن تتجه مناهج التعليم نحو الثقافة الاجتماعية والتربية القومية قبل أى اعتبار آخر .

أمّا الأثر الثانى الذى يكثر اشتباهه بما ورد فى الفقرة السابقة ، فهو عبارة عن الانتشار غير المحكم للتعليم العالى والفنى وما ترتب على ذلك من وجود شبان عاطلين من المتعلمين . وفى وجودهم ما يلفت الأنظار فى مختلف درجات التعليم ،

بين حائزى الشهادات العليا أولاً كالليسانس فى الحقوق والآداب والعلوم ودبلوم كلتى الزراعة والتجارة وغيرها من شهادات المعاهد العليا ؛ والحاصلين على دبلوم مدرستى الزراعة والتجارة المتوسطتين ثانياً ، ويضاف إليهم العدد الكبير من حاملى شهادة الدراسة الثانوية، إذ أن مستوى التعليم العام ونسبة الأميين فى الشعب يجعلان لهذه الشهادة مقام الشهادات العليا أو الفنية ؛ وثالثاً عند الشبان المتخرجين فى مختلف المدارس الفنية والصناعية والحرفية . فالضرر من هذه الناحية أمر لا شك فيه ، وأضحت تلك الحال واضحة أمام الجميع حتى كثرت الكتابة عنها فى الجرائد منذ حين . ولقد زاد عدد الشبان العاطلين إلى درجة تستوجب الشفقة والقلق ؛ وتدل كل الدلائل على أن الحال لا تتحسن عن قريب ، بل إن البطالة ستشتد عما هى عليه الآن إلى حد بعيد ، خصوصاً وليست هناك أية فكرة بعد فى العدول عن السرعة غير المحكمة فى نشر التعليم العالى والخاص . وإذا استثنينا الأطباء الذين لا تزال حال الصحة العامة تقتضى زيادة عددهم، فإن المهن كلها ، حكومية أو حرة، مزدحمة إلى درجة لا تسمح بقبول معظم الذين أعدوا للاشتغال بها . ونلاحظ علاوة على ذلك أن التقدم الاقتصادى لم يسر بالسرعة اللازمة لإيجاد عمل لجمهور الذين يطالبون به . ومن مصلحة هؤلاء الشبان ، بل ومن مصلحة الجميع ، ألا يسمح بنشر التعليم العالى إلا بدرجة تتناسب مع حاجة الأمة ، بدلاً من إيجاد قوم من البائسين لا يرون أمامهم سبيلاً بعد إتمام دراستهم (وهم الذين أقدموا عليها بنشاط وهمة ، وواصلها الكثير منهم فى ضيق مالى كبير) إلا الأمل الكاذب فى العمل والتجول طوال نهارهم فى البحث عن

مركز ما . والحالة التى نراها لدى حاملى الشهادات العليا والمتوسطة نراها بعينها لدى الشبان المدربين على مختلف الحرف الميكانيكية والصناعية والفنية ؛ فلا يزال المستوى الاقتصادى منخفضاً جداً فى مصر ، ولا يتسع المجال لاستخدام العدد الأكبر من هؤلاء الشبان . ولا نعتقد أن التقدم الاقتصادى ، وتقدم الصناعة على الأخص ، سيسمح يوماً ما بتشغيل هؤلاء العاطلين ما دامت المدارس الصناعية والحرفية تعد مئات الشبان الذين لا تستطيع الأمة أن تستفيد من معارفهم . فتساعد كثرة هذه المدارس ، وكثرة الذين يتعلمون بها ، على إيجاد جيش من العاطلين الغاضبين على النظام الاجتماعى .

والواقع أننا أسرعنا فى خطواتنا الاجتماعية غير مبالين بالأحوال الاقتصادية الموجودة فى بلادنا . والآن أصبح أمامنا واجبان : الأول هو بالطبع علاج الحالة الحاضرة ، والسلطات الحكومية مهتمة بهذا العلاج كما يبدو من بعض التدابير المفيدة التى قررتها أخيراً ، كمنح الاقطاعيات الزراعية لحاملى دبلوم كلية الزراعة ومدرسة الزراعة المتوسطة ، والسعى لدى الشركات الصناعية والتجارية والمالية ، المصرية والأجنبية ، لاستخدام الشبان العاطلين المصريين . وإن اتساع الأعمال العسكرية وتنفيذ المشروعات الاجتماعية التى أصبحت ضرورية (مثل بناء المساكن القومية ، وتوفير أسباب الصحة فى المدن والقرى ، وإصلاح شؤون الفلاح المادية والأدبية) ، وتنشيط التقدم الاقتصادى ، من شأنها أن تقلّل نسبة العاطلين الموجودة الآن ، وتقودهم إلى ساحة العمل قليلاً قليلاً . هذا على شرط ألا تستمر المدارس فى أن تخرج كل سنة عدداً زائداً عن الحاجة ممن يطالبون بالعمل ،

فلا تستطيع الجهود الحكومية أو غير الحكومية أن تعالج الحالة علاجاً صحيحاً

أما الواجب الثانى فهو تجنب تلك الحال فى المستقبل ؛ ولا يتحقق هذا إلا بالعمل على مقتضى خطط ثابتة محكمة فى جميع شؤون التعليم بدون استثناء ولا تردد . ويتراءى لنا أنه ينبغى التمييز التام بين التعليم العام الذى يرجى منه رفع المستوى العقلى والأدبى العام فى طبقات الشعب ، والتعليم العالى والخاص الذى يرجى منه إعداد الشباب للعمل فى ميادين معيّنة . فيقف التعليم العام عند حد التعليم الإلزامى والابتدائى . والخطط العملية فيما يخصه هى ، أولاً تعميمه قدر الإمكان، إذ أن الغاية التى يجب الاتجاه نحوها هى أن يصل جميع أفراد الأمة إلى هذه الدرجة من التعليم ، حتى إذا ما تحققت تلك الغاية بعد مضى عشرين سنة مثلاً أو أقل ، بحثنا فى ذلك الوقت عن إمكان رفع المستوى الثقافى إلى درجة جديدة ، بتعميم شهادة الدراسة الثانوية فى المدن والدراسة الابتدائية فى الريف . ولكنّا نعتقد أنه فى الظروف الحاضرة يجب التمسك بالحدّين اللذين بيّناهما وهما التعليم الإلزامى فى القرى والابتدائى فى المدن . وثانياً تفهيم الرأي العام أن هذا التعليم لا يعدّ لمهنة معينة ، بل هو ضرب من الثقافة اللازمة لكل أبناء الشعب ، لا فرق بين غنيهم وفقيرهم ، ورفيعهم ووضيعهم . وثالثاً مراعاة الاعتبارات القومية والتربية الوطنية ، فإنها أهم بكثير من مختلف المعلومات التى يتلقاها الأطفال . ويجب التدقيق إلى أبلغ حد فى هذه الوجهة من التعليم العام ؛ ولنا عودة إلى هذا الموضوع فى الباب الخامس .

أما التعليم العالى والخاص ، فتقوم به الكليات وغيرها من المعاهد العليا ،

والتدريب فى المدارس الحرفية والصناعية ، والدراسة الثانوية أيضاً ، إذ أننا نعتبرها فى الوقت الحاضر مجرد إعداد لمواصلة الدراسة فى المعاهد العليا . والخطة العامة التى يجب التمسك بها هى العمل على حفظ التوازن بين عدد الشبان الذين يلحقون بالمعاهد العليا والمدارس الخاصة ومرافق العمل فى مختلف المهن . والظاهر أن الرأى العام والحكومة لم يقتنعا بعد بضرورة التمهل فى نشر التعليم العالى والخاص ، بل يخيل إلينا أن الجهود كلها موجهة نحو الإكثار من عدد الشبان فى مختلف المعاهد . ويجب التنبيه ، والإلحاح فى التنبيه ، إلى أن تقدم الشئون الاقتصادية لا يسمح باستخدام هؤلاء الشبان فى مختلف مظاهر النشاط القومى ؛ ومن الضرورى أن يقتنع أولو الأمر بهذه الحقيقة المرة ، وأن يسعوا بكافة الوسائل الموجودة لديهم فى نشر التعليم العالى والخاص بحساب ، وجعله مطابقاً لظروفنا الاقتصادية . ومن بين هذه الوسائل إقفال بعض المدارس إقفالا مؤقتاً على الأقل مثل مدرستى التجارة المتوسطة والزراعة المتوسطة و بعض المدارس الحرفية وغيرها من المدارس التى قد لا يظهر لزومها بجلاء ؛ وتحديد عدد الطلبة الذين يلحقون بكل مدرسة أو كلية ، والتشديد فى الامتحانات العليا كى يرتفع مستوى الثقافة عند المتعلمين على مر الأيام ، ويقل عدد المتخرجين كل عام إلى حد ما . وعلى وزارة المعارف أن تقوم قبل بداية كل سنة دراسية بوضع تقرير مستوف عما تشير به من الاختيار على الشبان والشابات الراغبين فى الالتحاق بالمدارس العليا والخاصة ، مستندة إلى بحث وجيز فى الظروف الاقتصادية المسببة لهذا الاختيار : فتذكر الأسباب التى تدعو إلى تحديد عدد الطلاب فى مدرسة ما

حتى يفهم أصحاب الشأن أن هذه التدابير إنما تؤخذ للصالح العام ؛ وتذيع هذا التقرير على الجمهور عن طريق الجرائد والنشرات . ولا يخفى علينا ما فى هذه التدابير من الصعوبة ، وما تستلزمه على الأخص من الشجاعة الأدبية عند الذين يتمسكون بها ويقومون بتنفيذها ؛ لـكنها تدابير حكمت بها الأحوال ولا مفر من مواجهتها ، فإن عواقب الانتشار غير المحكم فى التعليم العالى والخاص سوف ترجع على الأمة بضرر أكبر من خيبة الأمل لدى الذين يرغبون فى مواصلة دراستهم .

الباب الرابع

الدفاع الوطنى

إن نظرية الحرب الحديثة من مبتكرات عصرنا لم يكن أجدادنا يحلمون بمثلها ، ولا نرى لها مثيلاً إلا إذا تعمقنا فى التاريخ إلى وقت كانت القبائل المتوحشة تتحارب فيه وتتقاتل ، وتحاول إفناء أعدائها بقتل جميع رجالهم ونسائهم وأطفالهم . وكانت الحضارة الإنسانية قد عودت الدول فى القرون الماضية أن تميز بين الجيوش التى تتلاقى فى الحرب و بين المدنيين الذين لا يشتركون فى أعمالها ولا تقع عليهم أعباؤها وأخطارها إلا عن طريقة غير مباشرة؛ فكان ذلك ولا ريب تقدماً فى سبيل التمدن والرقى — وإن كان تقدماً نظرياً أكثر منه عملياً ، إذ أن هذا التمييز فى الواقع لم يحم الشعوب كثيراً فى زمن الحرب . ولكن فى أيامنا هذه أصبحت الدول تعرض عن هذه النظرية وتأخذ بالطرائق الحربية المتوحشة التى ينفر منها بطبيعته كل ذى قلب وعقل ؛ فكان من آثار التقدم العلمى والصناعى الذى امتاز به عصرنا أن تمكنت الدول من العودة إلى تلك الطرائق القديمة مع إتقانها بوسائل جديدة من طيران وقنابل وغازات . فنرى الآن أخطار الحرب ومشقاتها تمتد مباشرة إلى جميع سكان الأقطار المتحاربة ، وأصبح الهجوم غير مقصوراً على جيش العدو وحصونه فحسب ، بل يشمل جميع قواته العسكرية والاقتصادية

والأدبية وعامة السكان فى المدن والريف ، حتى يختل النظام فى صفوف الشعب وتتلاشى شجاعته وثباته ، فتزول مقاومة البلد . ولقد شاهد العالم استعمال هذه الطرق العصرية فى القتل والتخريب ، وتأكد من تأثيرها المرعب فى الحروب التى لم تنقطع منذ بضع سنوات ، كفتح الأمبراطورية الحبشية ، وحرب إسبانيا الأهلية ، وزحف اليابان على الأراضى الصينية .

فأضحت الحكومات لا تنظر إلى الاستعداد الحربى من الناحية العسكرية فقط ، ولا تؤسس قوة المقاومة على ضخامة الجيش وكمال التسليح فحسب ، بل تؤسسها أيضاً على جملة اعتبارات أخرى مادية وأدبية ، لا تقل أهمية عن الناحية العسكرية ؛ وقد تزيد عليها فى الدول التى تتقدم فيها غاية الدفاع على غاية الهجوم، وهذه ولا شك حال الدولة المصرية . ومن بين تلك الاعتبارات المادية نذكر الاستقلال فى الشئون الغذائية ، وتوفر الخامات اللازمة للصناعة ونشاط الصناعات المتعلقة بالدفاع الوطنى . أما الاعتبار الأدبى فربما كان أرجح وزناً فى ميزان الدفاع من أى اعتبار آخر ، لأن قوة المقاومة تتوقف قبل كل شىء على روح الأمة وإيمانها الوطنى ونيتها المتحدة فى المدافعة عن كيانها ؛ وهذه النية المتحدة تعزز حماس القوات المسلحة وتضاعف فائدة نظام الدفاع فى البر والبحر والجو . ويجب أن تطمئن الأمة إلى إدارة حازمة وتدبير عملى متقن فى جميع نواحى الدفاع، حتى إذا حان وقت الخطر كان كل فرد على استعداد لأن يقوم بدوره مرتكناً على ثقته بأن إخوانه حوله يفعلون فعله — فيمكن تصوير الأمة فى زمن الحرب جسما واحداً تتساوق أعضاؤه كلها إلى غرض واحد، هو غرض المقاومة والانتصار

ولقد تنبهت الدول الدكتاتورية إلى هذه الضرورة الحربية الجديدة قبل أن تتنبه إليها الدول الأخرى ، وربما كان ذلك لأن الحكم الدكتاتورى هو أول من اخترع تلك النظرية الحربية العصرية التى سماها « الحرب الشاملة » ، أى الحرب التى تمتد إلى كل المرافق والقوات المادية والأدبية فى الأمة والدولة . غير أن سائر العالم تيقظ لخطورة الحال ، وأخذت الدول الديمقراطية تهتم كل الاهتمام بتجهيز دفاعها المسلح وغير المسلح ، وتستخدم كل ما لديها من ثروة ونشاط فى تدارك الوقت الضائع . وإذا أردنا أن نأخذ فكرة عن أهمية هذا التطور فلننظر إلى ما تنفقه بريطانيا العظمى من مال وجهود فى زيادة قواها العسكرية وتنظيم دفاعها الوطنى ؛ ولنلحظ إلى جانب ذلك أن الأمة الإنجليزية لم تر إغارة أجنبية فى ديارها منذ تسعة قرون ، ومع ذلك فإنها تستعد الآن أتمّ الاستعداد لمواجهة الغارات التى أصبحت تهددها عن طريق الجو ؛ ولنلحظ أيضاً أن تقاليدها كانت تعارض كل المعارضة تدخل الحكومة فى شؤون الأفراد ، ومع ذلك فإنها تتقبل اليوم هذا التدخل راضية ، وتفسح للحكومة المجال فى تدبير الوقاية من الغارات الجوية وتوحيد طرق الإنتاج اللازمة للصناعات الحربية ووضعها تحت إشراف السلطات الحكومية .

أما فى بلادنا فإن الأمر يظهر لنا بمظهر خاص من الخطورة ؛ (أولاً) لأن موقع مصر الجغرافى ، وهو المركز الرئيسى للمواصلات البحرية والجوية بين أوربا والشرقين الأدنى والأقصى والمستعمرات الإنجليزية والفرنسية والإيطالية فى إفريقيا الشرقية ، قد يضعنا فى مقدمة أية حركة عسكرية تمس

الوجه الشرقى من البحر الأبيض المتوسط ؛ فإن لم تكن مصر يوماً ما هدفاً للحرب ، لا يبعد عن الظن أنها تصبح بعد زمن غير طويل ساحة تدور بها الحرب ؛ ولا داعى إلى البحث فى إمكان الحرب وكيفية حلولها بمصر ، فإن من الواضح الجلى أن حالتنا الدولية لا تدعو إلى الاطمئنان مهما كانت الناحية التى نتوقع منها الخطر . . (ثانياً) لأن الاستعداد الحربى فى مصر نقص من جميع النواحى إلى درجة خطيرة جداً ؛ فقد فقدت الروح العسكرية منذ الاحتلال الأجنبى ، ونقص عدد الجيش حتى كان فى سنة ١٩٣٦ لا يتجاوز السبعة فى المائة من عدد الشبان البالغين سن القرعة سنوياً ! وكذلك قد همل التسليح والتجهيز الحربى إلى الحد الأبعد . (ثالثاً) لأن عدم تنظيم جماهير السكان يعرضهم لأخطار مضاعفة ، كما أن قلة انتشار الشعور القومى واالأفكار الوطنية عنـد أهل الريف يقلل كثيراً من قوتهم للمقاومة والدفاع . (رابعاً) لأن تكوين مصر الطبيعى يعرضها للخراب بوجه خاص ؛ فإن ازدحام السكان فى مساحة ضيقة وكثرة المدن والعواصم الإقليمية تجعل للغارات الجوية أثراً قتالاً ؛ ثم إن حياة البلد مرتبطة بالأعمال الهندسية الكبرى ، مثل الخزانات والقناطر ، التى هى عبارة عن هدف ظاهر جداً لطائرات العدو مع انبساط الأرض المصرية وصفاء الجو المستديم . ونضيف إلى هذا أن ضيق وادى النيل بين القاهرة ووادى حلفا قد يسهل قطع المواصلات بين وجهى القطر والسودان ، سواء أكان بقطع الأسلاك التليفونية والتلغرافية أو تعطيل السكة الحديدية .

ومن الوجهة الحربية تمتاز الدولة الكبرى عن الدول المتوسطة والصغيرة

بعدد سكانها ، وثروة مرافقها الطبيعية ، ودرجة تقدمها الصناعى والعسكرى .
ولا تستقل استقلالاً تاماً فى الأمور الدولية سوى الدول الكبرى ؛ أما الأخرى
فلا تستطيع أن تتبع خطة مستقلة فى شئونها الدولية ، بل تضطر إلى الاعتماد
على دولة من الدول الكبرى حتى تشاركها فى سياستها وترتبط بمصيرها . ومصر
بالنسبة إلى عدد سكانها كانت تعتبر فى الصف الأول من الدول المتوسطة ،
إلاّ أن ازدحام السكان فى مساحة ضيقة ، ونقص المرافق الاقتصادية لديهم بالنسبة
إلى كثرتهم ، وقلة استعدادهم لمواجهة المصاعب الدولية ، تجعلها اليوم بين أصغر
الدول فى العالم ؛ فان قوتها من جميع النواحى تقل بكثير فى الوقت الحاضر عن قوة
هولاندا مثلاً وبلجيكا حتى واليونان ، مع أن عدد السكان فى تلك البلاد
لا يجاوز نصف عدد الأمة المصرية .

وكان من نتيجة التطور التاريخى منذ ثلثى قرن أن قامت بريطانيا العظمى
مقام الخليفة الكبرى إزاء بلادنا ؛ فان حل مشكلة الاستقلال حلاً كاملاً وإقامة
العلاقات بين البلدين على أساس التعاون فى السياسة الدولية يعتبران فألاً حسناً
للمستقبل وضمانة قوية للدفاع عن مصر فى وقت الحرب . غير أنه يجب علينا الحذر
من الاعتماد المطلق على هذا التحالف ؛ فاذا صح الاعتقاد فى الوقت الحاضر
بأن مصر نقطة حيوية لمصالح الأمبراطورية البريطانية ، وأن بريطانيا العظمى
تعمل كل ما فى وسعها للدفاع عنّا والمحافظة على كيان أرضنا عند ما تدعو الحاجة،
فان هناك مع ذلك دلائل تحملنا على التفكير ؛ ومن بينها ما تقرر أخيراً من إعداد
طريق الهند القديم عن إفريقيا الجنوبية ، وإنفاق مبالغ طائلة فى تحصين مدينة

السكاب و بعض النقط الهامة فى هذا الطريق . فيدل هذا الاهتمام على أن قناة السويس ليست العرق الحيوى الوحيد للأمبراطورية البريطانية، بل أن لديها خطاً ثانياً للدفاع والمواصلات تعده من الآن وتجهزه حتى تنعطف عليه فى حالة ما إذا أصيبت بكسرة مؤقتة أو نهائية فى البحر الأبيض . فيجب علينا من الآن أيضاً أن نعدّ بلادنا وأنفسنا للمقاومة فى حدود مقدرتنا ، ونستفيد من تلك المساعدة القوية فننظم دفاعنا الوطنى فى ظلها و بالاشتراك معها .

و بصرف النظر عن هذه الاعتبارات ، وعن شعور العزة الوطنية الذى يحملنا على القيام بالدفاع عن استقلالنا بقدر إمكاننا ، فان هناك اعتباراً آخر عملياً أكثر منه أدبياً يدفعنا إلى مضاعفة نشاطنا : وهو أن قوات الدولة الحليفة فى مصر مهما بلغت من العدد ، لا تقدر وحدها على منع زحف العدو فى حالة مهاجمة فجائية ما لم تستند إلى دفاع جدى يقوم به المصريون أنفسهم . إذاً فنحن مضطرون إلى أن نستمد أتمّ الاستعداد للقيام بمجهود عظيم فى ابتداء الحرب ، حتى نتمكن من مواصلة المقاومة إلى حين يصلنا مدد الدولة الحليفة ، وذلك أمر غير ميسور فى وقت الحرب عند ما تصعب المواصلات فى البحر المتوسط . ولا ننس أن القوات الجوية المكونة من عدد كبير من الطائرات تقوم بحملة شديدة وغاية فى السرعة بقصد هدم المقاومة فى الصدمة الأولى ، فيجب الاستعداد لحملة من هذا النوع كى نتمكن من الثبات لتلك الصدمة الفجائية .

والسلطات المصرية تدرك تماماً خطورة الحال فيما يختص بالشئون العسكرية ، وهى تعمل الآن على تقدم الجيش و زيادة القوات المسلحة .

أما نواحى الدفاع الأخرى ، التى لا تقل أهمية عن التسليح ، فلم تكن مع الأسف محل اهتمام الحكومة والرأى العام إلى أن لفتت الأزمة الدولية الأخيرة نظرنا لفتاً شديداً إلى ضرورة العناية بها . ونأمل أن توفق الحكومة قريباً إلى وضع جميع قواعد المقاومة والدفاع، وإعدادها على أساس برنامج متقن يسير تطبيقه فى الحال عند ابتداء الحرب . ولعل وجهة نظرنا فى هذا الموضوع قد ظهرت مما سبق ، فاننا لم نستمسك بمجرد شئون التسليح بل ننظر إلى الدفاع الوطنى من نواح أخرى ، ونبحث عما يمكن عمله كى تستعد الأمة للطوارئ الدولية وتنتظم البلاد بطريقة تجعلها تتحمل مشقات الحرب ومصاعبها بأقل ما يمكن من أضرار مادية وأدبية .

أما شئون التسليح فلا نتكلم فيها إذ أنها من الموضوعات الفنية التى يستحسن تركها للإخصائيين ، ونكتفى بإبداء ملحوظتين فى هذا الصدد . (أولاً) يجب بذل عناية خاصة بسلاح الطيران ، فإنه كاد يصبح أهم الآلات الحربية حتى أن الأسلحة الأخرى مثل المشاة والخيالة والمدفعية والبحرية أضحت ترتكن عليه فى جميع أعمالها وحركاتها . وإلى جانب ذلك يجب مضاعفة الاهتمام بالطيران المدنى بالنظر لما له من صلة بالطيران الحربى : تلاقى الحكومات صعوبة كبيرة زمن الحرب فى استبدال الطائرات المهدمة، وخاصة فى تعليم الطيارين الجدد؛ فينبغى حث الأفراد على التعليم الجوي ومساعدتهم على شراء الطائرات الخصوصية ، حتى يمكن وقت الضرورة ضم هؤلاء الطيارين إلى السلاح الحربى بعد فترة تعليم قصيرة ، واستخدام طائراتهم فى خدمات مختلفة مثل الاستطلاع والاتصال .

(ثانياً) يجب بذل عناية خاصة لصيانة النقط الحيوية التى تتوقف عليها حياة البلد، والدفاع عنها من الغارات الجوية بتنظيم الدفاع ضد الطائرات ؛ ومن بين تلك النقط خزان أسوان ، وقناطر أسيوط ، ورأسا ترعة الإبراهيمية وبحر يوسف فى ديروط ، وقناطر محمد على التى تروّى معظم أراضى الدلتا ، وترعة الإسماعيلية التى تجلب الماء لمنطقة القنال ، وغيرها .

أما الاعتبارات الاقتصادية المتعلقة بالدفاع الوطنى فكثيرة جداً ، وتكاد تشمل جميع المرافق الزراعية والصناعية ؛ ونخص بالذكر قبل كل شيء الاستقلال فى الشئون الغذائية ، وقد بحثنا عنه فى الباب السابق . ومن الوجهة الصناعية لا يجوز طبعاً لمصر أن تأمل فى الاستقلال الصناعى بوجه عام ، غير أن هناك بعض الصناعات اللازمة للدفاع الوطنى التى يمكن إيجادها أو تنشيطها فى القطر المصرى . ومن بينها مصانع الذخيرة والأجهزة الخفيفة مثل الأقنعة للوقاية من الغازات السامة ، وكذلك المصانع الخاصة بتركيب الطائرات والجهاز الحربى بأنواعه المستورد من الخارج ، والورش المستوفاة لصيانتها وتصليحها . أما فيما يختص بالصناعات غير الحربية التى تهم الدفاع الوطنى ، فاننّا نرى أنه يجب بذل عناية خاصة بنمو الصناعة الكيماوية والدوائية ؛ وكثيراً ما تؤدى ظروف الحرب إلى الأوبئة على أثر المجاعة أو الحرائق أو إتلاف نظام الماء النقى والمجارى فى المدن ، فضلاً عن مخاوف الحرب الكيماوية والبكتريوية ، فيجب العمل على إيجاد مخزون وافر من الخامات الدوائية الأساسية وإنشاء المصانع اللازمة لتحويلها كى تصبح

فى غنى عن الواردات من الخارج متى قطعت العلاقات التجارية فى زمن الحرب[١].

ويجب أيضاً السعى إلى الاستقلال فى الوقود السائل بتنشيط استخراج الزيوت المعدنيــة فى القطر المصرى ، ويمكن أيضاً التفكير فى إيجاد القوة الـكهربائية من مساقط الماء فى مجرى النيل حتى تغنينا عن بعض الوارد من الفحم . وإلى جانب ذلك يجب إنشاء مستودعات للزيوت المعدنية ومخازن للغلال بعيدة عن المراكز الـكبرى مع حمايتها من الغارات الجوية بكافة الوسائل العصرية .

والناحية الثالثة فى تدبير الدفاع الوطنى هى الناحية الأدبية أو الخلقية ، وقد يكون من المفيد أن نتبسط فيها إلى حد ما إذ أنها مسألة ذات صعوبة خاصة ، ولا تتعلق بشروط معينة مثل الاعتبارات الفنية والاقتصادية . وهى عبارة عن تنظيم الأمة بأسرها حتى لا تمنع مخاوف الحرب من أن يقوم كل فرد بدوره فى الأمور الوطنية ببال هادئ وقلب ثابت ؛ ولا يتحقق هذا الغرض إلّا بشرطين هما ، أولاً أن يكون الجمهور على علم بأخطار الحرب وإدراك تام لـكل ما يتعرض إليه من مشقات فى حالة حلولها بمصر ، هذا لأن المرء الذى سبق له معرفة ما يصيبه

---

(١) هناك عدة متحصلات دوائية تعتبر من المواد الأساسية فى المحافظة على صحة السكان ، من بينها الأناتوكسين الذى يستعمل ضد الدفتريا ، وتستورد وزارة الصحة كميات عظيمة منه كل سنة لتوزيعه على الجمهور ؛ ومنها المصول ضد السبحى والتفودى ، وكلها كثيرة الاستعمال فى المستشفيات الحـكومية وغير الحـكومية . ويضاف إليها جميع خلاصات الغدد الصماء ، مثل الأنسولين الذى يستخرج من غدة البنكرياس ويستعمل فى البول السكرى ، وخلاصة الـكبد والمبيض والخصية وغيرها ، وكلها من المواد الأساسية فى الطب الحديث .

ويترتب على قطع الوارد من هذه المتحصلات نتائج خطيرة فى الصحة العامة ، ولا يصعب صنعها فى القطر المصرى ، فنستقل عن الخارج فى هذه المواد الضرورية فضلا عما يكسبه إنشاء صناعة الأدوية من الوفر فى الاستيراد وتوسيع مجال العمل للمصريين .

فى حال معينة لا يسلم نفسه للخوف متى طرأت عليه تلك الحال . وثانياً أن ينتظم جميع أفراد الأمة ويستعدوا كى يستطيعوا فى زمن الحرب أن يقاوموا العدو مقاومة الجسم الواحد ، فيعمل كل شخص على معاونة إخوانه ومشاركتهم فى تحمل أعباء الحرب ، إما بالدفاع المسلح فى القوات العسكرية ، أو بالدفاع غير المسلح فى صفوف المتطوعين للوقاية من الغارات الجوية ، أو بسائر الأعمال التى تكفل سير الشؤون القومية سيراً طبيعياً فى الحكومة والإدارة والأعمال الاقتصادية .

تلك هى الغاية التى ينبغى لنا التطلع إليها ؛ ولا نعتقد أننا نتمكن عن قريب من تنظيم الدفاع الوطنى بهذه الكيفية التامة ، ولكن نعتقد أن كل خطوة نخطوها فى هذا السبيل تعود علينا بفائدة عظيمة . ولا شك فى أنه ليس من دواعى الاغتباط أن توجه عقلية الأمة نحو الحرب ، غير أن هذا التوجيه أصبح فى عصرنا ضرورة مطلقة ؛ فإنّا مع الأسف الشديد نعيش فى جو لم يأخذ فيه العالم بأسباب السلم ، وواجبنا أن نضع دائماً نصب أعيننا خطر الحرب فى القطر المصرى ، ونعمل فى حدود مقدرتنا على إعداد جميع المعدات اللازمة — وإلّا غرقنا فى أول زوبعة .

ومع ذلك يمكن ضم نظام الدفاع الوطنى إلى جملة الاعتبارات والتدابير التى تتلخص فى كلمة التربية القومية ، فإن قواعد الدفاع الوطنى كما نراها لا تشتمل على مجرد الخدمات الخاصة ، بل على جميع الخدمات المؤدية إلى تحسين صحة الشعب ، وتكوين روح المحافظة على النظام ، وبث الوطنية الصادقة والشعور القومى المتحد ، حتى وترويج الإنتاج الزراعى والصناعى ؛ وقد يلحظ أنّا ما زلنا نشير فى هذا البحث إلى لوازم الدفاع الوطنى فى جميع أمورنا السياسية والإدارية والاجتماعية ،

فلا نعود إليها فى هذا المكان ونقتصر على الخدمات التى تتعلق مباشرة بالدفاع الوطنى . وتنقسم إلى قسمين هما الخدمة العسكرية ، وخدمة الدفاع غير المسلح .

١ — الخدمة العسكرية

إنّا فى مصر خاضعون نظرياً للتجنيد الإجبارى ، غير أن تطبيق هذا النظام عندنا يختلف كثيراً عن المتبع عند الأمم الأخرى . وكان المتوسط السنوى لإحصاء القرعة المصرية فى مدة السنوات الخمس بين ١٩٣١ و ١٩٣٥ على الوجه الآتى ، مع العلم بأن عدد الشبان الذين يبلغون سن القرعة كل عام كان فى تلك المدة مائة وثمانين ألفاً تقريباً :

عوفوا من الخدمة العسكرية	٤٤ ٤٩٦
دفعوا البدل العسكرى	٤ ٢٦٥
غائبون ومتخلفون	٤٩ ٨٣٤
وجدوا غير لائقين للخدمة	٦٠ ١٢٣
وجدوا لائقين للخدمة	١٧ ٠٠٩
جندوا بالفعل	٢ ٨٤٨

ويتبين من هذا الجدول أن عدد المعافين من الخدمة العسكرية كان ٢٤٪ من البالغين سن القرعة سنوياً ؛ أما الذين دفعوا البدل العسكرى فبلغ عددهم ٢ر٣٪ فقط من جملة المطلوبين للقرعة . وبلغ عدد الغائبين والمتخلفين ٣٩٪ من الأنفار الذين لا يعفون ولم يدفعوا البدل ؛ وبلغ عدد غير اللائقين للخدمة ٧٨٪ من الأنفار الذين كشف عليهم طبياً . أمّا الأنفار الذين جندوا بالفعل فى الجيش فيمثلون ١٦٪ فقط من اللائقين للخدمة ، و٦ر١٪ من جملة البالغين سن القرعة سنوياً . ونلحظ أول كل شىء النسبة العظيمة للذين يعتبرون غير

لائقين للخدمة العسكرية ، إذ لا ينجح فى الكشف الطبى سوى ٢٢.٠٪ من المكشوف عليهم ؛ وإن فى ذلك الدليل القاطع والعلامة المخيفة على ما أصاب مصر من ضعف أبنائها وهزال جسوم أهلها .

وأهم ما يتضح من البيانات السابقة هو أن حق البدل ، وكثرة الإعفاء ، وكثرة الهاربين من تأدية واجبهم العسكرى ، وقلة المجندين من بين اللائقين للخدمة ، كل ذلك يجعل نظام القرعة فى مصر مختلطاً يترتب عليه نتائج مضرة بالروح القومية . ويتبع أغلب الدول المتمدنة نظاماً معيناً فى القرعة العسكرية ، يقوم على أساسين متقابلين : فإما التجنيد الحر ، أو الإجبارى . فالمتبع فى البلاد الخاضعة للتجنيد الإجبارى ، مثل فرنسا وإيطاليا وتركيا واليونان ، يختلف عن المتبع فى مصر من ثلاثة وجوه ، وهى أولاً أن حق البدل غير معترف به ، وثانياً أن الإعفاء لا يمنح إلا فى بعض أحوال معدودة ، وثالثاً أن حاجة الجيش ومالية الدولة تسمحان بتجنيد جميع اللائقين للخدمة . وفى هذا النظام لا يتخلص أحد من تأدية الخدمة العسكرية ، فيتمكن هـذا الواجب من عقلية الشعب ويبدو على صورة الواجبات الأولية والفروض الطبيعية التى لا يخطر ببال أحد أن يهرب منها ؛ وبما أن واجب المساهمة فى الدفاع الوطنى مفروض على الجميع بدون أى تمييز ، تصبح الخدمة العسكرية أداة قوية التأثير فى التربية القومية ، إذ أن الأفراد من جميع الطبقات يشعرون بالمساواة التامة فى بدء الحياة العملية أثناء قيامهم بواجبهم الوطنى . أما النظام المتبع فى البلاد غير الخاضعة للتجنيد الإجبارى ، مثل بريطانيا العظمى والولايات الأمريكية المتحدة ، فإن لا تمييز فيهـا بين طبقات الشعب

إذ أن الخدمة العسكرية فى تلك البلاد عبارة عن مهنة حرة يستطيع كل واحد أن يتطوّع فيها . وهكذا يتضح أن المفروض فى الخدمة العسكرية أن تكون إمّا واجباً ضرورياً لا يتخلص أحد منه ، و إمّا مهنة حرة لا يرغم أحد على الدخول فيها .

لكن النظام المختلط المتبع فى مصر قد جعل الخدمة العسكرية سخرة يجوز التخلص منها كلما أمكن ذلك ، فتترك للطبقات الفقيرة أو غير المتعلمة . ونشأ عن ذلك أن علقت فكرة التحقير بهذا الواجب الوطنى الذى كان يجب أن يعتبر فخراً وشرفاً لمن يؤدونه ، أو على الأقل أن يعد من الواجبات الأولية التى يكون من العار على أى شخص أن يفر منها . فالنظام الحالى لا يغرس فى النفوس شعوراً وطنياً وفياً ، بل يدعو الشعب على عكس ذلك إلى عد هذا الواجب القومى عملا دنيئاً يتخلص منه بالهرب أو بدفع مبلغ من المال ، وليست هذه فكرة جديرة بأمة حرة وشعب مستقل . أما علاج هذه الحال فليس من الأمور اليسيرة ، وقد تمر بنا سنوات طويلة قبل أن نوفّق إلى حل مرضى كامل . و بالطبع لا نفكر فى إلغاء التجنيد الإجبارى فى مصر و إنشاء نظام التطوع مثل المتبع فى بريطانيا العظمى ، لأنه من جهة لا ينبغى تغيير نظم قديمة إن لم تدعُ الضرورة إلى ذلك ، فضلاً عن زيادة المصاريف المترتبة على ماهيات الجنود فى نظام التطوع ؛ ومن جهة أخرى لأن التجنيد الإجبارى إذا أمكن تطبيقه على النمط المتبع فى الأمم الراقية ، أضحى أداة مفيدة لنشر التربية القومية فى صفوف الشعب ، وهذا ما نحن فى مسيس الحاجة إليه فى الوقت الحاضر . فينبغى إذاً البحث عن وسائل العلاج فى حدود النظام الحالى .

ولو استطعنا أن نغض النظر عن الاعتبارات المالية ، كان هذا العلاج سهلاً إذ أنه يتوقف على بعض التدابير غير المعقدة فى حد ذاتها ؛ وهى أولاً إلغاء البدل ، ثم العمل على تخفيض نسبة الغائبين والمتخلفين ، وتحسين الصحة العامة كى تكثر نسبة اللائقين للخدمة . وكذلك التشديد فى تعيين أحوال الإعفاء ، وخاصة لا يعفى من الخدمة العسكرية سوى من كان عائلاً لأسرته ؛ أما الطلبة من جميع المعاهد فيخضعون للتجنيد الإجبارى كما يخضع له أمثالهم فى البلاد الأخرى ، لأنهم يصيرون فى الغد حكام الأمة وقادتها ويجب أن يطبعوا فى فاتحة رجولتهم على الخضوع للنظام القومى والقيام بالواجب الوطنى ؛ فيتأسس نظام الإعفاء على قاعدة معاكسة للقاعدة الحالية إذ لا يعفى من تمكن بماله أو ذكائه من الدراسة فى المعاهد العليا ، بل يعفى من تلزمه حاله المالية أو العائلية ألاّ ينقطع عن أعماله . كل هذا من جهة ، غير أن تلك التدابير المختلفة ليس لها معنى ولا فائدة إن لم يتسع الجيش لتجنيد جميع اللائقين للخدمة . وهنا تظهر لنا الصعوبة التى تقف فى سبيل إصلاح نظام الخدمة العسكرية ؛ فإن الإصلاح على أساس التدابير التى ذكرناها يستوجب زيادة الجيش إلى مائة وخمسين ألف نفس على أقل تقدير[1] ، وهذا

(١) كان عدد الجيش وعدد الضباط فى بعض البلاد الصغيرة والمتوسطة الخاضعة لنظام التجنيد الاجبارى على الوجه الآتى فى سنة ١٩٣٦ :

البلد	عدد السكان	مدة الخدمة بالأشهر	جملة عدد الجيش	عدد الضباط
تركيا	١٦ ٢٠١ ٠٠٠	من ١٨ إلى ٢٤	٢٠٢ ٣٨٣	٢٠ ٠٠٠
إيران	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	من ١٨ إلى ٢٤	٩٦ ٣٣٥	٤ ٠١٥
بلجيكا	٨ ٣٠٠ ٠٠٠	من ١٢ إلى ١٧	٦٥ ٧١٧	٤ ٢٣٣
اليونان	٦ ٨٣٩ ٠٠٠	من ١٨ إلى ٢٤	٥٧ ٨٦٧	٥ ١٨٧
العراق	٣ ٥٦١ ٠٠٠	من ١٨ إلى ٢٤	١٩ ٠٠٤	٨٥١

مع تخفيض مدة الخدمة بنسبة ٥٠٪ أو أكثر . ولا شك فى أن الاعتبارات المالية تحول دون تحقيق هذه الغاية قبل زمن طويل ، بل ويخيل إلينا أنه لا يمكن تحقيقها إذا بقيت ظروفنا الاقتصادية على ما هى عليه الآن . ولكن هذا ليس معناه أن نمتنع من تعيين الغرض الذى يجب التطلع إليه ، وهو تجنيد جميع الشبان اللائقين للخدمة ، فإذا وضعت الحكومة هذا الغرض فى مقدمة برنامج الدفاع الوطنى تمكنت من تنفيذ عدة تدابير جزئية من شأنها أن تقربنا شيئاً فشيئاً من الغاية المقصودة . ومن بين تلك التدابير :

١ — إلغاء البدل العسكرى ؛ ونلحظ بالنسبة إلى قلة الذين يدفعونه وقلة الذين يجندون فى الجيش أن إلغاء البدل لا يرجع بأقل فائدة على حل مشكلة الخدمة العسكرية ، وإنما يترتب عليه فوائد أدبية لها وجه من الأهمية ، مثل إزالة علامة ظاهرة للتفريق بين الطبقات وإقامة المساواة التامة بين أفراد الأمة فى تأدية الواجب الوطنى — غير أن هذه المساواة تكون نظرية أكثر منها عملية إلى حين يكثر عدد الجيش .

٢ — زيادة الجيش بقدر الإمكان ؛ وفى نية الحكومة أن يبلغ عدد الجيش أربعين ألف جندى فى سنة ١٩٤٠ ، ولا نعلم إن كانت هذه الزيادة غاية ما تستطيع الدولة المصرية أن تقوم به فى تلك المدة .

٣ — تخفيض المدة العسكرية ؛ وإنا نرى أن هذا أول تدبير يجب تنفيذه فى سبيل إصلاح نظام الخدمة العسكرية . وينبغى تحديد مدة الخدمة على أساس أقل ما يلزم من الوقت لتعليم الجندى ؛ وفى فرنسا مثلاً ، بصرف النظر عن زيادة

مدة الخدمة لما يستوجبه الدفاع الوطنى من ضخامة الجيش ، يقدر ذوو الخبرة بالشئون العسكرية أن سنة واحدة تكفى لتحويل نفر القرعة إلى جندى بمعنى الكلمة ؛ ذلك على شرط أن تستعمل تلك الأشهر القليلة دون ضياع وقت ، وأن تكون هيئة الضباط وصف الضباط كثيرة العدد قوية النظام مكتملة التعليم . أما فى مصر فيجب أن نلاحظ انحطاط مستوى الثقافة العامة وفقد الروح العسكرية لدى عامة الشعب ، مما لا يسهل التعليم العسكرى ؛ ونلاحظ إلى جانب ذلك أن المعارف العسكرية تزداد صعوبة سنة فأخرى بما تتطلبه الأجهزة الحديثة من الدرس والتجربة حتى عند البيادة : فمع مراعاة هذه الاعتبارات نعتقد أنه يمكن تخفيض مدة الخدمة العسكرية فى مصر من خمس سنوات إلى سنتين ، وجعل الأشهر الستة الأخيرة غير ضرورية فى بعض الأحوال المعينة .

وتترتب على هذا التخفيض فائدتان عظيمتان : الأولى أن يزيد عدد المجندين سنوياً ، وبالتالى عدد الرديف الممكن التعويل عليه وقت الضرورة ؛ ومثل هذا أنه إذا فرضنا جيشاً يبلغ أربعين ألف جندى ، كان عدد المجندين سنوياً ثمانية آلاف على أساس خدمة الخمس سنوات ، وأما إذا خفضت مدة الخدمة إلى سنتين أصبح عدد المجندين عشرين ألفاً كل عام . والنتيجة الثانية أن تخفيض مدة الخدمة يخفف من وطأة الفروض العسكرية وثقلها على الشعب ، فيساعد على تقليل نسبة المتخلفين ؛ وتظهر فائدة التخفيض بوجه خاص فيما يتعلق بالشبان المتعلمين ، إذ يكون من الظلم ولا شك بعد أن تفرض عليهم الخدمة العسكرية أن يُرغموا على تأديتها لمدة خمس سنوات بين إتمام دراستهم والبدء فى حياتهم العملية ،

حتى يصعب عليهم بعد ذلك اعتناق المهن والوظائف التى استعدوا للدخول فيها .

٤ — على أن هذه الملاحظة الأخيرة لا أهمية لها فى الواقع قبل أن يزيد الجيش إلى حد أن يتسع لتجنيد العدد الأكبر من الشبان اللائقين للخدمة فى جميع الطبقات . أما فى الحال الحاضرة، وقد رأينا أنه يترتب عليها عدم اشتراك الطبقات المثقفة والميسورة فى الدفاع الوطنى [1]، فلا نأمل حلاً كاملاً لهذه الناحية مع الأسف ما دام عدد الجيش صغيراً بالنسبة إلى عدد الشبان البالغين سن القرعة كل سنة . غير أن أصحاب الشأن أنفسهم مهدوا السبيل إلى حل جزئى حين تقدم طلبة الجامعة إلى القيام ببعض التمرينات العسكرية أثناء العطلة الصيفية ؛ وهذا إقدام يشرفهم للغاية لدلالته على تشبعهم بالروح القومية التى نحن فى شديد الحاجة إليها . وقد اتجهت نية الحكومة على أثر هذا العرض إلى إنشاء التدريب العسكرى للطلبة ؛ وتتلخص فوائد هذا المشروع فى أنه علاج مؤقت لعدم اشتراك الطبقات المثقفة فى الدفاع الوطنى، إلى حين يزيد عدد الجيش زيادة مطابقة لحاجتنا ؛ ثم أنه يكفل زيادة سريعة فى عدد الضباط — فالطلبة الذين يظهرون أثناء تدريبهم استعداداً خاصاً للمعارف الحربية ، أو الذين ثبت فيهم الميل إلى المهنة العسكرية ، يُضمون إلى هيئة الضباط بعد مضى مدة مخفضة فى المدرسة العسكرية .

وقررت الحكومة أخيراً مد نظام التدريب العسكرى إلى جميع التلاميذ والطلاب فى القطر ، إلاّ أننا نلاحظ شيئاً من الإسراع فى التدابير التى اتخذتها

(١) ليس الغرض هنا بالطبع من هيئة الضباط التى تتكون فى الغالب من أفراد تلك الطبقات بل من الخدمة العسكرية المفروضة على الجميع .

فى هذا الشأن ، وقد يحسن بها أن تتبع الخطط الآتية لتنظيم التدريب فى كل مرحلة من مراحل التعليم : يصبح التدريب العسكرى فى المعاهد العليا خدمة إجبارية لا تترك لاختيار أصحاب الشأن ، بل تفرض على جميع الطلبة فى كافة المعاهد ؛ ويقرب نظام هذا التدريب قدر الإمكان من نظام الخدمة العسكرية العادية . أما فى المدارس الثانوية والمعاهد المعادلة لها ، فيكون التدريب فيها على صورة فرق رياضية وشبه عسكرية تقوم بتمريناتها فى الأجازات الأسبوعية والسنوية ؛ ويعنى فيها بالجانب الصحى والرياضى والخلقى أكثر من الاعتبارات والمعارف العسكرية . والمرحلة الأساسية هى مرحلة التعليم الأولى والابتدائى ؛ ويجب أن تُدرس مناهجه من الناحية التى نحن بصددها ، وتُنظم بدقة وعناية تامة . ولا داعى إلى التدليل على أن النظام الرياضى عند الأطفال طريقة مفيدة لأن تغرس فى صدورهم مبادئ التربية القومية والخضوع للنظام الاجتماعى، وحسبنا فى هذا المكان أن نشير إلى تنظيم الفرق الرياضية للأطفال فى المكاتب الإلزامية ، وإقامة العلاقات الرياضية بين القرى ، وحمل أهل الريف على الاهتمام بالشئون الرياضية التى تعتبر فى عصرنا من أهم الوسائل للإصلاح الاجتماعى[1] .

(١) ومصر فى حاجة إلى مدرسة وطنية للرياضة البدنية ، يتخرج فيها المعلمون الرياضيون للمدارس العليا والثانوية ، ثم يتلقى منهم مدرسو التعليم الأولى والابتدائى ما يلزمهم من المعلومات لتنظيم الحركة الرياضية ، وخاصة فى القرى .

ويجدر بالذكر أن بعض كبار الأمة نظموا فى بعض القرى فرقاً رياضية للشبان بين ١٦و٢٥ من عمرهم أسفرت عن نجاح تام . ونذكر بهذه المناسبة ما فكر فيه حزب مصر الفتاة من إنشاء « مزرعة » بالاسكندرية تسير الحياة فيها على نظام شبه عسكرى « لتربية البدن والروح والارادة » بالعمل الزراعى والحركة الرياضية والارشاد الثقافى .

٢ — خدمة الدفاع غير المسلح

من دواعى الاهتمام الشديد فى أغلب الدول أن تنشئ نظاماً كفيلاً بالوقاية من الغارات الجوية ، ويسمى أيضاً الدفاع غير المسلح للمدنيين فى وقت الحرب . وعلى الرغم من أن نظم الوقاية من الغارات الجوية لم تجرّب فى أى بلد تجربة واسعة كاملة ، ولم تطبّق تطبيقاً عملياً فى زمن الحرب حتى الآن ، فإنها مع ذلك أخذت تنتشر انتشاراً عظيماً وأتقنت اتقاناً عجيباً ؛ وتميل الأمم الأوربية على الأخص إلى توسيع دائرة الدفاع عن المدنيين كلما أوجد الاختراع الحديث والابتداع الفنى فى آلات القتل أخطاراً جديدة ومخاوف متزايدة للمستقبل . والغرض من الغارة الجوية إلقاء القنابل بمختلف أنواعها على المدن والمراكز الإدارية والصناعية ؛ وتحتوى تلك القنابل على مواد مفرقعة تهدم المبانى ، أو مواد محرقة تشعل النار فى كل شىء فى دائرة معينة ، أو غازات سامة تفنى الحياة أينما سار الإنسان . وللقنابل أثران : فالأول مادى ، ويترتب عليه هلاك الناس من رجال ونساء وأطفال ، وهدم المساكن الخاصة والمبانى العامة كمكاتب الحكومة والمستشفيات والمصارف والمصانع ومعامل الماء المرشح والكهرباء والغاز ومخازن الغلال ومستودعات الزيوت المعدنية ، وبوجه عام جميع ما يلزم البلد لمواصلة حياته وأعماله . والأثر الثانى معنوى ، وهو القضاء على الشجاعة وقوة المقاومة عند السكان — والواقع أنه يصعب على الناس الثبات فى وجه المهاجمة عن طريق الجو لأنها تقع عليهم فجأة وفى غاية الشدة ، حتى يشعر كل شخص بعجزه عن المقاومة ، ولا يمكنه أن يعرف أين تقع الصدمات ليتقيها .

يجب إذاً النظر فى تدبير الدفاع غير المسلح من جانبين : فنعمل من جهة على إبطال تأثير المفاجأة فى الشعب بتعويده مواجهة الأخطار التى تهدده زمن الحرب ، وتدريبه على النظام الذى أُعدّ للوقاية منها ؛ ومن جهة أخرى نجدّ فى تقليل مضار الغارة الجوية بالوقاية الخاصة والعامة ، ومعالجة المرضى والجرحى ، وإطفاء الحرائق ، وترميم ما يمكن ترميمه . وتستلزم تلك الأغراض تدابير كثيرة ومتنوعة ، وتستوجب نظاماً واسعاً وقواعد دقيقة لا يصح تقسيمها بين إدارات مختلفة تقوم كل منها بجزء من العمل ، بل يجب جمعها وتوحيدها فى مصلحة واحدة تختص دون غيرها بتنظيم الدفاع غير المسلح بكافة نواحيه[1] . ويكون من أهم اختصاصات تلك المصلحة :

١ — إيجاد برنامج عام للدفاع غير المسلح . وربما كان من الصعب تطبيق القواعد المتبعة فى إنجلترا مثلاً أو ألمانيا أو غيرهما من الدول المتقدمة فى هذا الشأن بدون تغيير فى مصر ؛ ذلك لأن الشعب فى تلك البلاد تنبه منذ زمن إلى أخطار الحرب وضرورة الوقاية منها ، وله من النظام والاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية وانتشار التعليم ما يساعده على معاونة الحكومة والاشتراك معها فى جميع الأعمال اللازمة ؛ ونلاحظ إلى جانب ذلك أن الإدارات والبلديات فى المدن والقرى قد بلغت فى تلك البلاد درجة كبيرة من النظام منذ قرون ، فهى مستعدة تماماً لمشاركة الحكومة فى تدبير الدفاع عن المدنيين . بينما أنّا لم نصل بعد الى هذه

(١) صدر مرسوم ملكى فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٣٨ بانشاء مصلحة وقاية المدنيين من الغارات الجوية ، وجاء فيه : « تختص المصلحة المذكورة باعداد وتنظيم طرق الوقاية من الغارات الجوية وبكل ما يتصل بذلك ، ويلحق بها جميع المنشآت والأعمال التى تكون قد قامت بها إلى الآن وزارة الصحة العمومية » .

الدرجة من النظام الاجتماعى ، ويجب أن يكون برنامج الدفاع غير المسلح عندنا ملائماً لظروفنا الخاصة . وعلى كل حال فإن الضرورة خير معلم ، وكان للأزمة الدولية التى انفرجت أخيراً أثر مفيد فى لفت نظرنا إلى هذه الناحية من دفاعنا الوطنى ؛ ونأمل أن نتمكن فى فترة الهدوء الحالية من تنظيم طرق الوقاية على أوسع نمط ، وتدبير جميع الوسائل اللازمة لذلك .

٢ — نشر المعلومات المفيدة لتنبيه الجماهير إلى أخطار الحرب والتدابير المتخذة للوقاية منها . ويجب أن يكون العمل على إبطال القلق الناشئ عن عدم الإحاطة بحقيقة الأمور فى مقدمة برنامج الدفاع غير المسلح ؛ فإذا اعتقد الجمهور أن برنامج الوقاية قد تم إعداده ، وأن تنفيذه يتقدم بنشاط حتى يمكن تطبيق قواعده فى الحال وقت المهاجمة الجوية ، كان هذا الاعتقاد مقللاً من مخاوفه ، ومساعداً له على معاونة الحكومة فى مختلف نواحى الدفاع . ولدى السلطة المختصة عدة وسائل لنشر هذه المعلومات ، من بينها أن توزع الكتب والنشرات عن طرق الوقاية السهلة التى يجب على الأفراد القيام بها ، وتعد إعلانات صغيرة لتعليقها على المساكن وفى مداخل العمارات ؛ وتهتم بنشر المقالات المتتابعة فى أعمدة الجرائد ، وإلقاء المحادثات عن طريق الإذاعة — فيشعر الجمهور باهتمام الحكومة ويقف على برنامج الوقاية المراد تنفيذه .

٣ — إنشاء مدرسة مركزية للدفاع غير المسلح . وقد أنشئت مدرسة ترمى إلى هذه الغاية ، إلاّ أنها اقتصرت على ناحية واحدة هى الوقاية الشخصية من الغازات السامة وعلاج المصابين بها ؛ فيجب أن يتسع برنامج التعليم

حتى يشتمل على عدة معلومات أخرى لكل منها أهميتها فى الوقاية ، مثل كيفية إعداد الملاجئ العامة ضد الغارات الجوية ، ومعرفة ما يلزم عمله فى حالة سقوط المبانى أو احتراقها ، وطرق إخلاء المدن من سكانها إذا لزمت الحال . فيتخرج من هذه المدرسة المعلمون الذين ينقلون معلوماتهم إلى المدارس الفرعية فى أقسام المدن والعواصم الإقليمية .

٤ — إعداد القوانين واللوائح المتعلقة بالوقاية من الغارات الجوية . وهناك قرار يجب اتخاذه فى أقرب فرصة ، وهو أن تحتوى كل عمارة تبنى جديداً على حجرة واسعة مجهزة بأحدث الوسائل للوقاية من القنابل والغازات السامة .

٥ — جمع المتطوعين لمختلف الخدمات المتعلقة بالدفاع غير المسلح . وفيما يختص بإسعاف المصابين بالغازات السامة والجروحين على أثر سقوط المساكن أو احتراقها ، فإن لمصر نظاماً تاماً يكفل تحقيق هذه الغاية . وهو جمعيات الإسعاف الموجودة فى المدن الكبرى وعواصم المديريات ؛ فتصرف لها إعانات تمكنها من إعداد نقط الإسعاف فى مختلف أحياء المدن، وشراء المعدات اللازمة لتوسيع أعمالها، وتدريب العدد اللازم من المتطوعين استعداداً لزيادة الفرق العادية فى زمن الحرب . وتقوم كذلك إدارة المطافئ فى مختلف المدن بتمرين عدد كاف من المتطوعين كى يستعدوا لمساعدة الفرق العادية وقت الضرورة . ويشمل الدفاع غير المسلح عدة خدمات أخرى ينبغى جمع المتطوعين لها وتدريبهم عليها ؛ ونخص بالذكر من يأخذ على عاتقه عبء الإرشاد فى دائرة محدودة ، ويقوم بتوزيع أقنعة الوقاية وقت الخطر ، ويكون حلقة اتصال بين السكان فى دائرته والسلطات المختصة بالدفاع غير المسلح — وليس

هنا محل لتفاصيل مسهبة فى هذا الموضوع . ويجب أن تعنى الحكومة بألاّ تلقى على المتطوعين من تعب وضياع وقت ما لا تستلزمه طبيعة التمرين والعمل الذى تطوعوا له ؛ وإذا أنشأت هيئة مرتبة للدفاع غير المسلح ، وخصصت علامة معينة للمتطوعين فى كل درجة ، فإن هذا مما يشجع إقدام الناس على الخدمة ويساعد على إيجاد روح التعاون والنظام والاعتراف بالمسؤولية فى صفوفهم؛ وهذه الصفات إنما هى أساس النجاح وشرطه الضرورى .

الباب الخامس

الشعور القومى ووسائل تربيته

يمتاز الجيل الحاضر بشعور قومى يختلف كثيراً عن وطنية الأجيال الماضية ؛ ولا يكفى فى أيامنا هذه أن ينحصر الشعور الوطنى فى قادة الشعب ونخبته العاملة ، بل يجب أن يُلهَمه جميع أفراد الأمة حتى يشتركوا فى العناية بشؤونهم العامة والاشتغال بمسائلهم الوطنية . والمتتبع للتاريخ يرى أن النزعة القومية الواسعة كما نعرفها الآن وليدة عصر قريب ، لا يرجع ظهورها وانتشارها فى العالم إلى أكثر من قرن أو قرنين ؛ لكنها أصبحت اليوم أساس الحياة الاجتماعية ومنبع النشاط والقوة فى الأمم . ويعتمد الشعور القومى على اتحاد ملايين من الأشخاص فى روح واحدة وغايات مشتركة ، فيلتف حوله الأفراد والأسر والطبقات والطوائف وتكوّن كتلة متحدة وجسماً واحداً ؛ فتتحول الجماهير من كبكبة غير منظمة إلى مجموعة ذات نظام خاص ، وتصبح كائناً وطنياً حياً مستقلاً بأوصافه . وينشأ الشعور الوطنى عن تاريخ الأمة وتكوينها والتطورات التى مرّت بها وأثّرت فى تقدمها أو ركودها ؛ فإذا ما تمّ واكتمل وجّه عامة الشعب نحو غايات مشتركة وأغراض يتفق عليها الجميع ، وجمعهم حول تقاليد ثابتة لا تستغنى عنها أمة تشعر بوجودها وتفخر بعزتها ومجدها .

كنّا نود أن ندرس فى تفصيل الشعور القومى المصرى فى نشأته ، ونبيّن الظروف القريبة والبعيدة التى ساعدت على تكوينه وأثّرت فيه تأثيراً عميقاً ؛ ولكن المجال لا يسمح لنا بالتوسع فى كل هـذا ، ونكتفى الآن بعرض بعض الملاحظات العامة ، وخاصة ما اتصل منهـا بأحوالنا الراهنة وحاجتنا فى الوقت الحاضر . ولقد أجّلنا النظر فى هذا الموضوع إلى ما بعد البحث فى شئوننا السياسية والإدارية والاقتصادية والعسكرية ، لأنها تعتبر كلها عوامل مادية بالنسبة إليه ، وكأنها هيكل وجسم وهو روحها الذى يبعث فيها الحياة والحركة . والشعب الذى ينقصه ذلك الشعور ، ولا ينتشر الإدراك الوطنى بين جميع أفراده ، يبقى فى مستوى منحط بين الأمم ، ويعز عليه أن يصل إلى استقلاله التام وأن يقوى على مقاومة التقلبات الدولية . ولهذا رأينا من الواجب علينا أن نقف بحثاً مستقلاً على دراسة هذا الشعور لما له من أثر فى الدفاع عن مجتمعنا المصرى ، والذود عن كياننا الوطنى .

* * *

عادت الروح الوطنية المصرية إلى الحياة منذ زمن غير طويل ، إذ لا ترجع إلى أكثر من أربعة أجيال أو خمسة . وكان محمد على باشا ، مؤسس البيت المالك ، أول من تصور لمصر حياة وطنية بعد أن مضت عليها قرون طويلة فى ضعف وانحطاط ، وسعى فى أن يكفل لها شروط الاستقلال ويسلك بها سبل الرقى والحضارة . فزادت على يديه ثروة وادى النيل ، وقامت على أساسها الدولة المصرية ، وتقدمت البلاد فى عهده تقدماً عظيماً ؛ ويدل هذا النجاح على مقدار ما تستطيع أن تقوم به سياسة ذات مقاصد محكمة متى جمعت بين الوضوح فى الخطة

والاستمرار فى التنفيذ . والآن قد تغيرت الأحوال ولا شك ، وانعكست علينا الأمور ؛ فليس لمصر أن تفكر فى حروب ظافرة ، بل كل همها أن تدافع عن كيانها واستقلالها . وتعقدت المشاكل القومية ، وزادت المصاعب الاقتصادية والاجتماعية ؛ لهذا أصبحنا فى حاجة إلى القيام بمجهود عظيم يماثل المجهود الوطنى الذى بذلته البلاد عن طيب خاطر فى أوائل القرن الماضى .

وبعد ذلك العهد المجيد لم تنم الوطنية المصرية نمواً كبيراً إلى أن تيقظت مرة أخرى فى القرن الحاضر ، وأخذت تقوى وتثبت . ويرجع هذا التطور إلى أسباب كثيرة ، من بينها تأثير الشعوب الأخرى التى جاهدت جهاداً شاقاً لاكتساب حريتها ، فكانت قدوة لنا ومثلاً احتذيناه ؛ وكان لانتشار مبدأ استقلال الأمم فى الخمسين سنة الأخيرة ، وزمن الحرب العظمى على الأخص ، أثر عظيم فى مصر شبيه بأثره فى البلاد الأخرى . وينضم إلى هذه العوامل أن مصر كانت خاضعة للاحتلال الأجنبى ، فكان لمقاومته الأثر الفعّال فى إنماء روح الاستقلال المصرى ؛ وهكذا نمت وطنيتنا وتكوّنت وحدتنا القومية فى جو المعركة والنضال . والآن قد كُلِّل هذا التاريخ بالنجاح ، فوفّقنا إلى نيل استقلالنا الوطنى بعد معركة ليست طويلة جداً ولا شاقة جداً بالنسبة إلى المصاعب والمتاعب التى صادفت بعض الأمم الأخرى فى سبيل استقلالها .

وبهذه المناسبة نبدى ملاحظة قد توضح بقية الحديث ، وهى أن الجهاد الوطنى فيما يتعلق بالحركة الفعّالة المتواصلة لم يكن على شكل القيام الشعبى العام ، إلّا فى سنة ١٩١٩ ولمدة قصيرة ، لأن الروح الوطنية لم تنتشر انتشاراً كاملاً

فى جميع طبقات الشعب وأفراده . فقام بذلك الجهاد عدد من رجالنا المستنيرين الذين لم يترددوا فى أن يقدموا أموالهم وحياتهم فداء للوطن ، وأن يعملوا ما استطاعوا على نصرة قضية الاستقلال ؛ ولقد وقف بجانبهم شبابنا المثقف المملوء حماساً وطنياً ، والمستعد لأن يبذل أى تضحية و إن غلت فى سبيل الوطن . والأمة مدينة قطعاً لهؤلاء جميعاً باستقلالها وحريتها ، وجدير بها أن تذكر دائماً هممهم العالية ومواقفهم النبيلة ؛ ولن يمحى من أدمغة الشعب بحال ذكريات هؤلاء الأبطال ، ومن الوفاء أن نعمل دائماً على إحياء ذكرهم وغرس حبهم وتمجيدهم فى قلوب النشء وأبناء الأجيال المقبلة .

وُفّقنا إلى نيل استقلالنا قبل أن يتحقق الشعور بالقومية لدى جميع طبقات الأمة ، وقبل أن يمتلىء به قلب كل فرد من أفرادها . وفوق ذلك فإن أخص خصائص الشعور الوطنى السائد بيننا روح المكافحة والمقاومة تحت تأثير ذلك النضال الذى أشرنا إليه ؛ غير أن هذا الشعور لا يصح أن يقتصر على فكرة المقاومة والدفاع عن الحرية والاستقلال ، التى هى فى الواقع جانب سلبى من جوانبه ؛ و إنما يجب أن يشتمل على عوامل إيجابية وعناصر إنشائية ، هى أشبه ما يكون ببناء وطيد لا بد من إقامته فى قلوب الجميع — وحتى الساعة لم يوضع مع الأسف من هذا البناء إلا أسسه ، ولن تكتمل قوميتنا إلا إذا أتممناه وشيدناه . فعلينا أن نحدد أوصاف القومية المصرية وغاياتها المسلم بها ، ثم نبحث عن الوسائل التى تساعد على تغذية الشعور القومى ، وغرس الإيمان الوطنى فى الأجيال القادمة . ويجدر بنا أولاً أن نبين معالم شعورنا القومى فى الوقت الحاضر بقدر ما يمكن من الدقة ، ونوضح ظاهرتين من ظواهره الهامة .

وأولها أن الشعور القومى لم ينتشر فى جميع طبقات الشعب ، ولا تزال الوطنية غامضة عنـد سواد الأمة ؛ كأن نعاساً تغلب علينا فى قرون الخضوع للسلطات الأجنبية ، فلم نتخلص منه تماماً حتى الآن . وأهم ما نشأ عن ذلك أن أهل الريف ، وهم عامة الأمة ، لا يشتركون حقيقياً فى حياتنا الوطنية ، ولا ينتفعون بما قد يبعثه الشعور القومى فى القلوب من النشاط والحماس ؛ وكأن لا وجود لهم فى الواقع من ناحية الحياة القومية الصحيحة . أما حق التصويت السياسى المعترف به للجميع ، فإنه لم يفد كثيراً حتى اليوم فى تربية عقلية الشعب ، وتوجيهها نحو الأفكار والآراء التى تقوم عليها الحياة القومية — ويرجع ذلك إلى جملة أسباب وضّحنا بعضها فى الباب الأول . وفى الحقيقة لا تساعد كثرة الأميين على نشر الأفكار الوطنية بين أهالى الريف ، ولا تسهّل على الحكومة تربيتهم القومية ؛ و إلى جانب ذلك فانخفاض مستوى معيشتهم وفقرهم وسوء حالهم الصحية تدعهم غير قادرين على الاهتمام بالشئون العامة ، وتقضى عليهم بالتعلق بمطالب الحياة وضروريات القوت دون أن يجدوا مجالاً للتفكير فى شىء آخر . وللأسف لا يمكن إصلاح هذه الحال فى القريب العاجل ، بل يستغرق ذلك سنوات طويلة ، لأن كثرة السكان وقلة المرافق الاقتصادية وخطر التعليم غير الملائم لظروفنا ، كما قلنا من قبل ، تسبب مشاكل معقدة وتستوجب سياسة رشيدة وبعيدة النظر . بيد أنه من الضرورى أن نضع نصب أعيننا فى كل إصلاحاتنا ومنشآتنا الاجتماعية الشعور القومى وواجب العناية به ، والتربية الوطنية وما تتطلب من وسائل لإنهاضها وتمتيها لدى أفراد الشعب جميعاً .

وإلى جانب هذا المظهر العام ينبغى أن نشير إلى عاملين قد ساعدا على بطء انتشار الشعور القومي بيننا ؛ وأولهما ضعف الروح العسكرية أو فقدها لدى الكثيرين منّا . ولسنا فى حاجة لأن نلاحظ أن هذه الروح ذات أثر فعّال فى التربية الوطنية وتغذية الشعور القومى ، كما يبدو ذلك واضحاً فى كثير من الشعوب المعاصرة ؛ ولهذا تبسطنا كثيراً فى موضوع الخدمة العسكرية والدفاع الوطنى ، لما لهما من صلة وثيقة بالتربية القومية[1] .

وهناك عامل آخر قد يبطىء نمو الشعور القومى ، وهو أن مصر فى حاجة إلى النخبة العاملة من الطبقة المثقفة ؛ لا من جهة العدد لأن التقدم محسوس فى هذه الناحية ولا يزال عدد المتعلمين والمثقفين من المصريين والمصريات فى ازدياد مطرد ، بل من جهة اتحاد هؤلاء الأفراد الممتازين ورغبتهم فى خدمة الأمة وتعهد تقدمها . فقليلاً ما تنمو هذه الرغبة عند الذين هيأتهم ثقافتهم أو ثروتهم للعمل فى ميدان الصالح العام ؛ وقلّ من يعنى منهم عناية خاصة بالواجب القومى والإصلاح الاجتماعى ، ومن يضرب لمن حوله مثلاً فعلياً فى التعلق بالروح الوطنية والمصلحة القومية . وفى مثال هذه القدوة ما يساعد على تربية الجماهير وتكوينهم .

أما الظاهرة الثانية فيصعب تحديدها عن الأولى لأنها أقل وضوحاً منها ؛

(١) ولا يخطرن ببال أحد أنا نرى بهذا إلى أن المصرى لا يصلح للحرب ولا يقوى على الهجوم والدفاع ، كما يظن خطأ حتى الآن فى بعض الأوساط الأجنبية — فان التجربة قد أثبتت أنه بعد أن يدرب التدريب الكافى ، يصبح جندياً شجاعاً صبوراً ، سلس القيادة محباً للنظام . ولا داعى إلى ذكر المواقع الحربية التى كسبها المصريون ببسالتهم وجرأتهم ؛ فان فتح الشام ، وقمع الدولة العثمانية ، وحروب السودان ، إذا اقتصرنا على ذكر حوادث العهد الأخير ، لا تزال ماثلة فى الأذهان وفيها ما يشهد على مقدرة المصريين الحربية .

وهى عبارة عن فحص الوطنية المصرية ، لا من حيث انتشارها فى طبقات الأمة ، بل من حيث تعيين العناصر التى تتركب منها فكرة الوطنية عند الذين يدركونها .
ويبدو للباحث أن تلك العناصر ليست متحدة عند جميع المصريين : فالوطنية لدى بعضهم ليست إلا مكافحة الأجانب ومقاومة سيطرتهم السياسية والاقتصادية ؛ وهذه نزعة الفريق الذى لا يزال متعلقاً بفكرة الجهاد فى سبيل الاستقلال ، دون أن يتنبه إلى ضرورة الشروع فى الإنشاء الداخلى والعمل على تنظيم أحوالنا الاقتصادية والاجتماعية بعد أن أُلغى أكثر قيود السلطة المصرية . ويضيف بعض آخر إلى تلك النية المتجهة نحو المقاومة والمكافحة شعور العزة الوطنية ، والرغبة فى أن تكون الأمة المصرية ذات مكانة وحيثية بين الأمم ؛ ويبدو هذا الشعور لدى الذين بلغوا درجة أعلى من الثقافة فى قالب الاهتمام بالتاريخ الوطنى ، والتمسك بما أورثنا أجدادنا من تراث عقلى وأدبى يجب علينا إحياؤه وإنماؤه .
غير أن فى هذه الدرجة يظهر اختلاف جديد وفوارق أكثر أهمية : فيعتد بعض هؤلاء المثقفين بشعورهم الدينى قبل كل شىء ، والدين فى رأيهم هو العنصر الجوهرى فى التراث الوطنى المصري ؛ فيميلون إلى تصوير مصر بصورة عضو من أعضاء مجتمع واسع هو المجتمع الإسلامى ، حتى تستتر الأوصاف الوطنية التى يتميز بها المصريون تحت وصفهم الدينى الذى يشاركون فيه كثيراً من الأمم الأخرى .
وبعض آخر يوجه اهتمامه وعنايته نحو عصر من عصور التاريخ المصرى ، فيعتقد أن ما أورثنا هذا العصر من أوصاف وتقاليد هو أهم ما تُبنى عليه أفكارنا الوطنية ، ويتجاهل الأوصاف القومية الأخرى ولا يعيرها اهتماماً ؛ فمنهم من يتعلق بالأوصاف

العربية ، ويميل إلى طبع المستقبل الوطنى بقالب عربى دون غيره ؛ ومنهم من يميل نحو الحضارة الأوربية ، فيرى أن خير ما تفعله مصر أن تتنحى عن الشرق وتأخذ بأساليب الغرب وعقليته . وهكذا نرى هذه الاتجاهات المختلفة أو المتعاكسة تحدث تعارضاً بين عناصر التراث الوطنى ، بينما أن لا تعارض ولا تناقض إذا نظرنا إلى جوهر الأمور . وفريق آخر يعتقد أن الدين فوق النزعة الوطنية ، وله مثل عليا تتصل بالإنسانية جمعاء أكثر من اتصالها بالطوائف والشعوب ؛ ويرى أن الوطنية المصرية مزاج من عناصر مختلفة بين دينية وسياسية ، وتاريخية وجغرافية ، وثقافية واجتماعية ، تتحد كلها وتكوّن روحاً جديدة وعاطفة مشتركة .

وهذه الآراء ليست فى الواقع واضحة لدى معتنقيها وضوحها فى الصورة التى قدمناها ، ولا محددة فى أذهانهم تمام التحديد ، وهى أقرب إلى الميول والنزعات منها إلى النظريات العلمية والأفكار الواضحة ؛ والدراسة والتعليم وحدهما هما الوسيلة لتحديد هذه الميول وضبطها وتوجيه الأفراد نحو جانب أو آخر . ولا نظننا فى حاجة لأن نطيل فى هذا الموضوع الجلى ، وكل الذى يعنينا أن يتوفر شعور صحيح بالوطنية لدى أبناء مصر ؛ ومن حسن الحظ أنه موجود لدى الطائفة المثقفة المولعة بحب الأمة والمملوءة غيرة على المصالح القومية ، وإن اختلفت فى تفسيرها لهذا الشعور . ولا داعى إلى محاولة ترجيح رأى على آخر ، فإنها متساوية تقريباً وجديرة كلها بالاحترام لصدورها عن إحساس عميق واعتقاد صادق ؛ ولعلها تمثل فى الحقيقة فترات متتابعة فى تطور واحد ، ودرجات متصاعدة فى تكوين الروح الوطنية — وسيجىء يوم ، نرجو أن يكون قريباً ، تندمج فيه هذه العناصر بعضها ببعض .

ولم يكن غريباً أن تتضارب الآراء فى حقيقة الشعور الوطنى ، لأن ظروفنا التاريخية قضت بذلك. فإن قدم عهد البلاد بالحضارة الإنسانية، ومركزها الجغرافى الذى يتوسط المعمورة ، سمح لها بأن تشترك فى تطور العالم المعروف حتى اليوم ، وأن تقاسم فى الحركات السياسـية والاجتماعية المتعاقبة ؛ وبهذا أصبح تاريخها مملوءاً بانقلابات واسعة فى النظم الحكومية والعقائد الدينية واللغات المتداولة ، بحيث يصعب على الباحث أن يهتدى فى ثنايا هذا إلى وحدة تاريخية واضحة ، وأن يمزج بين عناصر التراث الوطنى .

جذب التاريخ المصرى اهتمام العالم وكثر المشتغلون به من أجانب ومصريين ؛ ولا نظن أنه كتب فى تاريخ أمة بقدر ما كتب فى تاريخ الحضارة المصرية ، حتى أصبح أمرها معروفاً فى الأزمان القديمة والحديثة. ولـكن على الرغم من كثرة هذه الأبحاث ودقتها ، لم تكتمل بعـد ولا يزال ينقصها جزء غاية فى الأهمية : وذلك أن التاريخ المصرى ينقسم طبعاً إلى عصور عدة قد امتاز بعضها عن بعض، إلّا أن المؤرخين يبالغون أحياناً فى فصلها ، وأصبحوا يدرسون كل عصر وكأنه حلقة منفصلة وتاريخ مستقل ، ولم يهتموا بتوضيح الصلة بين هـذه العصور وتكوينها كتلة واحدة . ولعل هذا يرجع إلى طول تاريخنا الذى يستلزم اطلاعاً واسعاً وبحثاً مستفيضاً قد لا يقوى عليه فرد بعينه ؛ ولهذا اضطر المؤرخ لأن يتخصص فى مرحلة من مراحله وجزء من أجزائه . أما المؤلفات المشتملة على التاريخ المصرى فى جملته، وهى قليلة جداً مع الأسف وكلها تقريباً باللغة الأجنبية، فمحدودة الفائدة إذ اشترك فى تأليفها عدد من الإخصائيين ، قام كل واحد منهم

بتحرير ما تخصص فيه ؛ فهي إذاً خلو من وحدة التفكير واتصال العصور ، ولا تعنى كثيراً بنظرة إجمالية أو فكرة شاملة عن تكوين الأمة المصرية ورقيها منذ نشأتها إلى اليوم .

والواقع أن التاريخ المصرى يتطلب عالماً ماهراً ووطنياً مخلصاً يأخذ على عاتقه تحريره وضبطه وتقديمه للقراء فى قالب واضح دقيق ؛ لأنّا فى حاجة ماسة إلى بحث تاريخى يجاوز تفاصيل العصور المختلفة وأخبارها الجزئية ، ويتجه أولاً وبالذات نحو مظاهر الحياة القومية ؛ فيتتبعها خطوة خطوة ، ويدوّن صفات الأمة الدائمة ، ويكشف نظمها الإدارية والاقتصادية ، ويدرس تطورها العقلى والاجتماعى . وليس لمصر تلك القصائد الكبرى فى تاريخ الأمة والوطن ، مثل الشاه نامه التى قد يكتفى بها الإيرانيون عن دراسة تاريخهم ، ويترنمون بها فيغذّون روحهم ومشاعرهم الوطنية . وكما أن الصورة الزيتية لا تبدو تماماً على لوحة ما إلّا إذا كانت هذه اللوحة متحدة اللون ثابتة الصبغة ، فكذلك الشخصيات والعواطف الاجتماعية لا تظهر ولا تقوى إلّا إن قامت على دعائم مشتركة من تراث وتقاليد وطنية عامة .

ونحس أكثر بهذا النقص فى تأليفنا التاريخى حين نشاهد أن مظاهر بلادنا تدل على وحدة تاريخية وتواصل فى الحياة القومية . فإذا نظرنا إلى حدود مصر الجغرافية ، وجدناها معيّنة تعييناً تامّاً لم تتغير منذ ستين قرناً ؛ وشاءت الطبيعة أن تحيط الأمة المصرية بالصحراء غرباً وشرقاً وجنوباً ، فنمت منفردة منذ أقدم الأزمان ، وتكوّن فيها ذلك الطابع الدائم وتلك الأوصاف الخاصة التى

تميز بها إلى اليوم . وكان من نتيجة ذلك أن العناصر الأجنبية التى تواردت على مصر لم تترك أثراً محسوساً فى مجموعة السكان ، فقد اندمج فى الأمة المصرية الاغريق والرومان والعرب وغيرهم ممن أتوا بعدهم ، وتلاشت أوصافهم فيها . وفى المصريين ميل إلى المحافظة على القديم والسنن المألوفة قد لانجده تماماً فى أى شعب آخر : فالزراعة المصرية القديمة التى كانت ثروة أجدادنا الفراعنة ، لا تزال حتى اليوم ذخر المصريين جميعاً وفى صورة تقترب كثيراً من الصورة القديمة . ولم تتغير طرق المعيشة لدى السواد الأعظم من الأمة منذ ظهرت فى صحائف التاريخ ؛ ويبدو تواصل العقلية الشعبية فى البقايا اللغوية والاحتفاظ بكثير من العادات العائلية والاجتماعية ، خصوصاً فى القرى ، وبعض الأوصاف الخلقية كتدين المصريين العميق وعنادهم وتصلبهم ؛ وهى أوصاف ذكرها المؤرخون والرحالة منذ زمن بعيد ، ولا تزال سائدة بيننا بعد ستة آلاف سنة .

ولكن على الرغم من بقاء هذه الأوصاف وثبات هذه العقلية ، لا نزال عرضة لأن نضل فى سبيل التقدم الطبيعى ؛ فينسى بعضنا الماضى ومجده أو يهمل هذا إهمالاً تاماً ، ويعنى البعض الآخر بناحية واحدة من نواحيه ولا يفكر فى مجموعة العناصر القومية . وقد أشرنا قبلاً إلى أن شعورنا القومى فى الوقت الحاضر يمتاز بأمرين رئيسيين ، هما ضعف انتشاره وتباين مرماه ؛ ولا شك فى أن الميزة الثانية أخطر من الأولى ، لأن تباين الأفراد فى اتجاهاتهم الوطنية يمس دعامة المستقبل القومى ، ويخشى مع انتشار التعليم أن ينتقل هذا التباين إلى الأمة جمعاء ، ويمتد الاختلاف الموجود بين المثقفين إلى دائرة أوسع هى دائرة الشعب بأسره .

فيجب علينا أن نحدد العوامل المختلفة التى تؤثر فى الشعور القومى ، وأن نرسم فى جلاء الغاية التى يرمى إليها ، حتى تجتمع الأمة كلها على عاطفة واحدة و إحساس متبادل يحفزها إلى السير نحو المكانة اللائقة بها بين الأمم ، والملائمة لتاريخها العظيم ومجدها القديم .

ومن أحدث المؤثرات الأجنبية فى التاريخ المصرى ما وصلنا عن طريق أوربا ؛ وقد بدأ مع الفتح الفرنسى سنة ١٧٩٩ م ، واستمر بعد ذلك إلى اليوم . و بعد سنة ١٨٨٢ أخذ النفوذ الإنجليزى إلى جانب الفرنسى يترك آثاره فى مصر فى النواحى المادية والفكرية والثقافية . ومع أن هذه المؤثرات الأوربية كانت متنافسة ومتعارضة أحياناً ، فليس ثمة داع للتمييز بينها لأنها تشترك فى كل خصائص العقلية الغربية . وقد ساعدها على بسط نفوذها أنها كانت تمثل حركة جديدة ، وتعتمد على أسلحة لم تتوفر لدى المصريين ؛ وفى تقدم أوربا الصناعى والعلمى ما حملنا على أن نجاريها فى نظمها الإدارية والاقتصادية والاجتماعية . على أن الأمم الأوربية نفسها كثيراً ما فرضت هذه النظم على البلاد الأخرى ، معتقدة أنها المثل الأعلى الذى يجب أن يحتذيه الجميع . وربما تأثرت مصر لقرب موقعها الجغرافى أكثر من غيرها بتلك النماذج والأفكار : فالأمم الأوربية هى التى حملت إلى مصر ثمار العلوم العصرية وفوائد المعارف الطبية والصحية ؛ كما أنها لفتت المصريين إلى مجدهم وتاريخهم وروعة تراثهم الفنى والعقلى . هذا إلى أن النظريات الأوربية فى السياسة والاجتماع دفعتنا إلى العناية بكياننا الوطنى ، وشجعت على إنعاش الروح القومية ؛ وكل ذلك يدفع إلى المطالبة بالاستقلال والحرية . وتلك أياد لا يصح أن ننكرها .

إلّا أنّا من جهة أخرى نلاحظ أن للنفوذ الأوربى آثاراً غير محمودة ، فيظهر أنه عاق سير الوطنية المصرية وقعد بها عن الاتجاه نحو الوحدة والتماسك . وضعف الشعور القومى مرتبط دائماً بضعف التقاليد الثقافية والاجتماعية التى تمثل مظهر الأمة وترسم أوصافها الخاصة بها ؛ حتى أن ثبات تلك التقاليد ، ودوام خواص الأمة من تاريخ ولغة ودين وأدب وفن ، إنما هى دعامة الحياة الوطنية ومنبع ثباتها وقوتها . وفى أوائل القرن الماضى انحطّت مصر مادياً وأدبياً إلى درجة لم يسبق لها مثيل من قبل ، وصادف هذا فتح الأوربين للبلاد وبدء تأثيرهم فيها ؛ إلّا أنّا نلحظ من جهة أخرى نسمة وطنية تنعش الأهلين وتعود بهم إلى الحياة ، فيحاولون السير وقد نسوا تقاليدهم القديمة ، وعز عليهم أن يتزودوا بالأسلحة الكافية لتكوين نهضة قومية جديدة . فلم يكن بد من أن يتجهوا نحو المؤثرات الأجنبية التى انتهت بهم إلى شىء من الحيرة والتردد ؛ فلم يؤلفوها تماماً لكى يجاروها ، ولم يحتفظوا بما كان لهم من تراث قديم يسيرون على ضوئه . فإذا كنّا نعترف للعوامل الأجنبية بما لها من فضل فى تثقيفنا ، فإنه لا يفوتنا أن نأخذ عليها أنها صرفتنا إلى حد ما عن ماض لا نستطيع تجاهله ، وضلّلتنا بعض الشىء فى طريق لا بد له من معالم قومية خالصة .

وواضح أن ضعف التكوين القومى وقلة التربية الوطنية الصحيحة تحوّل التأثير الأجنبى إلى عامل ضار أحياناً ، وإن كان نافعاً فى حد ذاته . وما أشبه هذه الحال بالجسم السقيم الذى لا يستطيع أن يتعرض للشمس والهواء والحركة لأن تأثيرها قد يضره ، فى حين أنها تفيد حياته ونموه فى الأحوال العادية . فيجب

إذاً مساعدة الأمة وتشجيعها على إدراك الفكرة الوطنية بأكملها ، كى تصبح قادرة على الانتفاع بالثقافة الأجنبية وتقبل أثرها بغير خطر ولا خوف من زوال أوصافها القومية أو ضعفها . وتلك هى القاعدة الحازمة التى تمكن دون غيرها من الذود عن تراثنا الوطنى ؛ أمّا المقاومة العمياء لكل ما يجيئنا من الخارج ، فلا ننال منها شيئاً سوى الاعتراف بعجزنا والانقطاع عن سير العالم وحركته . وفيما يختص بالأفكار والنظريات التى تجيئنا من أمم الغرب ، يلزمنا من جهة ألّا نركن إليها فى كل أمر ، ومن جهة أخرى ألاّ نتنحّى عنها فى عزلة عديمة الفائدة : فخير لنا ألاّ نعدل عن الاقتداء بالمثل الأوربية فى الأمور العلمية والاجتماعية التى برهنت على نبوغها فيها ، كما ينبغى لنا اقتباس روح النشاط والتطلع إلى الرقى التى امتازت بها أمم الغرب وسارت على ضوئها — وهذه الروح عنصر ضرورى فى الوطنية العاملة التى حاولنا وصفها فى هذا البحث . وإلى جانب ذلك نرى أموراً أخرى ، ثقافية كانت أو خلقية أو اقتصادية ، يحسن بالمصريين فى تدبيرها أن يتجهوا نحو ضميرهم القومى وتاريخهم الوطنى . وسيجدون فى تراث الأقدمين ودرس الأحوال الحاضرة ما يهديهم إلى الطرق السديدة ، أو بقول أصح إلى الطرق المصرية ، التى يجب عليهم ألاّ يحيدوا عنها قيد شعرة .

والآن نخطو خطوة أخرى وننتقل إلى جانب أكثر أهمية فى تعيين وطنيتنا المصرية ، وهو أن نبين الموقف الخاص بمصر إزاء الشرق الذى هى جزء منه ، وإن تميزت عنه فى بعض مظاهرها . أضحت مصر اليوم فى مقدمة البلاد الشرقية التى تشاركها فى اللغة والدين ؛ وترجع هذه الزعامة من الوجهة السياسية إلى كثرة

عدد الأمة المصرية واتحاد أصولها ، وتقدم النشاط السياسى والاجتماعى والعلمى والثقافى فيها عنه فى بلاد الشرق الأدنى وأفريقية الشمالية . ومن الوجهة الدينية أصبحت مصر منذ الحرب أهم الدول الإسلامية والمركز الفعلى للإسلام فى أنحاء العالم ؛ وحلت القاهرة محل الاستانة فى كثير من الاعتبارات ، وخاصة بعد أن فُصل الدين عن الدولة فى تركيا . فهذا التفوق الدينى والسياسى مفخرة لجميع المصريين ، إلا أنه فى الوقت نفسه منبع فروض وواجبات كثيرة لا بد منها ؛ وفى مقدمتها أن يؤدوا رسالتهم إلى البلاد الإسلامية المجاورة والناطقة بالعربية ، ويبثوا فيها روح الثقافة والعلم ، ويبذلوا لها كل ما يتطلبه التعاون والجوار والإخاء . وبذا تصبح مصر مركزاً ثقافياً شرقياً وعاملاً من عوامل الارتباط بين الأمم المجاورة ، دون أن تفقد أية أمة من هذه الأمم شخصيتها واستقلالها .

ولكن هذا ليس معناه أن يتقيد مستقبل وادى النيل بمصير بلاد الشرق الأدنى[1] ، ولا أن يقف عندها الأفق السياسى المصرى ؛ فإن التقاليد التاريخية المصرية وموقع البلاد من العالم يستلزم دوراً أوسع وتأثيراً أبعد مدى . وجدير بنا أن نحدد مركز مصر إزاء الشرق والغرب معاً فى شىء من الدقة : ويعنى بالغرب عادة من الوجهة الجغرافية أوربا والبلاد التى قامت على أصل أوربى ، كأمريكا واستراليا وأفريقية الجنوبية ؛ أما الشرق فيراد به بقيـة العالم ، وبعبارة أخرى أفريقية الشمالية والقارة الآسيوية . ومن الناحية التاريخية يُعد الشرق أصلاً

(١) فضلاً عما قد يترتب على هذا التقييد من التعهدات الاقتصادية أو العسكرية ؛ فان مصر عاجزة كل العجز فى الوقت الحاضر عن أن تتحمل أى تعهد من شأنه أن يفرض على الاقتصاد المصرى مد المساعدة المالية أو الاقتصادية أو العسكرية لبلاد أجنبية .

للبشرية ، فى حين أن الغرب تأخر عنه كثيراً وتتلمذ له فى نموه و اطراده — و إن كان قد تغلب عليه فى العصور الأخيرة بقوته المادية وحماسه الوطنى . ومن الوجهة الأدبية والعقلية والفنية هناك تباين عميق أيضاً بين الشرق والغرب . إلا أن هذه الفواوق تتضاءل شيئاً فشيئاً كلما اقترب الشرق من الغرب ، وأصبحنا أمام حضارة ليست شرقية خالصة ولا غربية خالصة ، بل هى مزيج من هذين معاً ونقطة التقاء الشرق بالغرب منذ التاريخ القديم ، وهذا بالدقة هو شأن مصر . وكان لهذا الموقع الجغرافى الخاص أثره فى كل مراحل التاريخ المصرى .

فمن الوجهة الدينية نلاحظ أن المسيحية دخلت أفريقية على أيدى المصريين ، و بينهم نشأت الرهبنة ثم انتشرت فى الشرق والغرب . ودخل الإسلام القارة الإفريقية عن طريق مصر ، فكانت حصناً له وقاعدة لقواده الذين واصلوا السير إلى أواسط أوربا . ومن الناحية السياسية مصر هى التى وقفت حجر عثرة فى طريق حملة أوربا ضد الشرق أثناء الحروب الصليبية ؛ كما عارضت حملة موجهة من الشرق نفسه ضد الحضارة الغربية والشرقية معاً بوقوفها فى وجه تيمور لنك فى القرن التاسع من الهجرة . ومن الناحية الثقافية أخيراً كلنا يعلم أن مدرسة الإسكندرية من أوضح الأمثلة على توسط مصر بين الشرق والغرب ؛ فقد احتفظت بالفلسفة الاغريقية التى كانت عاملاً من عوامل النهوض الإنسانى ، وأسلمتها إلى المدارس اللاتينية والعربية . ولا نظننا فى حاجة لأن نطيل فى هذا الباب ، والفكرة واضحة للجميع : فكانت مصر دائماً مثار احتكاك وأداة اتصال بين الشرق والغرب . والآن ، وقد هيأ الله استقلالها وسمح لشمسها أن تظهر بعد

كسوف طويل فى أفق السياسة الدولية ، يجدر بها ألاّ تنسى أثرها العظيم فى الأمور الاجتماعية والثقافية والدينية ، وأن تعمل دائماً على أن تكون فى المستقبل كما كانت فى الماضى نقطة اتصال ومزج للمدنيات التى لها صلة بشواطئ البحر الأبيض المتوسط . ورسالتها إلى العالم أن تذكر موقعها الفريد ، وتجدّ فى تقريب البلاد وربط الشعوب ، وتبذل كل ما فى وسعها لدوام التبادل الثقافى والفكرى بين أوربا وآسيا وأفريقية .

بقيت أمامنا الخطوة الأخيرة : إشتركت مصر كما رأينا فى كثير من التطورات العالمية ، واتصلت بمعظم الحركات السياسية والفكرية التى أثرت فى تقدّم العالم ؛ حتى اشتمل تراثنا الوطنى على آثار جميع التيارات الفكرية ، والانقلابات الاجتماعية ، والمشاكل الدينية ، التى ساعدت على ارتقاء الأمم ، وحددت أوصاف كل شعب على نحو ما نراه فى الوقت الحاضر . ولكن على الرغم من هذه الآثار المختلفة — وقد وصلنا فى هذا المكان إلى جوهر الموضوع — لم تزل مصر هى هى كما كانت الأمس ، لم تتغير فى مظاهرها الخاصة ولا فى أوصاف شعبها وعقليته . وهكذا بعد سؤال التاريخ والاسترشاد بأحوالنا وظروفنا الحاضرة ، اهتدينا إلى المميزات التى يجب أن تسود شعورنا القومى : فمصر فى الواقع قطعة من المجتمع الإسلامى ، وقائدته الروحيــة فى مختلف الجهات ؛ وفيها كثير من الصفات الشرقية التى حملتها إلينا اللغة والثقافة العربية ؛ كما استفادت من الحضارة الأوربية نظمها السياسية وبعض المبادئ الاجتماعية ، والعلوم العصرية ووسائل التقدم الصناعى ؛ غير أن محك الوطنية ومصداق القومية ليسا شيئاً آخر سوى

اسم مصر وكلمة المصريين . فنحن لا نعترف فى جوهر شعورنا الوطنى بالانتماء إلى شرق أو غرب أو أية نظرية أخرى ، بل نستمد من أصول بلادنا وخواص أمتنا أساساً لعزتنا وقوميتنا . فالأساطير التاريخية المصرية والشعور القومى الصادق عبارة عن رباط شديد يربط عناصر تراثنا الوطنى ، وقالب يجمع بين أطرافها فى وحدة متناسقة الأوصاف وصورة وطنية زاهية اللون .

* * *

وإذاً قد اتضح لنا أن الفكرة الوطنية مزاج من النظريات القومية التى تحدثنا عنها ، ولا يمكن أن تقوم على حساب ميل أو نظرية خاصة دون النظريات الأخرى . فيجب أن تكون تلك الروح الشعبية التى ننشرها بين الجماهير متفقة مع هذا المزاج ومتلائمة مع هذا التركيب ، حتى تجمع أفراد الأمة على شعور وطنى يحقق كل العناصر التى لا تحيا الفكرة الوطنية بدونها . ومن وظائف الحكومة الجوهرية أن تعنى بتربية صفات الشعب الخليقة ، وتعمل على إنماء الروح القومية وتكوين النظرية الوطنية الصحيحة ؛ ونرانا فى حاجة ماسة إلى الشروع فى حركة واسعة النطاق بعيدة المدى لتربية شعورنا القومى — ونسارع إلى التصريح بأن هذه الحركة لا تتطلب زيادة فى مصاريف الدولة ، بل أنها تعتمد أولاً وبالذات على اهتمام الحكام ونشاطهم ، وتستند إلى ضمير نخبة المثقفين الحي وشعورهم الصادق ، ولا سيما الذين يباشرون تربية النشء .

ولا شك فى أن خير طريق للوصول إلى الغاية المطلوبة هو الاهتمام بالجيل الجديد ، ووضع نظم التعليم والتربية على أساس ذلك الشعور القومى المصرى الذى

حاولنا رسم بعض أوصافه . ولقد رأينا فيما سبق أن التعليم والتربية مظهران لمشكلة واحدة ، وإن كنّا نفرّق بينهما لاعتبارات عملية ؛ ومن حسن الحظ أن نظمنا التعليمية تتقدم بوجه عام من الناحية الفنية تقدماً محسوساً ، وإن كانت هناك مآخذ كثيرة لا زلنا نلاحظها عليها ، وفى مقدمتها قلة التناسق بين مراحل التعليم المختلفة ، وضعف التلاميذ فى بعض المواد الأساسية ، وخاصة اللغة العربية والتاريخ . إلّا أن هذا التقدم العلمى لم يكن مصحوباً ، ويا للأسف ، بتقدم آخر يوازيه أو يقرب منه فى الناحية الخلقية والشخصية ؛ وبقيت شئون التربية القومية فى معاهدنا المختلفة مهملة ، ولم تعرها الحكومة ولا الرأى العام اهتماماً يتناسب مع خطورتها وأثرها .

وواضح أن الشعور القومى نتيجة مباشرة لنظم التعليم والتربية ؛ وكلما ضعف التعليم فى أمة ، أو نقصت العناية بالتربية فيها ، تبع هذا ضعف فى الروح القومية وتحديد لمداها ؛ وهذا ملحوظ تماماً فى مصر . وقد كان لتنوع مناهج التعليم ووسائل التربية فى مدارسنا ومعاهدنا ، أميرية كانت أو أهلية ، مصرية كانت أو أجنبية ، أثره السيء فى تباين الميول والاتجاهات المتعلقة بالفكرة القومية . وما أحوجنا إلى مجلس أو لجنة تعنى بشئون التربية القومية بوجه عام ، ووسائل نشرها فى المعاهد العلمية والأوساط الشعبية على اختلافها . ونظن أن وزارة المعارف تفكر فى تكوين مجلس أعلى للتعليم ، وحبذا لو ضمت إلى اختصاصه فكرة التربية القومية التى أشرنا إليها . وعلينا أن نحدد فى اختصار المبادئ الرئيسية التى يجب أن تقوم عليها التربية القومية فى مراحل التعليم المتتالية .

فنى المدارس الأولية والابتدائية والثانوية يجب أن تتجه عنايتنا أولاً نحو التربية الخلقية؛ فنغرس فى الأطفال ما استطعنا الصفات الفاضلة، ونُشغَل بسلوكهم بدرجة لا تقل عن اهتمامنا بدروسهم، ونربى فى اختصار أرواحهم كما نربى عقولهم. ومن جهة أخرى لا شك فى أن المدرس هو المثل الأول الذى يحتذيه الطفل الصغير، فإذا كان هذا المدرس مملوءاً حماساً صادقاً ووطنية صحيحة استطاع أن يشعّ شيئاً من ضوءه على أبنائه الصغار المحيطين به والملتفين حوله — وبقدر ما تسمو روحه بقدر ما تنمو روح تلاميذه. وفى الواقع أن المدرس المصرى مطبوع على حب مصر، ولكنه ينقصه أحياناً أن يحاول غرس هذا الحب فى قلوب الآخرين، وأن يتخذ أحسن السبل لتعهد هذا الغرس النافع؛ ولا بد لنا من أن نلحظ فى تكوين المدرسين قدرتهم على التربيــة القومية كما نلحظ فيهم كفايتهم العلمية. وثالثاً لا نظننا فى حاجة إلى أن نشير إلى ما للتاريخ من أثر فى التربية القومية والشعور الوطنى:

وفى الحقيقة تاريخ الأمة هو المرآة الناصعة التى تعكس عليها صوراً من عزها الماضى ومجدها القديم، ووازع مستمر يدفعها دئماً للسير إلى الأمام كى تعيد العزة الداثرة أو تتلافى أخطاء السابقين. والأمم الناهضة شديدة التعلق بتاريخها ورجالها المعدودين، وأحاديث أفرادها تدور غالباً حول ذكريات الماضى وما قام به عظماؤها وأبطالها الخالدون؛ وقد أدركت الدول الدكتاتورية أثر الدروس التاريخية فى تكوين الروح الشعبية، فأخذت ترسم تاريخها رسماً يلائم ميولها ويتفق مع نزعاتها الحاضرة، دون اعتداد أحياناً بالحقيقة التاريخية فى ذاتها. ونحن لا نريد مطلقاً أن نغلو هذا الغلو، أو نسير هذا السير الخاطئ؛ بل نعتقد فقط أنا إذا كنا نريد

أن نربى ناشئتنا تربية وطنية صحيحة ، فلا بد لنا من أن نقدم لها تاريخنا فى صورة حقيقية جذابة يقبل الكل على قراءتها والتعلق بها . لا سيما ودراسة التاريخ عندنا حتى اليوم ناقصة من نواح كثيرة : فهى تعنى بالغرب أكثر من عنايتها بالشرق ، وتبحث عن أخبار الدول الأوربية دون أن تبين الصلة بينها وبين الحضارة المصرية. هذا إلى أن تاريخ مصر نفسه يعرض عرضاً جافاً مختزلاً اختزالاً مخلاً، لا يخرج منه التلميذ بفائدة كبيرة ، ولا يحس بأنه تاريخ وطنى يتطلب اهتماماً يزيد على اهتمامه بتواريخ الأمم الأخرى . وأخيراً ليس فى التاريخ المصرى كما ندرسه اليوم وحدة ولا تناسق ولا ارتباط بين أجزائه المختلفة ، وفى توزعه على هذه الصورة ما يفقده كثيراً من قيمته . و إذا كنا نطالب بإحياء التاريخ المصرى عامة، فإنا نستمسك خاصة بالجزء الذى تعتمد عليه نهضتنا الأخيرة ، ونعنى به تاريخ مصر الحديثة منذ حكم محمد على المقرون بشعور وطنى جديد .

وفيما يختص بالتعليم العالى ليست لدينا ملاحظات نضيفها إلى ما سبق ، اللهم إلا أنا نشاهد فرقاً وطوائف بين شبابنا المثقف قد اعتنقت ميولاً وآراء مختلفة ؛ وأصبحنا ونحن نرى فى الدائرة العلمية انقساماً قد يقرب من الانقسام الذى نراه فى الأوساط السياسية . وهناك شبه تنافر وتنازع بين أبناء المعاهد المختلفة ، لأن طلبة كل معهد يعتدون بأنفسهم ويرون أنهم أصلح للمجتمع من غيرهم . والتربية القومية الصحيحة تتنافى كل التنافى مع هذه الروح السيئة ، وواجبنا أن نزيل هذه الفوارق ونقرب المسافة بين خيرة أبناء الأمة الواحدة . ومن سوء الحظ أن السياسة جاءت ضغثاً على أبالة فى هذا الباب ، وزادت الطين بلة ، وساعدت

على الفرقة بين طلاب المدارس العالية . فأصبح كل فريق ينتصر لحزب معين وسياسة خاصة ؛ وقد استغلّ المشتغلون بالسياسة على اختلافهم هـذا الاستعداد أسوأ استغلال ، وغامروا بمستقبل الطلبة فى هذا المضمار سيراً وراء الأغراض الحزبية . ونظن أن الساعة قد حانت لأن نعدل عن هذه الخطة البعيدة عن الصواب والحزم ، وأن ندع الطلاب يعدون أنفسهم أولاً ، حتى إذا ما تهيئوا للحياة الخارجية تُرِكَ لهم زمامها . وكلنا يعلم أن هؤلاء الشبان سيكونون غداً حكام الأمة وقادتها ، فمن الحكمة و بعد النظر أن نبذل كل الجهد فى إعدادهم لتأدية واجبهم الاجتماعى والقومى على الوجه الأكمل ، و إلهامهم روح التفاهم والتضامن فى سبيل الصالح العام ..

وليست الشابة أقل احتياجاً إلى تكوين الروح القومية من الشاب ، بل ربما كان المنطق يقضى أن نغرس فيها هذه الروح قبل أن نغرسها فى الشباب ، لأنها وهى أم المستقبل كفيلة بأن تنفث روحها فى أفراد كثيرين . هذا إلى أن رقة جانبها ونمو عواطفها يساعدها على أن تؤثر فى هذه التربية القومية تأثيراً أعمق وأبلغ. وقد أخذت الشابة المصرية تدرس بجانب الشاب فى بعض كليات الجامعة، أو تعمل على مقربة منه مجارية له فى كل مضماره الثقافى والعلمى . فكل الوسائل التى بيّناها قبلاً فيما يتعلق بتكوين الشعور الوطنى صالحة للفتيات صلاحها للفتية ؛ والشابة بوجه عام أميل إلى القصص والتاريخ من الشاب ، فإذا ما قدمنا لها نماذج قومية مختـارة ساعدتها كل المساعدة على تخير أسمى الغايات فى خدمة الشعب والوطن . والمرأة المثقفة لا تقل أهمية الآن فى كيان مجتمع صحيح من الرجل المثقف .

وإذا كان شرط الشعور القومى الصحيح أن يكون سائداً وعاماً ، فإنه ينبغى ألّا تقتصر تربيتنا القومية على المدارس وأبنيتها ، بل يجب أن تتعداها إلى الأوساط الشعبية المختلفة ، فى الأسواق والأندية ، فى المدن والقرى ، لدى الصناع والزراع ، وبين التجار وأصحاب رؤوس الأموال . ولنا فى وسائل الإذاعة الحديثة والمحاضرات العامة والدعاية المستمرة ما يعيننا على تحقيق ما ننشده . والأسرة بوجه خاص هى الحجر الأساسى فى بناء الأمة ، ومن لم يتكون شعوره القومى بين أهله وذويه عزّ عليه كثيراً أن يجتنيه من الأوساط الخارجية ؛ ويوم أن نصل إلى أم مهزبة مثقفة ثقافة كاملة نستطيع أن نقول إن الأسرة ستضطلع بالعبء الأعظم من مهمة التربية القومية . فلنحاول فى مرحلة الانتقال التى نمر بها الآن أن نزود الأسر بمختلف النصائح اللازمة لتكوين شعور متحد وروح وطنية عامة .

وخلاصة القول أن جملة التدابير المتعلقة بتربية الشعور القومى ، بل وكافة الخطط العملية فى الأمور الوطنية ، لا يرجى منها فائدة إلّا إذا سبق تنفيذها التفاهم الخالص بين أفراد الطبقة المثقفة ، وإجماعهم التام على الغايات الوطنية . فإذا وفّقنا لذلك ، كان من السهل تطبيق القواعد الضرورية لتربية الشعور القومى ونشره فى جميع الطبقات ؛ وبذا تلتف الأمة حول فكرة وطنية شامله وأغراض شعبية عامة . فيتقارب بيننا ما تباعد ، ويلتئم ما تنافر ، ويأتلف ما اختلف ، ويتحد ما تفرق ؛ ونشعر بالعزه القومية على وجهها الصحيح ومظهرها الكامل — وهذه هى السبيل الوحيدة ، فيما نعتقد ، التى توصلنا إلى الرقى المنشود . وإذا كان لا بد من مثل نقدمه للشعور القومى وأثره فى حياة الأمة ونهوضها ، فإن فى الدول

الأوربية المعاصرة وإحساسها الدقيق فى ساعات الأزمات والخطر خير ما يوضح ذلك ؛ وها هذا الشعور القومى يوجه دفة السياسة فى وجهات مختلفة ، فيُقدّس السلم أحياناً باسمه ، وتُحبَّذ الحرب أحياناً أخرى خضوعاً لإشارته وأمره . وفى اختصار إذا كان للوطنية عنوان فهو شعور معتنقيها ، وإذا كان للقومية مبيت فهو روح المنادين بها .

خاتمة

رأينا أن العوامل التى تعوق إصلاح أمورنا القومية وتبطئ بسيرنا فى طريق التقدم والرقى هى ، أولاً ضعف التربية الوطنية والشعور القومى لدى السواد الأعظم من الأمة ، وثانياً عدم الاستقرار السياسى والإدارى ، وثالثاً نقص المرافق الاقتصادية بالنسبة إلى عدد السكان ، وأخيراً خطورة الحال الدولية . ومن بين هذه العوامل الأربعة ليس ثمة شك فى أن أهمها هو العامل الاقتصادى الذى نعتبره عقدة المشاكل التى تواجهنا من جميع النواحى. أما العوامل الثقافية والسياسية والإدارية فيمكننا أن نعالجها فى أقرب وقت ، ولدينا جميع الوسائل لذلك إذا ما عرفنا أن نسلك مسلك الاشتراك والتعاون على ما فيه خير الجميع . وليس العامل الدولى فى أيدينا مطلقاً ولا نستطيع أن نعالجه مباشرة ؛ غير أنه يجب علينا القيام بالتدابير اللازمة للوقاية من خطر الحرب إذا ما حلت بنا . وقد لاحظنا أن الخطط العامة التى يحسن العمل على مقتضاها تتلخص فى النقط الآتية :

السياسية والإدارة . لا فائدة فى وضع خطة عملية لإصلاح طرائق السياسة ، فإن سبل الإصلاح معروفة تمام المعرفة لدى الجميع ، ويتوقف تنفيذها على شرط واحد هو اتفاق المسؤولين عن شئوننا القومية وتضافرهم التام على خدمة الصالح العام . أما الخطة الإدارية فأساسها أن ننظم علاقات الحكومة مع الموظفين ، وعلاقات الإدارة مع الجمهور ؛ ونضع قواعد ثابتة لتحديد حقوق الحكومة

والموظفين والجمهور، وننشئ النظم الكفيلة بمنع التعدى على هذه الحقوق . وينبغى إلى جانب ذلك أن تنهج سياسة الدولة منهج التناسق التام بين مختلف التدابير الإدارية والاقتصادية والثقافية ؛ ولا يتحقق ذلك إلا إذا اتفقنا على برنامج عام، وواصلنا تنفيذه بانتظام سنة بعد أخرى .

المرافق الاقتصادية . يجب العناية بالمرافق الزراعية أول كل شىء ، وخاصة بزيادة المساحة المزروعة وتحسين متوسط الإنتاج . وينبغى تشجيع التقدم الصناعى ، وتنشيط البحث عن الخامات المعدنية واستخراجها — ويجب فى كل ذلك أن يكون استغلال المرافق الوطنية متدرجاً ومتناسباً مع طلبات السوق المحلية ، وموجهاً نحو زيادة طاقة السكان فى الاستهلاك ؛ لأننا تحت تأثير ظروفنا الاقتصادية الخاصة ، ورغبة كل دولة فى اعتمادها على نفسها اقتصادياً ، لن نجد السبيل ميسرة إلى منافسة الأمم الأخرى فى الميادين الصناعية .

الصحة العامة . وقد انتهينا فى معالجة مشكلتها إلى أن إصلاحها يتطلب العناية بجانبين مهمين ؛ فأما أولها فهو الوقاية من الأمراض وعلاجها ، والسعى إلى استئصال أسباب الآفات المتوطنة . أما الجانب الثانى فهو تعهد التغذية العامة بزيادة الإنتاج ، وإنشاء سياسة ثابتة للمواد الغذائية الضرورية ، وتنشيط الاستهلاك فى هذه الناحية لدى الطبقات الفقيرة .

مستوى المعيشة . بديهى أن الإصلاح الاجتماعى يتوقف أولاً وبالذات على سير النمو الاقتصادى ، ومن الخطأ أن نحاول إصلاحاً اجتماعياً بمعزل عن حالنا الاقتصادية ، أو غير متناسب معها . وقد أبدينا الأسباب التى جعلتنا نتوقع عدم تحسين مستوى

المعيشة الحالى على العموم فى السنوات القادمة ، ونخشى فوق ذلك هبوط هـذا المستوى عما قريب إذا استمر التطور الاقتصادى فى سيره البطىء الحاضر . إلا أن هـذا لا يمنعنا من اتخاذ تدابير ضرورية ومحكمة فى حدود مقدرتنا الاقتصادية لإصلاح بعض نواحى النقص فى طرق المعيشة ؛ وفى مقدمة هذا الإصلاح تحسين التغذية الذى ألحقناه بالشئون الصحية ، والعناية بشئون السكن فى القرى والمدن والمراكز الصناعية ، والسعى فى انتشار الملـكية الصغيرة والمتوسطة فى الأراضى الزراعية ، وتقدم التشريع الاجتماعى بأنواعه . ونرجو أن نعود إلى هذا إن شاء الله فى المستقبل القريب .

التعليم والتربية . لعلنا لاحظنا أن هذه المهمة الخطيرة تعتمد على ثلاث خطط رئيسية : أولاً تعميم التعليم الأولى والابتدائى حتى تصبح تلك الدرجة من الثقافة مستوى عادياً فى الشعب . ثانياً مراقبة انتشار التعليم الجامعى والفنى مراقبة تجعله يتناسب مع مجال العمل فى مختلف المهن ، وإنا نعتقد أنه لا يصعب تحقيق هذا التناسب . ثالثاً التدقيق فى التربية الوطنية فوق أى اعتبار آخر فى جميع مراحل التعليم ، والسعى إلى إيجاد الشعور القومى المتحد فى أبناء الحاضر والمستقبل ، واستعمال كافة الوسائل المفيدة غير التعليم والتربية فى المدارس والـكليات للوصول إلى هذه الغاية .

تلك هى الخطط العامة التى نشأت عن نظرة إجمالية فى أمورنا القومية . وفى ختام هذا البحث لا ننكر أن فيه نقصاً واضحاً ، فهناك عدة مسائل لم نذكرها على الإطلاق ، وأخرى لم نفحصها إلا فحصاً موجزاً ؛ ولـكن يرجع هذا النقص

إلى أنّا أردنا فى هذه الخطوة التمهيدية أن نوضّح وحدة الحياة القومية فى اختلاف مظاهرها وتعقد مشاكلها . ولا تظهر لنا أهمية كل مشكلة وخطورتها بجانب المشاكل الأخرى إلّا فى ضوء نظرة شاملة ، تنجلى فيها حقيقة الشئون الوطنية ؛ فنهتدى إلى تعيين الخطط العامة الكفيلة باستغلال ما لنا من ثروة مادية وأدبية على أحسن وجه ، حتى تقوم سياسة الدولة على قواعد ثابتة وتتطلع إلى غايات معيّنة ومعقولة . وتلك الخطط إنما هى الأساس الضرورى للبرنامج المفيد ، فيتفرع عنها وينطبق عليها مختلف التدابير الحكومية ، اقتصادية كانت أو اجتماعية أو ثقافية . وقد بقى لنا أن ندرس تلك المسائل التى لم نضمّنها هذا البحث لما تتطلبه من التطويل والتفصيل ، ولما كنّا نخشاه من أن التطويل يغطى على وحدة النظرة السياسية التى نرانا فى أشدّ الحاجة للرجوع إليها فى مناقشاتنا وتشريعنا وإدارتنا .

وأهم تلك المسائل هى المتعلقة بتحسين حال الشعب الاقتصادية كلما سمحت ظروفنا بذلك ؛ ومن بينها تشجيع الملكية الصغيرة والمتوسطة فى الأراضى الزراعية ، ومنح الإقطاعيات الصغيرة ، ودرس قيمة الإيجارات الزراعية ، وتحديد الأجور الزراعية والصناعية إذا لزمت الحال ، ووضع برنامج مفصّل فى مختلف الشئون الاجتماعية مثل انتشار جمعيات التعاون فى المدن والريف ، وإنشاء صناديق المعاشات والإعانات المرضية للعمال الزراعيين والصناعيين ، وتنظيم شروط العمل ، والتشريع الاجتماعى بوجه عام — وكل هذه المسائل لا يجوز اعتبار بعضها منفصلاً عن بعض ، بل يجب درسها كمظاهر مختلفة لمسألة واحدة هى البحث فى العدالة الاجتماعية فى توزيع الدخل الوطنى . ولا تفصل منها أيضاً السياسية المالية التى

هى عبارة عن تطبيق عملى لبرنامج السياسة ؛ لأن كل خطة وكل توجيه جديد فى الفكر السياسى يظهر تأثيره ورد فعله فى السياسة المالية ، وبوجه خاص فى ميزانية الدولة . فمن ناحية الإيرادات الحكومية ينبغى أن ندرس كيفية اشتراك الناس فى تأدية الخدمة المالية كى نصل إلى توازن عادل ، وليس عادلاً فحسب بل إلى جانب ذلك غير ضار بالنمو الاقتصادى ، فى وطأة الضرائب على مختلف الطبقات ومختلف الأعمال الاقتصادية . ومن ناحية المصروفات ينبغى أن ندرس توزيع المبالغ الموجودة لدى الحكومة على مختلف الأعمال الحكومية ، حتى نقدر ما يمكن إنفاقه على كل منها ، وخاصة على الأعمال المتعلقة بالتقدم الاجتماعى . ويضاف إلى كل ذلك عدة مسائل أخرى يجب تدبيرها على ضوء الخطط العامة التى رسمناها حتى يكمل هذا البرنامج ، وليس هنا محل إحصائها .

* * *

ولن نترك هذه الصحائف قبل أن نشير مرة أخرى إلى الشعور القومى الذى يجب أن يعمّ الأمة المصرية ، ونلحّ فى ضرورة تغذيته فى جميع الطبقات ونشره شيئاً فشيئاً عند الريفيين على الأخص . وإنّا لنحس بحزن عميق عند ما نفكر فى حال هذه الأمة العريقة فى الحضارة والرفعة ، وما وصلت إليه اليوم من انحطاط وتقهقر بالنسبة إلى الأمم الأخرى ؛ ونقارن بين ما كانت عليه من مجد ورقى فى العصور القديمة ، وما وصلت إليه من فقر وضعف فى عصرنا هذا . وقد لاحظ المؤرخون من قديم أنه يعزّ على أبناء مصر مغادرة وطنهم ، وتضعف فيهم الرغبة فى الاغتراب ؛ فنادراً ما يغادرون وادى النيل طلباً للعيش فى أقطار أجنبية ،

كأنهم لا يستطيعون تنظيم حياتهم تحت سماء غير سماء بلادهم . وإنها لظاهرة محققة وصفة جذابة فى المصريين أن يرتبطوا هذا الارتباط شبه المادى بالأرض التى شاهدت ميلادهم وكفلت بغذائهم ؛ وبلادهم هى فى الحقيقة دارهم ، غير أنهم لم يهتموا بها بل أهملوها مدة طويلة ، حتى أضحت ديارهم معرضة للضعف والفقر والخراب . وعند ما يقرب الخطر من الدار يلتف حولها أفراد الأسرة ، وينسون خلافهم ونزاعهم ليتعاونوا جميعاً على صيانتها وإصلاحها : هذا هو الشعور القومى الذى يتلخص فى أن يحس كل شخص بأنه عضو من أسرة وطنية مستقلة ، ويعتقد أن مصلحته الخاصة لا تختلف فى الجوهر عن المصلحة القومية ... ولقد دفعنى الحب الخالص والارتباط الوثيق بمصر وإخوانى المصريين إلى أن أبعث بهذه الرسالة الوجيزة ؛ لكن الصوت المنفرد لا قوة له ولا تأثير ، وأملى وطيد فى أن تنضم إليه أصوات الذين يرون فى الصالح العام فكرة جديرة بأن تكون غاية فى الحياة ، ويعتقدون أن فى رخاء الجميع خير ضمان للسعادة الشخصية .

فهرس

فهـــــــرس

من سلسلة ذاكرة الكتابة

ولأن الأحزاب تخاطب الجميع و تسعى لتمثيلهم فهى تخاطب المسلمين والمسيحيين و غيرهم على حد سواء و دون تفرقة لذلك لابد أن يكون خطابها خطاباً مدنياً خالياًمن كل العبارات الدينية.

الخطاب المدنى هو المخرج من حريق الاحتقان الطائفى و الفرز الدينى القادم على قدم و ساق.

www.gocp.gov.eg
www.althaqafahgadidah.com.eg
www.odabaaalaqaleem.com.eg



تصميم الغلاف : فكرى يونس

الثمن : خمسة جنيهات